الجمهوريّة الجزائريّة الديمقراطيّة الشعبيّة

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

كلية: العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم : العلوم الإنسانية

تخصص: تاريخ المقاومة والحركة الوطنية

أساليب الإدارة الاستعمارية في نفي وتهجير الجزائريين 1830-1914م

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في تاريخ المقاومة والحركة الوطنية

من إعداد الطالبتين:

*** بوشعالة خلود**

*** طلحي منال**

تحت إشراف الأستاذ:

د. عياشي بلقاسم

لجنة المناقشة

الإسم واللقب	الصفة	الجامعة
د.هيدوقي رشيد	**رئيساً**	**جامعة سكيكدة**
د. عياشي بلقاسم	**مشرفا ومقرراً**	**جامعة سكيكدة**
د. محمد رحاي	**عضو مناقشاً**	**جامعة سكيكدة**

السنة الجامعية2025/2024

شكر وعرفان

نحمد الله عز وجل الدي وفقنا في إتمام هدا البحث العلمي،

والدي ألهمنا الصحة والعافية والعزيمة فالحمد لله كثيراً

أقدم كل التقدير والاحترام للأستاذ المشرف الدي ساندنا

ووجهنا في بحثنا المتواضع، جزآك الله عنا كل خير

أتقدم بأسمى عبارات الشكر والعرفان لأهالينا الكرام الأعزاء

حفظهم الله فهم السبب بعد الله تعالى في وصولنا إلى هده

المرحلة فقد موالنا الدعم المعنوي والمادي وساندونا في

كل لحظة من حياتنا

كما لا يفوتنا أن نشكر كل من شاركنا هدا المشوار، من زملاء

وأستاذة فلكم منا كل الاحترام والتقدير

شكرا للدين كانوا الدافع والمحفز لنا في كل لحظتي تعب

ويأس

فالأمر لم يكن سهلا، لكن الطريق كان مليئا بالإصرار

والتحدي لتحقيق الحلم المنتظر

الإهداء

الحمد لله على فضله و كرمه و جلاله و نعمه التي أنعم بها

في تسيير

بحثي و تجاوز كل صعوباتي

أهدي ثمرة هدا العمل المتواضع إلى

فخر و تاج رأسي و قوتي أبي الغالي حفظه الله

ونبض الحنان و العطف و دعواتها التي سر نجاحي أمي

الغالية

حفظها الله

إخوتي الدين مصدر قوتي وإلهامي بكم أواجه تحديات

الحياة مروى، فايز

أشرف، رحمة، سيدرا

إلى أحبتي عماتي و خالاتي وأبناء خالاتي و أ بناء عماتي

اشكرهم

على مساندتهم لي في أي وقت مضى

إلى صديقاتي العزيزات و الرفاق الدين لا يعوضهم الزمن

منال

الإهداء

بسم الله الرحمان الرحيم

الحمد لله الذي يسر البدايات وأكمل الناهيات وبلغنا الغايات

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

بكل حب واعتزاز أهدي تخرجي إلى

من أحمل اِسمه الذي أضاء دربي أبي الغالي

إلى من علمتني الأخلاق قبل الحروف إلى جنتي أمي الحبيبة

إلى رفيق دربي زوجي الغالي

إلى سيدي وضلعي الثابت الذي لا يميل أخوتي دنيا، وليد، محمد، وإسلام

إلى صغيري وقرة عيني ابني أسيد ضياء الدين

لكل عائلتي ومن سندني من بعيد أو قريب

خلود

المـــــقدمة

شهدت الجزائر منذ احتلالها سنة 1830 عدة وقائع وأحداث مأساوية كان لها واقعا كبير على بنية المجتمع الجزائري أقل ما يقال عنها وذلك وفق خطط ممنهجة ومدروسة فالهدف لم يكن استعمار عسكري فقط بقدر ما هو مخطط استيطاني شامل يهدف للقضاء على مقومات المجتمع الجزائري ، متبعة في ذلك سياسات قمعية تعسفية أخطرها النفي والتهجير القسري في حق الجزائريين وهذا بغرض السيطرة على الأرض وإفراغ البلاد من سكانها الأصليين وإخماد المقاومات الشعبية ، مرتكبة بذلك أبشع وأفظع الجرائم في تاريخ الإنسانية .

1– أهمية الدراسة :

و تكمن أهمية دراسة أساليب الإدارة الاستعمارية الفرنسية اتجاه عامة المجتمع و خاصتها من علماء وفقهاء و معارضي سياستها في الجزائر و كل من يشكل خطيرا على مشروعها الاستيطاني، حيث عمدت إلى ترحيل ونفي العديد من العائلات المقاومة إلى كاليدونيا الجديدة ، فموضوع النفي وترحيل الجزائريين من قبل فرنسا يكشف ويعكس الجانب المظلم والوحشي لسياسة الاستعمارية الفرنسية، التي عملت على إبعاد أبنائها قسرا أو وضعهم داخل محتشدات وفرض إبادات جماعية على المدنيين والقبائل المقاومة ، كما فرضت تهجير القسري لإشراف أعيان مدينة الجزائر وإرسالهم إلى فرنسا و هذا لإخماد نشاطهم ، كما سعت من خلال هذه السياسة إلى طمس الهوية العربية الإسلامية للجزائريين .

2 – أسباب الموضوعية والذاتية : لقد اختلفت أسباب دراستنا لهذا الموضوع بين موضوعية وذاتية .

أ/أسباب الذاتية : كانت وليدة الميول والاختيار الذاتي أيضا ورغبتنا في تسليط الضوء على جزء مهم من تاريخ الجزائر المعاصر ومعالجة قضية النفي وتهجير الجزائريين قسراً خاصة بعد قضية ترحيل الفلسطينيين من أراضيهم .

ب/أسباب موضوعية : فالأسباب الموضوعية كونه موضوع تاريخي هام عالج أهم الحوادث المأساوية التي طبقتها الإدارة الاستعمارية الفرنسية بين سنتي 1830 / 1914م الذي حاولنا إعطاء فكرة موضحة عن ظاهرتي النفي والتهجير إتجاه العلماء والفقهاء والمعارضين لسياستها، علما أن هذا الموضوع لم ينل النصيب الوافر من الدراسة .

3– حدود الدراسة :

– الإطار الزماني » من بداية الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830مإلى غاية بداية الحرب العالمية الأولى .

– الإطار المكاني » الجزائر

4– الهدف من الدراسة :

– تهدف هذه الدراسة إلى معرفة وفهم ظاهرتين النفي والتهجير كسياسة استعمارية .

– كشف الجرائم الاستعمارية التي تعرض لها الشعب الجزائري ومعرفة السياسات القمعية المنتهية ضد العائلات والقبائل المقاومة والمدنيين المشاركين في الثورة .

– سعت فرنسا من خلال تهجير وترحيل الجزائريين لتحقيق عدة نتائج تعكس الدوافع الاستعمارية للجزائر خاصة في ظل الأزمات الداخلية التي كانت تعاني منها فرنسا .

5– إشكالية :

وتتمحور إشكالية الموضوع في هذا التساؤل الرئيسي التالي :

ما هي الأساليب والآليات التي انتهجتها الإدارة الاستعمارية الفرنسية في نفي وتهجير الجزائريين بين سنتي 1830 / 1914 ؟ وما هي الآثار المترتبة عن هذه السياسة ؟

وتحت هذه الإشكالية الرئيسية تندرج جملة من التساؤلات الفرعية من بينها :

– ما هي الإجراءات التي طبقتها الإدارة الاستعمارية لفرض هيمنتها على الجزائر؟

– كيف تم توظيف النفي كأداة لإضعاف أفراد وعائلات المقاومة ؟

– فيما تمثلت آليات السياسة الفرنسية المتبعة لتهجير الجزائريين ؟

– ما هي الآثار الناتجة عن تهجير الجزائريين ؟

6– خطة البحث :

ومن أجل الإجابة على إشكالية هذا الموضوع اعتمدنا خطة بحث مكونة من مقدمة و ثلاث فصول وخاتمة :

تم تخصيص الفصل الأول المعنون بآليات الإدارة الاستعمارية الفرنسية في تطبيق سياساتها فقسمناه إلى ثلاث مباحث المبحث الأول بعنوان خلال الحكم العسكري (1870/1830) وأما المبحث الثاني بعنوان خلال الحكم المدني (1914/1870) أما المبحث الثالث بعنوان توظيف الإدارة الاستعمارية للقوانين والتشريعات .

أما الفصل الثاني المعنون بالنفي كظاهرة استعمارية فقد تطرقنا فيه إلى ثلاث مباحث الأول بعنوان مقاربات ومفاهيم مصطلح (النفي) أما المبحث الثاني بعنوان نفي الفقهاء والعلماء أما المبحث الثالث بعنوان نفي عائلات المقاومة إلى كاليدونيا الجديدة .

أما الفصل الثالث المعنون بسياسة تهجير وانعكاساته على الجزائري المقسم إلى أربع مباحث المبحث الأول بعنوان مفهوم التهجير والهجرة أما المبحث الثاني بعنوان تهجير القبائل ووضعهم في محتشدات أما المبحث الثالث بعنوان التهجير القسري لأعيان مدينة الجزائر وأما المبحث الرابع المعنون بانعكاسات سياسة التهجير على الجزائريين .

7- عرض لأهم المصادر والمراجع :

ولدراسة موضوع بحثنا اعتمدنا على مجموعة من المصادر والمراجع التي كان لها الفضل في إتمام هذا العمل من بينها :

* كتاب " المرآة " للكاتب حمدان خوجة الذي أفادني في معرفة موقف إبن العنابي من الاحتلال الفرنسي وكيف تم اعتقاله .

* كتاب " المبعدون إلى كاليدونيا الجديدة مأساة هوية منفية أبعاد ونتائج ثورة المقراني والحداد" للكاتب الصديق تاوتي ساعدنا في تفاصيل نفي المقاومين الجزائريين للعائلة كاليدونيا الجديدة وتسليط الضوء على معاناتهم في المنفى (محاكمة المقراني والحداد) .

*كتاب " ليل الاستعمار" للكاتب فرحات عباس الذي أفادنا في تسليط الضوء على جرائم الإبادة التي ارتكبتها فرنسا مثل العوفية وأولاد رياح كإبادات جماعية .

* كتاب الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، للكاتب أبو القاسم سعد الله الذي أفادني في معرفة سياسة الحاكم العام كلوزيل والقوانين التي طبقتها فرنسا فترة حكمهم قانون السيناتوس كونسيليت .

* كتاب محمد المقراني وثورة 1871 الجزائرية، ج1 للكاتب بسام العسلي الذي ساعدني في التعريف به وبثورته .

* كتاب أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج2 الكاتب أبو القاسم سعد الله، أفادني في تعريف شخصية مصطفى الكبابطي وموقفه من قضية اللغة ومصادرة الأوقاف الوطنية .

8- الدراسات السابقة :

تعد قضية نفي وتهجير الجزائريين من خلال الفترة الاستعمارية من الأحداث المؤلمة التي تركت آثار عميقة على المجتمع الجزائري ، وقد تناولت العديد من البحوث والدراسات هذه القضية من جوانب مختلفة ، لكن تحت إطار عام ، ومن بين هذه الدراسات نذكر منها:

* رسالة دوكتوراه مصادر الأراضي الفرنسية و آثارها على المسلمين الجزائريين في عمالة قسنطينة (1834 و 1900) لـ يحي بن فطيمة .

* ورسالة دكتوراه الإدارة الاستعمارية وعلاقتها بالعائلات الكبرى في مقاطعة قسنطينة (1871/1837) للدكتور العياشي روابحي (عائلة بومزراق المقراني الذي أفادنا في التعريف بالنص) .

* إضافة إلى رسالة ماجستير " ثورة المقراني والشيخ الحداد 1871 من خلال الشعر القبائلي" لدكتور أحمد بن رمضان، أفادنا في معرفة مصادرة أراضي المقراني من قبل سلطات الفرنسية .

9- منهج الدراسة :

نظرا لطبيعة الموضوع الذي بين أيدينا، فقد اعتمدنا على المنهج التاريخي القائم على الوصف و التحليل ، حيث قمنا بوصف ملامح السياسة الاستعمارية الفرنسية خلال الحكم العسكري و خلال الحكم المدني ، كما اعتمدنا التحليل في تشخيص هذه السياسية ومختلف الآليات المعتمدة من طرف الإدارة الفرنسية في نفي وتهجير الجزائريين بهدف اخضاع الشعب الجزائري و اخماد المقاومة .

10- الصعوبات :

أي بحث لا يخلو من الصعوبات نذكر منها :

- كثرة المراجع مما أدى لصعوبة التنسيق بين المعلومات .
- قلة المادة العلمية في بعد الفصول .
- صعوبة استخراج المادة العلمية من بعض المصادر و المراجع و هذا لتشابهها في المعلومات .

وفي الأخير ليس إلا الحمد لله وشكره على إتمام هذه المذكرة والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل.

الفصل الأول : آليات الإدارة الاستعمارية في تطبيق سياستها

المبحث الأول : خلال الحكم العسكري (1830-1870)

المبحث الثاني : خلال الحكم المدني(1870-1914)

المبحث الثالث : توظيف الإدارة الاستعمارية للقوانين و التشريعات

في بداية الثلاثينات من القرن التاسع عشر (19)، تعرضت الجزائر لأبشع هجمة استعمارية، عرفها التاريخ المعاصر[1]، وأكثرها شراسة، وذلك بسبب طبيعته الاستيطانية التي كانت تهدف إلى السيطرة على الأرض والموارد، فضلا عن كونه استعمار ذا دوافع دينية واقتصادية، وحضارية، فقد سعى الفرنسيون إلى فرض ثقافاتهم ودينهم، ونهب الموارد الطبيعية وتغيير الهوايات الثقافية للشعوب المستعمرة[2]، وفقد استخدمت القوات الفرنسية وسائل عنيفة لقمع السكان المحليين، وحولت معالمها ومؤسساتها الى خراب، ومعاناة الشعب الذي كان يعيش تحت وطأة القهر والطغيان والعبودية وتجمع السكان كجحافل من البؤساء[3] .

فقام المحتلون في بداية احتلالهم للجزائر، بالاعتماد على أماكن العبادة، فحولوا المساجد إلى كنائس وإلى إسطبلات للحيوانات وإلى ثكنات عسكرية، وإلى مخازن، وجعلوا المؤسسات الدينية كلها بما فيها المساجد والزوايا والأضرحة والمدارس وموظفيها تحت الإدارة الفرنسية، وهذا ما يؤكد نية المحتلين في تنفيذ سياساتهم الاستيطانية، هو أنهم شرعوا منذ الأيام الأولى للاحتلال في الاستيلاء على أراضي أو المقابر الواقعة داخل مدينة الجزائر وضواحيها[4] .

لقد مرت سياسة الاستيطان الاستعمارية في الجزائر بمرحلتين كبيرتين، مرحلة الحكم العسكري **1830-1870م** وشاهدت فيها الجزائر حملة شرسة عسكرية طبق فيها أسلوب القمع العسكري،

[1]- د. جمال قنان، قضايا ودراسات التاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، 1994، ص91 .

[2]- د. العربي الزبيري، المثقفون الجزائريون والثورة، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، ص8 .

[3]- د. جمال قنان، المرجع السابق، ص 91 .

[4]- أ.أرزقي شوتيام، سياسة الاستيطان الفرنسي في الجزائر (1914/1830)، مجلة التاريخ المتوسطي، المجلد 2، العدد2، شهر ديسمبر 2022، 2020/07/25، جامعة الجزائر2، ص 193/ 194 .

والمرحلة الثانية عرفت بمرحلة الحكم المدني والتي امتدت من **1870م** وعرفت بمرحلة حكم الكالون وكانت أشد من سابقتها فقد انتهجت فيها أسلوب القمع والإبادة وبمختلف الأساليب[1] .

المبحث الأول: خلال الحكم العسكري (1830-1870)

دخلت الجزائر فترة الحكم العسكري بعد الاستعمار الفرنسي، حيث فرضت السلطات الفرنسية نظاما عسكريا صارما على المجتمع الجزائري بين عامي **1830-1870** وظهرت عدة سياسات في هذه الفترة منها :

1- في عهد النظام الملكي (1830-1848) :

بعد احتلال الحملة الفرنسية لمدينة الجزائر وضواحيها في صيف **1830م**، اعتبرت السلطات الفرنسية هذه الأراضي أرض محتلة، وأخضعتها للنظام الحكم العسكري[2]، وكان هذا في عهد النظام الملكي أي أيام الحاكم **لويس فيليب(1815-1884)م**[3] .

وواجهت السلطات صعوبات كبيرة بسبب قوة المقاومة الشعبية، للتغلب على هذه التحديات، حاول الاستفادة من شخصيات، محلية بارزة مثل **حمدان خوجة**[4] ومنهم ألقابا مثل " **أغا** " و " **باشا**

---

[1]- عميراوي أحميدة، آثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري (1830/1954م)، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، الجزائر، 2007، ص94 .

[2]- د. يحي بوعزيز، سياسة تسلط الاستعماري والحركة الوطنية (1830 . 1954)، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2007، ص7 .

[3]- لويس فيليب الأول ، ولد سنة 1773 في باريس وهو ابن لويس فيليب الثاني، وهو ملك الفرنسيين من عام 1830 حتى عام 1848، ويعرف بعهد " الملكية يوليو " شارك في حروب ثورية فرنسية، توفي سنة 1850م .

[4]- حمدان خوجة ، ولد سنة 1773 بمدينة الجزائر، من عائلة محافظة، عمل في التدريس وشغل منصب الكاتب العام للداي، بعدها تعرضت الجزائر إلى الغزو، ومن أشهر كتبه " المرآة "، " إتحاف المنصفين " ....، قد توفي 1840 بعيدا عن وطنه، ينظر الى بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر، ج1، ص167 .

أغا "، لتعزيز سلطتهم ومع ذلك لم تحقق هذه المحاولات النجاح المطلوب[1]، مثل مشروع كلوزيل الذي كان متحمسا لسياسة الاستعمار والاستيطان الأوروبي بالجزائر .

في بداية الاستعمار الفرنسي للجزائر، كان هناك تردد بين إتباع سياسة الاحتلال الكامل والإدارة المباشرة، أو تبني سياسة الاحتلال المحدود والإدارة الغير مباشرة لكن الفرنسيون مالوا إلى تبني سياسة الاحتلال الكامل، حيث قاموا بتوسيع سيطرتهم على الأراضي الجزائرية، أسسوا مستوطنات أوروبية وشجعوا هجرة الأوروبيين إلى الجزائر وكذلك في تنفيذ سياسات تهدف إلى تثبيت وجودهم الاستعماري[2] .

وبناء على قرار **1934م** الذي يعتبر أن الجزائر جزءا من الأراضي الفرنسية، حيث قسمت إداريا إلى ثلاث ولايات (**ديبارتومان)** الجزائر، وهران، و قسنطينة، كانت تحت المراقبة المباشرة للحاكم العام، كل ولاية مقسمة إلى دوائر **(أروند سمان**) وبلديات **(كومون)**، وهو تنظيم إداري مشابه لما كان معمولا به في فرنسا نفسها بهدف التحكم في الأهالي الجزائريين[3] .

2- في عهد الجنرال كلوزيل (1836/1835)

عندما عين الجنرال " **كلوزيل**" حاكما عاما للجزائر في عامي **1835/ 1836م**، نشط في تطبيق سياسة الاستيطان الحر والرسمي، وركز على تحويل سهل متيجة وقراه العمرانية إلى وطن حقيقي للمهاجرين الأوروبيين الوافدين من فرنسا وأوروبا، وصلت أفواج عديدة من المهاجرين، أغلبهم من الصعاليك والمنحرفين وذوي السوابق، استولوا على الأراضي الخصبة[4] .

---

[1]- يحي بوعزيز، المرجع نفسه، ص7 .

[2]- يحي بوعزيز، المرجع نفسه، ص7

[3]- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية (1900/ 1930م)، ج2، ط4، دار الغرب الإسلامي ، بيروت . لبنان، 1992، ص20 .

[4]- يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص8 .

قام الجنرال " **كلوزيل**" في بداية الاحتلال بإصدار قانون يقضي بتسليم الأراضي الجزائرية الخصبة للمهاجرين الأوروبيين[1]، وقد أخذ كلوزيل يشجع هذه العملية الاستيطانية وذلك بإنشاء أول قرية استيطانية بيوفاريك، وتم توزيع 562 قطعة أرضا على المعمرين الوافدين إليها مساحة الواحدة منها ثلث هكتار، وأخذ يوزع الأراضي والآلات والحيوانات مجانا على المستوطنين الأوروبيين[2] .

وهنا نلاحظ ونستنتج أن كلوزيل يحاول تشجيع المستوطنين بامتلاك أكبر للأراضي والممتلكات وسيطرة الإدارة الاستعمارية من أجل الاستقرار النهائي للمستوطنين بإعطائهم الأراضي الفلاحية مجانا ودفع تكاليف السفر لهم ولعائلاتهم[3]، من أجل سيرورة العملية قررت الحكومة الفرنسية بتنفيذ المشاريع المدعمة لعملية الاستيطان ولخدمة اقتصادها بالدرجة الأولى، أعطى الحاكم العام أوامر بزراعة الكروم في سهل متيجة لخصوبته وأكثر إنتاج ولذلك لأنه تعد من العوامل التاريخية البارزة في الجزائر، حيث كانت تشكل جزءا أساسياً من الاقتصاد الزراعي خلال الحقبة الاستعمارية الفرنسية[4]، ففي النصف الثاني من القرن 19 شهدت متيجة توسعا كبيرا في زراعة الكروم خاصة بعد انتشار وباء الفيلوكسيرا في فرنسا، مما دفع العديد من مزارعي الكروم الفرنسيين إلى الإنتقال إلى الجزائر بحثا عن أرضا جديدة .

نستنتج أن كلوزيل من أبرز الشخصيات العسكرية التي ساهمت في تنفيذ سياسة الاستيطان الفرنسي في الجزائر خلال القرن 19، كان هدفه الأساسي من إنشاء القرى الاستيطانية هو تحقيق

---

[1]– أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، المرجع السابق، ص20 .

[2]– يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص8 .

[3]– أسماء بوراس– سمية قيطوت، الحكام العسكريون الفرنسيون في الجزائر (1848/1830م) دي بورمون– كلوزيل دراسة مقارنة، مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص المغرب العربي الحديث والمعاصر، جامعة الوادي، 2018/2017، ص67 .

[4]– شارل أندري جوليان، تاريخ الجزائر المعاصر (1827–1871)، تر: جمال فاطمي وآخرون، ج1، ط1، الجزائر، 2008، ص117 .

عدة أهداف إستراتيجية تهدف إلى تغيير التركيبة الاجتماعية والثقافية للمجتمع الجزائري، تمهيدا لتأسيس مجتمع استيطاني بديل عن المجتمع الأصلي .

وكان المارشال " **كلوزيل** " من بين الحكام الفرنسيين العسكريين الأوائل الذين زرعوا بذور الاستيطان في الجزائر عن طريق إسكان عائلات فلاحية فرنسية[1] .

3- في عهد فالي (1837-1840) :

تم تعيين الجنرال فالي[2]، حاكما عاما على الجزائري يوم **25أكتوبر1837م**، وكانت سياسة فالي مفروضة أكثر من مقررة، كما تميز حكمه في سهل متيجة بخاصيتين رئيسيتين، أولهما بسط السيطرة الكاملة على السهل عن طريق بناء المراكز العسكرية وثانيتها رد فعل حركة المقاومة الوطنية بالسهل إثر الصراع الذي مع الأمير حول مشكلة الحدود[3]، وكان يعتبر من بين كل الحكام العامون الذين قبله، حيث أنه الأكثر استنارة لأنه يتمتع بالسرعة والتخطيط الرائع بسهولة، حيث يرى أن الحكام الذين سبقوه في حكم الجزائر كانوا مخطئين في خططهم العسكرية التي كانت ترتكز على احتلال المدن، فقد كان الساسة الفرنسيون غير موافقين على سياسة المارشيل " **فالي** " في الجزائر،

---

[1]- بن داهة عدة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأراضي إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر (1830-1962)، ج1، ط1، المؤلفات للنشر والتوزيع، د.م.ن، د.س.ن، ص122 .

[2]- **فالي** : إسمه سيلفان تشارلز فالي ولد سنة 1773م تولى وظائف هامة، واشترك في حرب بروسيا وإسبانيا، وتم ترقيته بعد معركة قسنطينة الثانية إلى رتبة المارشال، توفي يوم 15 أوث 1846 في باريس، ينظر إلى شارل أندري جوليان، تاريخ الجزائر المعاصر، المرجع السابق، ص247 .

[3]- عنان عامر، مقاومة بايلك البيطري للاحتلال الفرنسي (1830-1840)، مذكرة لنيل شهادة ماستر تاريخ المغرب العربي المعاصر، جامعة إبن خلدون، تيارت، 2022/2021، ص38 .

فكثر معارضوه وتعالت عدة أصوات بالعاصمة الفرنسية باريس مبرزة عدائها الشديد له في الجزائر[1]، ونستنتج أن سياسته ليست سيئة السمعة في الأوساط السياسية بالعاصمة الفرنسية، وإنما كانت تثير امتعاض بعض العسكريين الفرنسيين الذين كانوا يعملون تحت إمرته بالجزائر .

في عام**1839م** اقترح الجنرال فالي قائد القوات الفرنسية في الجزائر على " **المارشال سولت** " تطبيق سياسة إدارية جديدة لتوحيد وتنظيم الاحتلال الفرنسي في الجزائر، كانت الخطة تقتضي بتقسيم البلاد إلى ثلاث مناطق :

منطقة 02 : تحكم بواسطة قياد مسلمين تحت إشراف القيادة العليا الفرنسية وتطبيق فيها قانون عربي .

منطقة 02 : تكون مختلطة تحت قادة فرنسيين .

منطقة 03: تكون منطقة مدنية تخضع للقانون الفرنسي المعمول به في فرنسا[2] .

4- في عهد الجنرال بيجو (1840-1851):

تعرف بمرحلة " **الجنرال بيجو**"[3] و **سياسة الأرض المحروقة** حيث صرح هذا الأخير قائلاً: " ليس علينا أن نجعل من الجزائر ميدانيا لتدريب الجيش الفرنسي عسكريا، بل علينا أن نجعل منها

---

[1]- العياشي روابحي، الإدارة الاستعمارية وعلاقتها بالعائلات الكبرى في مقاطعة قسنطينة (1837-1871)، مذكرة لشهادة الدكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة قسنطينة2، عبد الحميد مهري، 2015/2014، ص75 .

[2]- يحي بن فاطمة، السياسة الإدارية الفرنسية وآثارها على المسلمين الجزائريين في عمالة قسنطينة (1837-1900)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة قسنطينة، 2021/2022، ص47 .

[3]- **الجنرال بيجو** : إسمه الكامل توماس روبير " بيجو " المعروف بالذوق ديزيلي ولد في 15 أكتوبر 1784م تولى الحكم في الجزائر في 1840 إلى 1847 مارس خلال سياسته القهر والعنف والإبادة والتهجير والنفي .. إلخ اتجاه الجزائريين مات في 1849م .

أرض فرنسية يقطنها الأوروبيون يملكها الفرنسيون ويتدبرون شؤونها"[1]، في عام **1840م** أصبح الجنرال " **بيجو** " حاكما عاما للجزائر، واتبع سياسة الاحتلال الكلي بعد فشل سياسة الاحتلال الجزئي التي اتبعتها فرنسا حتى سنة **1838م**، كانت مهمته القضاء على دولة الأمير عبد القادر والتوسيع دائرة الاستيطان أكد على ضرورة تأسيس مقاطعة فرنسية في الجزائر، يسيطر فيها المعمرون الفرنسيون[2] .

سنتي **(1841-1848م)** بعد تولي بيجو شؤون الجزائر أتبع السياسة القمعية ضد الشعب الجزائري حيث مارس القهر والاضطهاد وإتباع خطة حرب إبادة شاملة ضد مقاومة الأمير عبد القادر، شملت هذه السياسة حرق القرى وتدمير المزارع بالإضافة إلى طرد المعارضين، كما أمر بحرق كهوف الظهرة في جنوب مستغانم، حيث كان يختبئ الثوار، مما أدى إلى مقتل العديد من المقاومين[3]، تعتبر هذه الفترة من أكثر الحلقات الدموية في تاريخ الاستعمار الفرنسي للجزائر .

وفي شهر أفريل من عام **1845م** صدر قرار يؤكد إلحاق الجزائر بفرنسا ويقسمها من الناحية الإدارية إلى ثلاثة مناطق :

1- منطقة مدنية : وتخدع للإدارة المدنية وتشمل المدن والقرى الساحلية التي يكثر فيها العنصر الأوروبي .

---

[1]- بودراع إيمان، السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر خلال الحكم العسكري (1871/1830)، مطبوعة موجهة إلى طلبة السنة أولى ماستر تخصص تاريخ المقاومة والحركة الوطنية الجزائر، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية (قسم العلوم الإنسانية)، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2021/2020، ص18 .

[2]- د. مقلاتي عبد الله، المرجع في تاريخ الجزائر المعاصر (1954/1830)، ديوان المطبوعات الجامعية، 2014، ص14 .

[3]- أ. حياة قنون، الاستيطان الفرنسي ومصادرة أراضي الجزائريين خلال القرن 19، مجلة الحوار المتوسطي، جامعة سيدي بلعباس، ص150 .

2- منطقة مزدوجة : ينعدم فيها العنصر الأوروبي تماما فيخضع فيها الأوروبيون للحكم المدني والأهالي للحكم العسكري[1] .

3- منطقة عسكرية :ينعدم فيها العنصر الأوروبي(الهضاب العليا والصحراء)، يخضع فيها الأهالي للحكم العسكري .

مقسمة هذه الأخيرة إلى ستة وحدات إدارية على رأس كل منها ضابط فرنسي يساعده عدد من زعماء الأهالي، كما أكثر فيها بإنشاء المكاتب العربية لمساعدة الضباط على حكم الأهالي وضبط سياساتهم ومراقباتهم واستخلاص الضرائب منهم وتتبع أحوالهم وتحركاتهم[2] .

في عام **1846م**، أصدرت السلطات الاستعمارية الفرنسية قراراً يشمل استيلاء " **بيجو** " على أراضي القبائل المشعة وتحويل سكانها إلى عمال إجراء، هذا القرار كان يستهدف بشكل خاص القبائل التي تعجز عن إثبات ملكيتها للأراضي بعقود تعود إلى ما قبل يوليو **1830م** وهو تاريخ احتلال الجزائر من قبل فرنسا[3]، حتى تتمكن من الاستيلاء على المزيد من آلاف الهكتارات ويمكن تلخيص مشاريع بيجو الاستيطانية إلى :

* مصادرة أراضي الأوقاف الإسلامية .

* مصادرة أراضي المخزن أو الدولة التركية .

* وضع الحراسة القضائية والإدارية على أراضي الفارين .

[1]- د. يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص12 .

[2]- د. يحي بوعزيز، المرجع نفسه، ص12 .

[3]- د. يحي بوعزيز، المرجع نفسه، ص10 .

* تفتيت أراضي الأعراش وتوزيعها بواسطة قوانين ومراسيم[1] .

فاعتماد" **بيجو** " سياسته الاستيطانية المتمثلة في سياسة " **السيف والمحراث** " حيث كان يسعى من خلال هذه السياسة تحويل الضباط والجنود إلى فلاحين ومزارعين على أساس أن الجندي قادر على الحياة الجماعية وحماية مزرعته إذا ما تعرضت للخطر وأنه سيكون أكثر ارتباطاً بالأرض وأقدر على التصدي لأي تهديد، في هذا السياق أنشأ الجنرال بيجو حوالي **7 قرى نموذجية** على شكل مزارع جماعية، وهنا نستنتج أن هذه الإستراتيجية كانت جزءا من سياسة بيجو الرامية إلى ترسيخ الاستعمار الفرنسي في الجزائر، من خلال دمج الجوانب العسكرية والزراعية، لضمان استدامة السيطرة الفرنسية على الأراضي الجزائرية .

وفي عام **1847م** ترك الجنرال " **بيجو**" الجزائر وخلف وراءه **109400** مستوطنا أوروبيا بينهم **15000** شخص في المستوطنات الريفية الداخلية **47247** من أصل فرنسي[2]، وإلى جانب هذه الأساليب القاهرة التي استعملها " **بيجو**" في معاملته مع الجزائريين فإنه لجأ إلى استعمال أسلوب يتماشى مع الظروف القائمة في البلاد آنذاك، وبالرغم من خلع " **بيجو**" من منصبه إلا أن سياسة الاستيطان خطت بعض الخطوات إلى الأمام، إذ بلغ عدد القرى الفلاحية المشيدة ما بين عامي **1841 / 1850م 126** قرية، وقدرت مساحة الأراضي الموزعة على المعمرين **113000**هكتار[3].

ومن نفس العام السابق تقدم الجنرال بفكرة إيجاد ما يسمى بالمعسكرات الفلاحية وكانت ببداية الاحتلال الشامل للجزائر[4] .

---

[1]– محاضرة، السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر خلال الفترة (1914/1830)، السداسي الأول، تاريخ المغرب العربي المعاصر، ص2 .

[2]– د. عقلية ضيف الله، سياسة الاحتلال الفرنسي في الجزائر (1945/1830)، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، د. ط، د. ن، ص307 .

[3]– أ. د أرزقي شوتيام، المرجع السابق، ص199 .

[4]– د. بوذراع إيمان، المرجع السابق، ص18 .

5- في عهد الجمهورية الثانية (1848-1852م) :

بعد سقوط ملكية لويس فيليب، وقيام الجمهورية الفرنسية الثانية في مطلع عام **1848م**[1]، أصدر قرار في شهر مارس نص على أن الجزائر أرض فرنسية، وفي عام **1852م** قد أكد هذه الحقيقة علانية في خطابه أي نابليون المشهور بمدينة بوردو الفرنسية[2] .

في فترة حكم الجمهورية الثانية في فرنسا **(1848-1852م)** كانت السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر تركز على تشجيع الاستيطان الأوروبي خاصة من خلال تهجير المهاجرين الأوروبيين إلى الجزائر حيث وضعت خطة لتهجير مائتي ألف أوروبي في ظرف 10 سنوات خاصة المشاغبين وذوي السوابق على الانتقال إلى الجزائر، خلال فترة الاستعمار الفرنسي للجزائر نفذت السلطات الفرنسية عملية تهجير قصري للسكان الجزائريين بهدف تفكيك المجتمعات المحلية وإضعاف المقاومة، حيث أنها هجرة من باريس حوالي 15 ألف شخص ضمن 20 ألف شخص مهاجر ووطنتهم في 42 قرية استيطانية أي وزعتهم 12 في منطقة الجزائرو9 في منطقة وهران و8 في منطقة قسنطينة[3] .

اتسمت سياسة نابليون[4] الاستعمارية الجديدة إتجاه الجزائر بالتقلب والاضطراب ويمكن إيجازها فيما يلي :

* نقل شؤون الجزائر من المكاتب العسكرية إلى أيدي مدنية عام **1858م** .

---

[1]- د. يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص13 .

[2]- د. عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962م، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997، ص127 .

[3]- د. يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص13 .

[4]- **نابليون:** إسمه الكامل شهر لويس نابليون بونابرت ولد سنة 1808 كان رئيسا لفرنسا من عام 1848/ 1852 ثم إمبراطورا للفرنسيين من عام 1852 حتى عزله في عام 1870، وكان أول رئيسا وثاني إمبراطور وآخر مالك لفرنسا، انظر إلى: نادية طرشون، سياسة نابليون الثالث، مجلة الدراسات وأبحاث، ع26، ص66 .

* إنشاء إدارة جديدة باسم وزارة الجزائر والمستعمرات .

* إعطاء الجزائر الحكم الذاتي وذلك بإنشاء مملكة عربية فيها[1] .

ويستنتج أن سياسة " **لويس نابليون** " كانت تهدف إلى دمج الجزائر في الكيان الفرنسي وتغيير بنيتها الاجتماعية والاقتصادية .

وفي عهد الجمهورية الثانية وخاصة **1848م**و **1850م**استقبلت الجزائر مواكب من المجاهدين لتعمير مراكز الاستيطان الـ 42 للتعمير المتوقعة للاستعمار[2] .

6- في عهد راندون 1851- 1858م :

سار " **راندون**"[3] على خطى أسلافه بعد أن تعين حاكما عاما على الجزائر في ديسمبر **1851م**، كان عازما على توسيع نطاق الاحتلال الفرنسي في مناطق جرجرة والبابور، كان من أنصار تطبيق سياسة الجنرال " **بيجو** " التي تميزت بالاحتلال بواسطة التجويع، والحرق، والتخريب والقتل الجماعي لما أولى اهتماما خاصا بإنشاء طرق المواصلات لتسهيل عمليات الغزو[4] .

كما انتهج " **راندون** " سياسة تهجير والاستيطان الاستعمار الأوروبي من خلال التهجير مائة ألف أوروبي، تم إنشاء **68** قرية استعمارية في الفترة بين عامي **1851م** و **1857م**، بعد طرد

---

[1]- سارة بوترعة – حياة حمودة، السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر القوانين (1865/ 1873/ 1881/ 1912)، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ العام، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2018/2017، ص18 .

[2]- محفوظ قداش، جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر (1954/1830)، تر: محمد المعراجي، منشورات ANEP، ص159 .

[3]- **راندون** : كان وزير للحربية حتى أكتوبر 1851، عينه نابليون خليفة للجنرال ألفونس هنري يصبح لاحقا عاما، استطاع أن يقود عملية الغزو للجزائر، عاصر الكثير من الأحداث منها المقاومة في الأغواط في الجنوب الجزائري، انظر : مصطفى عبيد، دراسة في رسالة الإمبراطور نابليون الثالث الى المارشال بيليسي، فيفري 1863م، جامعة مسيلة، المصادر، ع25، ص257 .

[4]- يحي بوعزيز، كفاح الجزائر من خلال الوثائق، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص132.

سكانها الأصليين منها، حيث اعتمد المجلس الوطني الفرنسي ميزانية قدرها **٥٠ مليون** فرانك لإنشاء مراكز ومستعمرات أوروبية استيطانية[1] .

في **26 أفريل1851م** تم إصدار قانون ينظم عملية تمليك الأراضي الأوروبية، حصلت **51** شركة رأسمالية على **50** هكتار في خلال **10** سنوات وتمكنوا المهاجرين الأوروبيين على حوالي **250ألف** هكتار، حيث أرتفع عددهم في الأرياف والمناطق الداخلية إلى **189 ألف** شخص كما تم التوسع في إنشاء المكاتب العربية وتقوية أجهزتها الإدارية والسياسية[2] .

7- في عهد وزارة الجزائر والمستعمرات (1858م / 1860م) :

بعد 10 سنوات من تجربة الدمج الإداري والسياسي الأول الجزائر[3]، سعت السلطات الفرنسية إلى تعزيز هذه السياسة من خلال إنشاء " **وزارة الجزائر والمستعمرات**" عام **1848م**، هدفت هذه الوزارة إلى توحيد إدارة الجزائر مع بقية المستعمرات الفرنسية[4]، حيث أسندت رئاسة هذه الوزارة إلى وزير مقيما في باريس تولاه " **جيروم نابليون** " حيث صمم هذا الأخير على تطبيق القوانين الفرنسية في الجزائر التي لم يعرفها أصلا، ومما أدى إلى تغييرات كبيرة في البنية الإدارية والاجتماعية للبلاد، من بين هذه التغييرات، استحداث سنة مناطق مدنية فرعية جديد في المنطقة المدنية (**الجزائر العاصمة- وهران- قسنطينة- عنابة- تلمسان- بجاية**) وخمسة مفوضيات مدنية في المنطقة العسكرية (**البيض- تندوف- أدرار- إليزي- تمنراست**)[5] .

---

[1]- يحي بوعزيز، المرجع نفسه، ص134 .

[2]- د. يحي بوعزيز،سياسة التسلط...، المرجع السابق، ص15-16 .

[3]- شارل روبير أجيرون، ترجمة عيسي عصفور، تاريخ الجزائر المعاصر، ط1، منشورات عويدات، 1982، بيروت، باريس، ص55

[4]- يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص18 .

[5]- يحيى بوعزيز، المرجع نفسه، ص18 .

خلال فترة الاحتلال الفرنسي للجزائر، اعتمد " **جيروم نابليون** " سياسة " **فرق تسد** " لتفكيك النسيج الاجتماعي الجزائري وإضعاف مقاومته، ركزت هذه السياسة على تعزيز اللواءات الفردية والعائلية على حساب الروابط القبلية والجماعية بهدف تحطيم الأرستقراطية المحلية وتقليل تأثير قادة الثورة وزعماء الأهالي .

وفي **7 مارس 1859م** إستقال " **جيروم نابليون**" عن منصب وزارة الجزائر والمستعمرات، وخلفه مؤقتا وزير الفلاحة والتجارة آنذاك " **روهر**"، حتى عين الكونت "**شاسلو لوبا** " في **24 مارس1859م**[1] .

خلال هذه الوزارة تم إنشاء **17** قرية استيطانية وتوزيع **4600** قطعة أرض زراعية مجانا للمهاجرين الأوروبيين[2]، مما يكشف مزايا هذه الوزارة وخدمتها اللامحدودة للمستوطنين الأوروبيين سياسيين واقتصاديا وإداريا .

ولذلك قرر نابليون أن " **يدمج** " الجزائر في فرنسا وذلك بخلق وزارة الجزائر والمستعمرات التي يرأسها ابن عمه جيروم، وفي **1860م** قرر نابليون زيارة الجزائر لأول مرة وعند رجوعه من رحلته أقتنع أن سياسة الاندماج لم تنجح[3]، فقام بإلغاء وزارة الجزائر والمستعمرات يوم **26 نوفمبر1860م** رغم معارضة المستوطنين الأوروبيين، معينة المارشال بيليسي حكيمة عاما جديداً واستحدث له مجلس استشاريا لمساعدته[4] .

وبسبب هذه الاضطرابات وعدم ارتياحهم قرر الإمبراطور نابليون الثالث في عام **1865** زيارة الجزائر من **3 ماي** إلى **7جوان** للاطلاع على الأوضاع والمشاكل، خلال هذه الزيارة قام بجولة في

---

[1]– سارة بوترعة– حياة حمودة، المرجع السابق، ص20 .

[2]– صالح عباد، الجزائريون فرنسا والمستوطنين (1930/1830)، ديوان المطبوعات الجامعية، قسنطينة، الجزائر، 1998، ص36 .

[3]– أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية (1930/1900م)، المرجع السابق، ص23 .

[4]– يحي بوعزيز، سياسة التسلط...، المرجع السابق، ص19 .

مختلف المناطق الجزائرية، تهدف هذه الزيارة إلى تعزيز الاستقرار الإداري والاجتماعي في المستعمرة الفرنسية وكذلك أتصل بالعديد من الشخصيات الأوروبية، والجزائرية، وبعد عودته إلى باريس حرر رسالة لخص فيها أفكاره وسياساته الجديدة التي يعتزم تطبيقها وبعثها إلى ماكماهون يوم**20 جوان1865** وجاء فيها " أنه طبق في الجزائر أكثر من خمسة عشر نظاما لم ينتج عنها سوى الغموض، وينبغي الاعتماد على أريحية الجزائريين في التطوير، وأن الجزائر عبارة عن مملكة عربية ومستعمرة فرنسية ومعسكر أوروبي، ولا يمكن القضاء على ثلاثين ملايين منهم أو رميهم في الصحراء كما فعل الأمريكان بالهنود الحمر"[1] .

وبالرغم من القوانين والمراسم التي أصدرتها الإدارة الفرنسية والخاصة بمسألة ملكية الأرض وطرق استغلالها فإنها لم تتوصل إلى وضع حد للصراع المحتدم بين الأطراف الاستعمارية المختلفة وهذا ما جعل نابليون الثالث بعد أن تأكد بنفسه أثناء زيارته للجزائر في**3 مارس1865م** من حدة الصراع القائم في الجزائر، يعلن أن الجزائر مملكة عربية، مؤكدا في تلك الرسائل التي وجهها إلى ماكماهون**1865م** .

وقد ارتبط سلب أراضي الجزائريين بتوسيع حركة الاستيطان بتشجيع كل الأوروبيين الراغبين في استعمار الأراضي الجزائرية، من خلال عملية تسهيل تهجيرهم من أوطانهم إلى الجزائر على متن سفنها وقد أنشئوا القرى والمستوطنات ومن أهمها التي تأسست **1868م** وتحصلت على **مائة ألف** هكتار من الأراضي الفلاحية والجدول الموالي يوضح ذلك[2] :

جدول 1: الأراضي الممنوحة للمستوطنين خلال الحكم العسكري[3]

[1]– يحي بوعزيز، المرجع نفسه، ص21 .

[2]– د. بوذراع إيمان، المرجع السابق، ص21 .

[3]– بوضرساية بوعزة، سياسة فرنسا البربرية في الجزائر (1830–1930) وانعكاساتها على المغرب العربي، دار الحكمة، الجزائر، 2010، ص121 .

الفترة الزمنية	الأراضي الممنوحة للمستوطنين
1850-1830	42760 هكتار
1860-1851	184555 هكتار
1870-1861	73211 هكتار
المجموع	300526 هكتار

8- في عهد بيليسي وماكماهون[1] (1860-1870م) :

بعد إلغاء وزارة الجزائر والمستعمرات في **نوفمبر1860م**، عاد نابليون الثالث نظام الحكم العسكري إلى الجزائر، وعزز سلطات الحاكم العام بيليسي[2] **(1860/1864م)**، الذي جمع بين يديه معظم السلطات وعين إلى جانبه نائب له ومجلس حكومة ومجلس أعلى[3] .

واتبع " **بيليسي**" سياسة راندون بشأن مصادرة الأراضي لصالح الهجرة والاستيطان الاستعماري، حيث كانت هذه السياسة تهدف إلى تسير انتقال السكان الأوروبيين إلى الأراضي المستعمرة، كانت تشمل توجيه السكان لصالح الاستيطان الأوروبي ومدى الطرق المعبدة والسكك الحديدية لتسهيل

[1]- **ماكمهون** : ولد سنة 1808 وهو رجل عسكري وسياسي فرنسي يعتبر أعلى الرتب العسكرية الفرنسية، كما أصبح رئيسا لفرنسا في الجمهورية الفرنسية الثالثة، توفي سنه 1893، ينظر إلى : Sun le site: https : //WWW rapoleon, org jeunes hitoriens/ napodoc -iii- empereun...2025/04/22 .

[2]- **بيليسي** : إسمه الكامل جان جاك بيليسي عين على رأس الجزائر 24 نوفمبر 1850م كأول حاكم عام بعد نهاية وزارة الجزائر والمستعمرات 1858- 1860م ، ينظر: مصطفى عبيد، دراسة في دراسة الإمبراطور نابليون الثالث لي الماريشال بيليسي بتاريخ 6 فيفري 1863م، مجلة المصادر، ع25، قسم التاريخ، جامعة مسيلة، الجزائر، 2012، ص275 .

[3]- د. يحي بوعزيز، سياسة تسلط الاستعماري ...، المرجع السابق، ص19 .

حركة الاستعمار وتوسيع مشاريع الأوروبيين الاقتصادية، وكان بيليسي يهدف إلى تطوير هذه السياسة بشكل موسع للوصول بها إلى أبعد الحدود[1] .

وفي عام **1863م** زار نابليون الجزائر وشغلته مشكلة الملكية الشخصية للأراضي بالنسبة للأهالي بعد أن اشتدت عمليات انتزاعها ومصادرتها منهم، واستقر رأيه على إقرارها في الأراضي التي يستغلونها ويستقرون بها، وفي **6 فيفري1863م** أرسل نابليون رسالة إلى بيليسي ذكر له فيها: " بأن الجزائر مملكة عربية وأنا إمبراطور العرب مثلما أنا إمبراطور الفرنسيين"[2] .

ونستنتج من هذه الرسالة أن الجزائر لم تكن مستعمرة فرنسية ولكن مملكة عربية وأن وجود فرنسا في الجزائر ليس لاحتلالها أو اضطهاد أهلها بل لنشر الحضارة بينهم وللتأكيد هذه السياسة أصدر قرار " **سيناتوس كونسولت**" الذي ينص على تمليك الجزائريين الأراضي التي تحت أيديهم سواء كانت في الأصل ملكا شخصا لهم أو مشاعة بين الأعراش .

وفي **22 ماي 1864م** توفي " **بيليسي**" تم تعيين المارشال "**ماكماهون**" حاكما جديدا للجزائر في سبتمبر **1864م** من أجل تنفيذ هذه السياسة، غير أن المدنيين العسكريين على السواء استقبلوا " **ماكماهون**" بالغضب[3] .

لضمان استدامة السيطرة الفرنسية على الأراضي الجزائرية .

---

[1]– بسام العسلي، محمد المقراني وثورة 1871 الجزائرية، ط1– ط2، دار النفاس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ص77 .

[2]– يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص20 .

[3]– بسام العسلي، المرجع السابق، ص78 .

المبحث الثاني : خلال الحكم المدني (1871-1914م)

أدى تغير النظام الحكم في فرنسا إلى حدوث تغييرات وتأثيرات على السياسة الفرنسية الاستعمارية في مستعمرة الجزائر فهذه الأخيرة وبسقوط الإمبراطورية الثانية تغير النظام الحكم فيها من الطابع العسكري إلى نظام مدني .

فقد عرف هذا النظام استحسان من قبل المستوطنين، وإعطاهم أكبر فرصة للفرح، كما أعطاهم حرية الحركة في الجزائر، فهذا النظام الجديد معاكس تماما لما جاء به نابليون الثالث الذي حاول الحفاظ على مكاسب فرنسا في مستعمراتها من جهة ومن جهة أخرى حول كسب عطف الأهالي الجزائريين من خلال تبنيه لمشروع المملكة العربية .

ولكن خطته في إنشاء مملكة عربية وكيان جزائري قد فشلت تماما، ويرجع بعض المؤرخين هذا الفشل إلى عدم تعاون الحاكمين العامين في ذلك الوقت، بيليسي وماكماهون اللذين لم يكونا يثقان في غربان مستشار نابليون إضافة إلى كونهما لا يشجعان سياسة نابليون في الجزائر[1] .

فالجنرال بيليسي كان مصرا على مواصلة المشروع الذي قد شرع فيه بيجو وراندون خاصة فيما يتعلق الأمر بمضاعفة الهجرة[2] .

وهناك من المؤرخين من يلوم الكولون، فقد كتب الجنرال هانوتو في أحد الأيام يقول : " كل ما يحلم به الكولون هو إقامة برجوازيه إقطاعية يحميها الجيش ويقومون هم فيها بدور السادة وأما

[1]- شارل روبير آخيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، تر: عيسى عصفور، ط1، منشورات عويدات، باريس، 1982، ص72 .

[2]- طبعة حورية، سياسة الاستيطان والنظام العقاري الفرنسي في الجزائر المستعمرة (1871/ 1914م)، مجلة رفوف، مجلد السابع، العدد3، 30 سبتمبر 2019، ص149 .

الأهالي (الجزائريون) فيؤذون دور العبيد "، بل هنالك من المؤرخين من يلوم نابليون نفسه على فشل سياسته، فحسب رأيهم أن سياسته لم تكن واضحة[1] .

وفي ظل هذا النظام أصبحت السلطة التشريعية في الجزائر بمقتضى دستور الجمهورية الثانية، تستند إلى قرارات برلمانية، لكنها تحكم بواسطة قرارات وزارية، وتم إدماج الشؤون الجزائر في الوزارات الفرنسية، في الحاكم العام ينفذ قرارات وزير الداخلية، بالمعنى أن تطبيق النظام المدني سيسجل بالنسبة الجزائريين بداية سياسة الإدماج التي طالب بها المستوطنون والتي حولت الإمبراطورية الثانية تطبيقها قبل ذلك لكنها فشلت وتوج ذلك النظام بتعيين حكام مدنيين لإدارة الجزائر[2] .

1- في عهد الحاكم العام دي فيدون :

فكان الأميرال العام دي فيدون أول من تولى منصب الحاكم العام المدني رغم مواصفاته العسكرية بحيث قام بوضع مشروع قانون بلدي يقترح وضع نظام خاص بالأجراء الترانية التي لا تتوفر على عدد من السكان الأوروبيين لتنظيمها وتفسيرها وفق مقتضيات القانون العام وقد طمأن العنصر الأوروبي بقوله : " **فور بلوغ عدد سكان الأوروبيين في منطقة ما، مائة ناخب، على الأقل فسوف تنشأ فيها بلدية مكتملة الوظائف**"، ثم استدرك المشروع ذلك حيث احتفظ المسلمون بحقهم في التمثيل لكن من طرف أشخاص يتم اختيارهم من قبل الإدارة .

[1]- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية (1900/ 1930م)، المرجع السابق، ص24 .

[2]- نادية زروق، سياسة الجمهورية الفرنسية الثالثة في الجزائر (1900/1870م)، د. ط، دار هومة، الجزائر، 2014، ص52 .

هذا المشروع لم يأتي بالجديد عاد تكرار التميز الموجود بين البلديات المختلطة والبلديات المكتملة الوظائف مع وضع قيود جديدة لهذه الأخيرة[1] .

ومن خلال هذا المشروع استطاع المستوطنون تحقيق أهدافهم السياسية واحكموا سيطرتهم الكاملة على البلاد والأهالي وحولوا الجزائر إلى جمهورية فرنسية صغيرة بحيث بلغت مساحة المنطقة المدنية في العهد الأميرال دي فيدون إلى 31250 كلم2 [2].

وقد أدخل دو فيدون بعد التعديلات على مشروعه الذي أطلق عليه إسم مشروع قانون يحدد سير الإدارة العامة، فهو يرى أن البلدية المكتملة الوظائف يجب أن تضم مائة ساكن على الأقل أما البلدية المختلطة يجب أن تضم 250 ساكن فرنسي من أهالي الرعاية الفرنسيين أما البلدية التي يكون عدد الأوروبيين فيها أقل من 10 السكان فيتولى تسيرها محافظ مدني أو قائد عسكري[3] .

لم تتوقف مقترحات هذا المشروع مع مطالب المستوطنين حيث لم تجد الحكومة والمجلس التشريعي ضرورة لتعجيل طرحه فكرة هذا المشروع تشكيل وإحداث إقليمية أصغر من المقاطعات والدوائر يعين على رأسها ضابط في المكتب العربي مع وضع تغييرات في تسمية المؤسسات والإبقاء على الضباط المكاتب العربية إلى حين صدور قرارات جديدة[4] .

ولم يتردد في إزالة أكبر قدر من الوسطاء الأهالي للقضاء على الجنسية الأهلية في أوت **1871م** أكد أن مشروعه البلدي الذي نص فيه على استخلاف النائب الأهالي بنائب فرنسي

---

[1]– آجيرون شارل روبير، الجزائر والمسلمون وفرنسا (1870– 1919م)، ج1، تر: حاجي مسعود أبكلي، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007، ص271 .

[2]– . يحي بوعزيز، سياسة تسلط الاستعماري...المرجع السابق، ص28 .

[3]– آجيرون شارل روبير، الجزائريون والمسلمون وفرنسا (1870– 1919م)، ج1، تر: حاجي مسعود أبكلي، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007، ص293 .

[4]– مرجع نفسه، ص293 .

مختص وإزالة كل القياد والشيوخ والأمناء في المناطق العسكرية[1]، ولم يكن دو فيدون مقرر جميع القرارات التي صدرت في عهده بل كان منفذ مخلص للكثير منها وكان كريميو قد أصدر أكثر من 20 قرار خلال شهر واحد منها توسيع المناطق المدنية بإدخال المناطق القبلية غير أنه اشترط في تكوين البلديات المدنية والمختلطة والأهلية شروط في عدد السكان ونسبهم في البلديات كاملة الصلاحيات يكون عدد سكانها من الفرنسيين 100 على الأقل و500 جزائري على الأكثر أما المختلطة فسيكون عدد سكانها من الفرنسيين أقل من 10 مجموع السكان وتسير البلديات كاملة الصلاحيات إدارة مدنية كاملة أما المختلطة فإدارتها المؤقتة للعسكريين[2] .

2- في عهد الحاكم العام الفريد شانزي :

* **ألفريد شانزي:** هو أنطوان يوجين ألفريد شانزي من مواليد **18مارس1823م** في نوارت دخل الخدمة البحرية في سن السادس عشر تم قبوله في المدرسة العسكرية **Sain-cyn** في **1 ديسمبر1841م** وتركها كملازم ثاني في فوج الزواف[3] .

جاء إلى ولاية الجزائر بتاريخ **1اكتوبر1843م**حصل على كناف قائد كتيبة 23 من الخط بتاريخ **25 أوث** شارك بهذه الصفة في الحملة الإيطالية، ثم حملة سوريا برتبة مقدم الصف السابع وعاد عقيدا في الفوج 48 جاء إلى الجزائر وقت اندلاع الانتفاضة العربية الكبرى في سبتمبر**1868م**[4] .

---

[1]- مرجع نفسه، ص278 .

[2]- أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص435 .

[3]- بن فريحة نادية، السياسة الفرنسية في عهد الحاكم العام الفريد شانري (1873 . 1879م)، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ المغرب المعاصر، إشراف بن عادة مصطفى، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2021/2020، ص23 .

[4]- مرجع نفسه، ص23 .

وقد كتب غامبيتا[1] رسالة إلى حكومة باريس أشار فيها إلى أن الجنرال ألفريد شانزي " رجل حرب حقيقي كشفته الأحداث إنضم إلى الجمعية الوطنية بعد انتخابات 8 فيفري **1871م** وفي تاريخ **11جوان1873م** عين حاكما عاما على الجزائر مع القيادة العامة للقوات البرية والبحرية بالإضافة إلى كونه نائب في البرلمان الجزائري من جهة أخرى مهمته كانت تطبيق الحكم المدني في الجزائر وإرضاء المستوطنين "[2] .

في بداية الأمر كان الحاكم العام الجديد يجهل مجريات الأحداث إلى أن ذلك لم يمنعه من مسايرة الأحداث فلجأ لاستعمال القوة للفصل في الأمور وبدأ في إزالة الغشاوة عن جميع الملابسات التي وضعها الحاكم العام دوفيدون وينهي صلاحية الاختلاط المدنية والعسكرية وكان الهدف من هذا هو أن يعيد السلطة العسكرية لكل منطقة فصلت عنها[3] .

إلى أن ذلك لم يدم طويلا لنجده في الجهة الأخرى من أنصار الإدماج والإدارة المدنية وما يؤكد ذلك هو شروعه سنة **1874م** إلى توسيع المناطق المدنية فقد وصلت مساحة المناطق المدنية سنة **1879م** إلى 5.349.646 هكتار مقابل 3.152.000 في سنة **1873م**[4] .

أما بالنسبة للسياسة الدينية اتجاه المسلمين فكانت لا يتم شيء دون الرجوع إلى الإدارة الفرنسية وقد أظهر احترامه لتقاليد والمناسبات الدينية خاصة حضوره إلى المساجد المالكية والحنفية بمناسبة عيد الفطر فكانت إدارته هي المسؤولة عن تسليم الرخص واختيار المستخدمين وفي بعض الأحيان يتم وضع بعض الشروط مثل فرض بعض الرسوم[5] .

---

[1]– رجل سياسي فرنسي جمهوري عضو في حكومة الدفاع الوطني سنة 1870م، وتقلد منصب رئيس مجلس و وزير الشؤون الخارجية سنة 1881م، نادية رزيق، الجمهورية الفرنسية الثالثة في الجزائر، ص139 .

[2]– أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص542 .

[3]– آجيرون شارل روبير، الجزائر والمسلمون، المرجع السابق، ص281 .

[4]– أجيرون شارل روبير، مرجع نفسه، ص283 .

[5]– آجيرون شارل روبير، مرجع نفسه، ص1 .

أما التعليم القرآني فقد اشتد التضيق عليه من خلال فرض الرقابة على شيوخ الزوايا بحيث كانت معظم الشخصيات الدينية في عداد المشتبه فيهم أو أنهم مدعومين من طرف تنظيمات سرية معادية للإدارة الفرنسية[1] .

وفي سنة **1874م** وضع مشروع ينص على أن للولاة الحق في اتخاذ الإجراءات وتنفيذ الأحكام الاستثنائية قضاة الصلح ويمكنهم أن يحكموا بالسجن ستة أشهر و 500 فرنك غرامة أو الجمع بينهما[2] .

وفي **3 ديسمبر1873م** أعلن الحاكم العام أمام أعضاء المجلس الأعلى أنه سيكفل سير البلديات بوتيرة عادية وذلك عن طريق إلحاق بعض دواوير الأهالي بها وتمت ترقية بعض المراكز الأوروبية إلى بلديات وبذلك يكون قد حقق لهم ما فرضه الحكام العامون في العهد الإمبراطوري خاصة دي فيدون[3] .

ويرى شانزي أن مجال البلدية المختلطة محدود جداً في مقابل أن مجال البلديات القطاعية واسع أكثر من اللازم حيث شراع في إنشاء دواوير وجماعات جديدة وضعت تحت السلطة المدنية في سنة **1874م** تم إنشاء 10 بلديات مختلطة وفي سنة **1875م** أنشئت ست بلديات مختلطة أخرى[4] .

وبلغ عدد البلديات سنة**1879م** 179 بلدية وبلغت مساحة المنطقة المدنية 48650 هكتار أنشئت 1236 قرية استيطانية تحت إدارة مدنية[5] .

---

[1]– آجيرون شارل روبير، مرجع نفسه، ص 536 .

[2]– حسين الحاج مزهرة، أدوات القمع الفرنسي في الجزائر، مجلة رفوف، مخبر مخطوطات، مجلد 11، عدد1، جامعة أدرار، الجزائر، 2023، ص79 .

[3]– آجيرون شارل روبير، المرجع السابق، ص 274 .

[4]– مرجع نفسه، ص278 .

[5]– يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص29 .

أما الحاكم العام ألبر غريفي فقد أعلن بتاريخ **28 أفريل 1879م** بأن ساعة الاستجابة لمطالب الجزائرية المشروعة[1] قد حانت وأنه يرغب في إقامة نظام مدني يجعل من الفرنسيين العابدين يشعروا أنهم في وطنهم فقد تم توسيع المناطق المدنية بواسطة قرارات ومراسيم **25 أوث 1880م** فقد بلغت مساحتها أزيد من مليوني هكتار وفي سنة **1881م** كانت مناطق الحكم المدني موزعة بين **196** بلدية مكتملة الوظائف و**77** بلدية مختلطة، فقد عمل ألبر غريفي على إلغاء القسم الأكبر من الإدارة العسكرية واخضع منطقة التل فقد وصل عدد البلديات مكتملة الوظائف عام **1884م** إلى **209** بلدية وهو الحاكم الواحيد المدني الذي عمل على ضم المناطق التلية كلها في النظام المدني[2]، وقد أشتهر بتصريحه عند توليه الحكم في الجزائر :" **الجزائر ليست مجرد مستعمرة بل هي امتداد لفرنسا والهدف هو الإدماج** " أي منح الحكم المطلق للأوروبيين بالجزائر .

وفي ظل الوضع السياسي الجديد فقد اعتمدت الجمهورية الفرنسية الثالثة مجموعة من الوسائل لتدعيم الإستيطان مثل إنشاء مؤسسات لتعمير الجزائر بالعناصر الأوروبية وإنشاء لجان لاستقبال وتوجيه المهام ومنحهم امتيازات لتشجيعهم على الاستقرار بالجزائر مثل منحهم ملكية العقار بعد خمس سنوات بصفة نهائية وإعفائها من الضرائب بالإضافة إلى مشاريع اقتصادية مثل إنشاء السكك الحديدية، بناء السدود المائية وصرف المياه، إنشاء صناديق القرض بتخصيص رأس مالها للنشاطات الزراعية والتجارية هدفها منح القروض للمستوطنين[3] .

وقد نظمت الجمهورية الثالثة حملتها الاستيطانية مستندة على قانون **21 جوان1871م**، الذي كان بمثابة استدعاء سكان الألزاس واللورين إلى الجزائر بعدما تعاطفت معهم الجمعية الوطنية برفضها التخلي عن السلالة الفرنسية وبعدما فقدت أراضيها ونص على منحهم 29 ألف هكتار من أفضل وأحسن الأراضي مع منحهم حرية الاختيار ومجانية التنقل، وفي **13 سبتمبر** صادر قانون

[1]– آجيرون شارل روبير، المرجع السابق، ص306 .

[2]– يحي بوعزيز، مرجع سابق، ص38 .

[3]– نادية زروق، مرجع سابق ، ص13 .

آخر نص على إنشاء لجان في بلفور نانسي وتوجيههم في الأقاليم الجزائرية الثلاثة وبوصولهم تحصلوا على منزل وقطعة أرض كما تقوم الدولة بدورها لتضمن لهم النقل والحاق مراكزهم بالخدمات الضرورية كقنوات المياه، مدرسة، كنيسة، ومقر البلدية[1] .

3- في عهد الحاكم شارل جونار 1900-1919م :

إسمه الكامل شارل سلستين اوغست جونار **(Charlescélestim Augs't Jonnart)** من مواليد 27 ديسمبر 1857 بفشلين **(Fléchin)** بفرنسا بعد التحاقه بكلية الحقوق بسان أومير**(Saint Omer)** عينه غاميتا مدير في ديوان الحاكم العام تيرمان سنة**1881م** وعمره لا يتجاوز الرابعة والعشرين، عين رئيس لمصلحة الجزائر في الشؤون الداخلية في نوفمبر **1885م**إلى غاية سنة **1889م** وانتخب في سبتمبر من نفس السنة نائبا في البرلمان، عين وزيرا لأشغال العمومية سنة **1893م** كونه يساري ليبرالي وجمهوري وكان جل تفكيره على منصب الحاكم العام الذي كان ينتظره في الجزائر[2] .

وقد مر نظام حكمه في الجزائر بمرحلتين أو فترات :

المرحلة الأولى 1900 إلى 1901 : هذه الفترة لم تدم طويلا بسبب استقالته التي ردها البعض للمعارضة التي وجدها أثناء تطبيق سياسته .

[1]- نادية زروق، مرجع نفسه ، ص13 .

[2]- شليوي فايزة، طيباوي، سياسة الحاكم العام الشهر جونار في الجزائر من الفترة الممتدة من (1900/1919)، مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ المغرب العربي المعاصر، تحت إشراف الدكتورة كلافي ياقوت، جامعة إبن خلدون، تيارت، 2019/2018، ص19 .

المرحلة الثانية تبدأ من 1903 إلى غاية 1911م : في هذه المرة لم يلقى نفس الحفوة والترحيب من قبل المعمرين والسبب في ذلك يعود إلى تعاطفه مع الأهالي فخطابه الذي ألقاه في هذه المناسبة لم تنشره سوى جريدة واحدة[1] .

بعد تولي جونار منصب الحاكم العام على الجزائر في **3اكتوبر1900** عمل على وضع السلسلة من القوانين والإصلاحات الإدارية والسياسية من أجل خلق نظام إداري جديد فقرر وضع الموظفين أمناء عامين للعمالة وهذا ما أكده مرسوم **11 جانفي1901م** وزودت كل عمالة بأمين عام شأن مكلف بشؤون الأهلية[2] .

إضافة إلى المركزية الإدارية التي كان الهدف منها تنظيم العمالات والدوائر وجعلهم مفتشين نشيطين في مقاطعتهم وظهر كل هذا في منشور **25اكتوبر1900** طالب بإنجاز إصلاحات البلدية تتمثل في إلحاق الدوائر بالبلديات المختلطة[3] .

أما في الجانب الاقتصادي فقد عمل على وضع ميزانية خاصة بالجزائر وهذا ما أكده قانون **19 ديسمبر1900** الذي يقضي نيل المعمرين الاستقلال المالي والشخصية المدنية وأصبحوا منفصلين عن الميزانية الفرنسية زيادة على ذلك فقد قامت بفرض مجموعة من الضرائب للضغط على الجزائريين عجز الفرد عن دفعها أجبرت باقي الجماعات على الدفع أو السجن[4] .

وكانت هذه الضرائب على نوعان الضرائب العربية وتشمل الزكاة والعشور واللزمة، ضريبة السخرة وغيرها .

والضرائب العامة الفرنسية وهي قسمين :

---

[1]– شارل روبير أجيرون، مرجع سابق، ص661 .

[2]– مرجع نفسه، ص666 .

[3]– شارل روبير أجيرون، مرجع نفسه، ص667 .

[4]– شليوي فايزة، مرجع سابق، ص44 .

* ضرائب مباشرة تفرض على الأهالي حيث يدفع الجزائريون 76% من قيمتها الإجمالية عام **1907م** .

* ضرائب غير مباشرة وهي التي تفرض على بعض المواد والنشاطات والخدمات كحقوق الصيد[1] .

وفي ديسمبر **1908م** جاء مرسوم يخص الفصل في الدعاوي المدنية والتجارية .

أما في سنة **1910م** جاء مرسوم يحل اللغة الفرنسية محل العربية بصورة شاملة لتحرير عقود القضاء الموثقين خلال مهلة لا تتعدى خمس سنوات .

ونجد الحاكم العام جونار في الجانب الاجتماعي قد وضع مخطط من أجل إحصائيات السنوية فنجده حرر كيفية إجراء هذه العملية وبعد تزايد السكان من خلال إحصائيات **1911/1901م**، بين فترتي **1907- 1919م** شهدت الجزائر انتشار واسع للجراد والبؤس والفقر والأمراض حيث سجلت حالات من الطاعون في (بجاية، سوق أهراس، قسنطينة)، وتسببت في تدهور الأجور .

أما التدابير المتعلقة بحماية النساء والأطفال فقد تم الموافقة على مرسوم **1مارس1905م** الذي يضمن توسيع نطاق العمل في جميع المؤسسات الصناعية والتجارية والمخازن والمؤسسات الصناعية كما حددت المدى القصوى بعشر ساعات للعمال المستخدمين الذين تقل أعمارهم عن 18 سنة[2] .

4- في عهد موريس فيوليث 1927/1925م :

[1]- مرجع نفسه، ص45 .

[2]- شارل روبير أجيرون، مرجع سابق، ص397 .

1/شخصية موريس فيوليث : من مواليد **3 سبتمبر1870م**، أصله من منطقة بوص[1] بعد حصولي على شهادة البكالوريا توجه فيوليث إلى باريس لدراسة الحقوق والتي تعتبر من عادات أسرته التي فرضت عليه التسجيل في كلية الحقوق للحصول على شهادة ليسانس ليصبح محامياً، وأثناء دراسته الجامعية انخرط في العديد من الجمعيات مثل الجمعية العامة لطلاب باريس، وبعد حصوله على الليسانس وأصبح محامياً، دخل في خدمة البرلمان كأمين برلماني .

وقد شغل فيوليث عدة مهام منها رئيسا لبلدية لمدة 51 سنة مستشارا عاما، وله عدة مؤلفات حوالي 30000 مقال افتتاحي في **L'action Républicain** [2].

2/سياسته: وصل موريس فيوليث للجزائر برفقة زوجته، في تاريخ **27 ماي1925م**، وتم استقباله من طرف محافظ الجزائر ورئيس بلديتها راضي الذي تعاهد أمامه بالإخلاص لسكان والإدارات الجزائرية، فكان رد فيوليث بأنه جاء كممثل لفرنسا، سأحكم من أجل فائدة البلاد[3] .

وقد قبل فيوليث توليه منصب الحاكم العام للجزائر نظرا لأهميتها لفرنسا فهذا الأخير كان قد رفض عدة مناصب في الإدارة الفرنسية وتظهر مكانة وأهمية الجزائر بالنسبة لفرنسا في كتابات فيوليث فنجده في كتابه "**هل ستعيش الجائر**" يقول : " بدون شك يجب الاحتفاظ لكل واحدة من مستوطناتنا بأصلها الخاص، لكن الجميع يجب أن يلحق ويربط بالجزائر"[4] .

---

[1]– برص منطقة فرنسية تقع في الجنوب الغربي لباريس، تحتوي حوالي ستمائة ألف هكتار، مجزأة على خمسة محافظات، أنظر : موريس فيوليت وكتابه هل ستعيش الجزائر، وليد بوشو، ص32 .

[2]– وليد بوشو، عهد موريس فيوليث وكتابه " هل ستعيش الجزائر" (1925 . 1938 م)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعه الجزائر 2، أبو القاسم سعد الله، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، الجزائر، 2016/2015، ص33 .

[3]– وليد بوشو، مرجع نفسه، ص40 .

[4]– وليد بوشو، مرجع نفسه، ص42 .

كما نجده قد صرح أمام الجمعية الوطنية بالحالة التي كان يعيشها المجتمع الجزائري فنجده يقول:" أنها لحالة فاجعة حقا لقد استطعت أن أرى كما تستطيعون أن تروا أنفسكم إذا ذهبتم إلى الجزائر حالة البؤس فثمة أكواخ مبنية من أغصان الأشجار والغطاء المهلهل المفروشة على الأرض والأدوات المنزلية البدائية "[1] .

بالإضافة إلى نقص المياه فقد عمل فيوليث منذ وصوله إلى الجزائر على إيجاد حل لهذه المسألة لأن المياه ضرورية لنجاح الإنتاج الزراعي كونه مصدر للحياة (كلي شيء) .

فقد وصف فيوليث معاناة الجزائريين مع المياه فنجده يقول :" عند اجتياز الأرياف الجزائرية فإن مطلب كل رؤساء البلديات والإداريين، سيادة الوالي، المياه، المياه"، صحيح أن فيوليث لم يستطع تطبيق مشروع بناء السدود، لكنه حاول إيجاد سبل أخرى للحصول على الموارد المائية[2] .

أن جهود فيوليث لم تكن فقط فيما يخص تحسين أوضاع المعمرين فقط بل شمل برنامجه الأهالي المحليين فقد لقب بحبيب الجزائريين فهو يرى أن الجزائريين لهم الحق في الحصول على الجنسية الفرنسية فقد تم تجنيس الكثير من عمال السكك الحديدية الصغار والمزارعين[3] .

نخلص إلى أن سياسة فيوليث في الجزائر كان الهدف منها استمالة الحركة الوطنية من خلال تقديم إصلاحات للأهالي وأن تعاطف فيوليث مع الجزائريين لحماية مصالح فرنسا بالجزائر إلا أن سياسته هذه قد تعارضت مع مصالح المعمرين الكبار بالجزائر .

---

[1]– سعيد بورنان، تأليف نشاط جمعية العلماء المسلمين في فرنسا (1936–1956م)، دار هومة للطباعة والنشر، 2001، ص31 .

[2]– وليد بوشو، مرجع سابق، ص48 .

[3]– طاهر عمري، النخبة الجزائرية وقضايا عصرها من بداية القرن 20 الى ما بين الحربين، الدار الوطنية للكتاب، الجزائر، 2009، ص147 .

وأن قبول فيوليث بهذه المهمة كان بهدف تهيئة الجزائر وجعلها امتداد لفرنسا من خلال حل المسائل الشائكة ما عجل بفيوليث لوضع برنامج اقتصادي واجتماعي سياسي يتماشى مع أوضاع الجزائريين.

فبرنامج فيوليث يتمثل في حل المسائل الاستعمار الصغير والمتوسط فقد بدأ بدراسات وتحقيقات حول الوضعية التي يتواجد فيها المستوطنون في الجزائر، ومن أجل يكون التحقيق دقيقا فقد أمر بأن يكون التحقيق في مختلف المحافظات الجزائرية، لكنه لم يتم بشكل كلي إلا في محافظة الجزائر، فكانت نتائج هذا التحقيق أن 8000 عائلة تمت تثبيتها عن طريق الإدارة، لم يبقى منها سوى 1200، بينما اختفت كل العائلات الأخرى[1]، إضافة إلى هذا استلام موريس العديد من رسائل من المستوطنين الصغار يصفون فيها أوضاعهم الصعبة ويصفون تخلي الإدارة عنهم بعدما أخذت أموالهم ولم تعطهم شيئا ولم تطبق وعدها[2] .

لذلك قام موريس فيوليث بخصوص هذه المسألة بإرسال تعليمات إلى المحافظين في **21 اكتوبر1927** بين فيها نتائج التحقيق التي ينوي القيام بها :" قمت بفحص نتائج التحقيق الذي أمرت به حول الإجراءات الواجب اتخاذها للبحث عن الوسائل المساعدة للاستعمار الصغير والمتوسط ويظهر من خلال التحقيق بأن هذه الحالة هشة جداً وحتى أن بعض المناطق تدعو بيأس، وهذا ما تؤكده الشكاوي التي وصلتني في عدة مرات (...) إذا كان عدم كفاية الحصص الممنوحة والنظام القاسي هم السببين الأساسيين لهذه الحالة، بإضافة إلى أسباب أخرى تضغط بخطورة على مستقبل الأوروبيين والأهالي"[3] .

[1]– وليد بوشو، مرجع سابق، ص 42 .

[2]– وليد بوشو، مرجع نفسه، ص43 .

[3]– وليد بوشو، مرجع نفسه، ص44 .

المبحث الثالث : توظيف الإدارة الاستعمارية للقوانين والتشريعات لتطبيق سياسة التهجير والنفي

* **قرار ديسمبر 1830م :** القاضي بمصادرة أملاك الوقف والبايلك .

* **مرسوم 22 جويلية 1834م** : والذي حدد الوضعية القانونية لفرنسا بالجزائر، وحدد الأراضي التي ستطبق عليها النصوص التشريعية خاصة التي تتعلق بانتزاع الملكية، والتي ستجعل من الاستيطان على حساب القبائل عملا قانونيا .

* **مرسوم 1 أكتوبر 1844م:** صدر في أكتوبر **1844م** أمرية تعد من أهم التشريعات العقارية الفرنسية في الجزائر مكونة من 115 مادة يرمي فيها نظام عمليات انتقال الملكية لصالح الأوروبيين[1].

حيث صدر أمرا يقضي بإلغاء منع حق التصرف في أراضي الحبس ووزعت نسبة كبيرة منها على الوافدين الجدد من الأوروبيين، ولقد تدعم هذا الإجراء بأمر آخر صدر في نفس السنة يعطي لإدارة الاحتلال الحق في وضع يدها على كل الأراضي الغير مزروعة[2] .

[1]– مراد سعودي، التشريعات العقارية الفرنسية وآثارها على ملكية الجزائريين (1830–1897)، مج6، ج1، ع1، المدرسة العليا للأساتذة، بوزريعة، الجزائر، تاريخ النشر 2022/06/13، ص799 .

[2]– جمال قنان، حباش فطيمة، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، 1994، ص119 .

وقد تناول بطلان قانونية شراء الأراضي، وكل خلل ناتج عن أي شكل من أشكال انتقال الأراضي بين أوروبي وجزائري **1830م**، وقد حددت أمرية **1844م**[1] الحالات التي تستدعي النزع لأجل المصلحة العامة وحصرتها في :

– إقامة المدن والقرى وبقية المراكز الخاصة بالاستيطان .

– توسيع نطاق هذه المراكز الاستيطانية .

– كل الأشغال المتعلقة بإقامة وتهيئة المراكز الدفاعية (العسكرية)[2] .

* **مرسوم 21 جويلية 1846**: لقد جاءت أمرية 21 جويلية 1846م لتكمل النقائص التي لوحظت على أمرية **1844م**، وخاصة فيما يتعلق بقضية فحص ومراقبة عقود الملكية[3]، فبعد ما إكتشفت السلطة الاستعمارية بأن إسناد هذه المهمة للمحاكم العادية قد تطلب تكاليف باهظة ووقت طويل لذلك أوكلت مهمتها للمحاكم الإدارية، يعني إلى مجلس المنازعات .

وبالتالي فإن هذا القانون مس حتى الأراضي البور بحجة أن ليس لها مالك وأن عدم زراعة الأراضي يعد سببا كافيا للانتزاع ملكيتها ووضعها تحت تصرف المصلحة العامة[4]، وكان هدف الإستعمار الفرنسي من هذا القانون يقضي بمصادرة أراضي العرش (القبائل) وأراضي البور بهدف

[1]– مختاري محمد، حباش فطيمة، تداعيات التشريعات الفرنسية على الحياة الاجتماعية في الجزائر مرحلة الحكم العسكري – الاستيطان الفرنسي في تيارت نموذجا، مجلة العبر، مختبر الدراسات التاريخية والأثرية في شمال إفريقيا، جامعة إبن خلدون، تيارت، عدد2 خاص، أفريل 2022، ص419 .

[2]– صالح حيمر، قراءة في أمريتي 1946/1844م حول الملكية العقارية في الجزائر، مجلة العصور الجديدة، العدد6، ص73–74 .

[3]– صالح حيمر، المرجع نفسه، ص76 .

[4]– أحمد توفيق المدني، هذي الجزائر، مكتبة النهضة المصرية، د. م. ن، ص110 .

تعزيز سيطرته على الأراضي الجزائرية وتوسيع نطاق الاستيطان الفرنسي[1]، وذلك مما تم سلب أراضي القبائل الرحالة مما أدى إلى تشريدهم وتدمير نمط حياتهم التقليدي .

وهنا نلاحظ بأن أمرية **1846م** قد جددت نفس الإجراء الذي جاءت به أمرية **1844م** حيث اشترطت أن تكون العقود صادرة قبل **1830م** هو إجراء تعجيزي بالنسبة للجزائريين، لأن الإدارة الاستعمارية تدرك جيدا بأن معظم المعاملات العقارية بين الجزائريين كانت تتم بطرق عرفية، أن معظم أراضي قبائل هي أراضي مشعة ينتقل استغلالها عن طريق الإرث وليست لها سندات ملكية[2].

1- مرسوم أكتوبر 1844م و21 جويلية 1846م: وقد أصدرت السلطات الاستعمار الإدارية مرسومين مكملتين لبعضهما البعض وذلك لتحقيق هدفين:

أولهما : طمأنة الجزائريين بالأمان على قطعهم الأرضية وملكياتهم مستقبلا .

ثانيهما : تسهيل انتقال الأراضي إلى الكولون[3] .

وبهذا الشكل يكون المرسومان (**1844م-1846م**) قد أرسيا قواعد الاحتلال العقاري على أوسع نطاق، بحيث يمكن اعتبارهما بداية للانطلاق الفعلي لتجسيد فكرة الاستيطان والتمركز المشئومة[4] .

2- قانون 16 جوان 1851م: أكد قانون **16 جوان1851م** في مادته العاشرة أن الملكية حق مضمون للجميع دون تمييز بين الملاك الأهالي والملاك الفرنسيين أو غيرهم[5]، لكن الواقع أثبت غير

---

[1]- أحمد توفيق المدني، المصدر نفسه، 110 .

[2]- أ. صالح حيمر، المرجع السابق، ص 77 .

[3]- بن داهة عدة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأراضي إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر (1830-1962)، ج1، ط1، المؤلفات للنشر والتوزيع، 2013، ص347 .

[4]- المرجع نفسه، ص349 .

[5]- مصطفى الأشرف، الجزائر الأمة والمجتمع، تر حنفي بن عيسي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص14.

ذلك بمجرد صدور هذا القانون أصبح الجزائريون لا يستطيعون العيش داخل الأرياف المحاذية للمساحات الغابية بسبب الاتهامات المتتالية للإدارة الاستعمارية لهم بارتكاب المخالفات ففيما بين **1883** و **1890م** حررت الإدارة 96570 دعوة قضائية تتهم فيها الجزائريين بإرتكاب مخالفات[1] .

يؤكد قانون **1851م** على حرمة ملكية الجزائريين والفرنسيين مما يعني أن الملكيات التي كانت موجودة في زمن الاحتلال تبقى محمية بموجب هذا القانون، ويعترف أيضا بعدم إمكانية تحويل أراضي العرش[2]، ونص هذا القانون على أن " حقوق الملكية وحقوق التمتع العائدة للأفراد والعشائر وبطون العشائر "[3] .

فإن قانون **1851م** قد حضرت له لجنة ترأسها الجنرال " **دي لامور يسيال**" أحد مؤيدي فكرة ترحيل الجزائريين وحشدهم في جهات معنية، أي بمقتضى هذا القانون الذي ضم الأراضي الغابية إلى أملاك الدولة فإن 200 ألف هكتار من الأراضي الغابية و60 ألف هكتار من أراضي القبائل أعلنت التابعة للدولة .

ورغم أن أغلب الغابات كانت عبارة عن ملكية جماعية تابعة لقبائل تشتغل في الزراعة والرعي إلى أن هذا القانون بما فيها من أخشاب وخيرات تابعة للدولة نجحت انها أراضي شاغرة، وذلك بمقتضى تطبيق التشريع الإسلامي الذي يعتبر أن كل أرض مهمة غير مشتغلة ولا ملكية لها (موات) تعتبر أرض شاغرة، كما تم منح صلاحيات واسعة لمصلحة الغابات في ملاحقة ومتابعة ومعاقبة وقمع كل عمل تعتبره إعتداء على الممتلكات الغابية للدولة أو خرق للقوانين، واعتبار إشعال

---

[1]– بن داهة عدة، الاستيطان والصراع ...، المرجع السابق، ص359 .

[2]– محفوظ قداش، جزائر الجزائريين(1830–1954)، تر محمد المعراجي، منشورات ANEP، د. م. ن، ص154.

[3]– مصطفى الأشرف، الجزائر الأمة ....، المرجع السابق، ص14 .

النار في الغابة عملا عصيانا يوجب فرض عقوبات جماعية على القبائل المجاورة للغابات التي تشتعل فيها النيران[1].

نستنتج في الأخير أن قانون **16 جوان1851م** لم يكن مجرد تشريع عقاري بل كان جزء من إستراتيجية استعمارية تهدف إلى التفويض الهياكل الاجتماعية والاقتصادية للأهالي وتعزيز الاستيطان الأوروبي .

3- قانون السيناتوس كونسيلت 1865م :

صدر قانون السيناتوس كونسيلت في **14جويلية1865م**، ونشر في الجريدة (النشرة) الرسمية وقد نص هذا التشريع على أن الجزائريين رعايا فرنسيون ولكنهم يخضعون لأحكام الشرع الإسلامي[2]، وقد احتوى على 5 مواد وهي :

المادة الأولى : نصت على أن الأهلي المسلم فرنسي، غير أنه يخضع لقانون الأحوال الشخصية الإسلامية، ويمكن قبوله للخدمة في الجيوش البرية والبحرية، ودعوته لشغل وظائف مدنية الجزائرية، إذا طالب التمتع بحقوق المواطن الفرنسي، في هذه الحالة يخضع للأحكام المدنية والسياسية الفرنسية (أي يتخلى عن قانون الأحوال الشخصية الإسلامية)[3] .

المادة الثانية : الأهلي اليهودي فرنسي، مع ذلك يستمر خاضعا لأحكام تشريعه الشخصي .

المادة الثالثة : المساواة في الحقوق والتمتع بكل حقوق المواطن الفرنسي لكل أجنبي يسوغ أو يبرر إقامته بالجزائر ثلاث سنوات .

---

[1]- عبد الكريم حرمة، مصادرة الأراضي في السياسة الفرنسية الاستعمارية وانعكاساتها على المجتمع الجزائري (1830/1900م)، أطروحة دكتوراه تخصص تاريخ الجزائر المعاصر، تحت إشراف د. عبد السلام كمون، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قسم العلوم الإنسانية، جامعة أدرار، 2022/2023، ص71 .

[2]- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية ...المرجع السابق، ص24 .

[3]- بشير بلاح، المرجع السابق، ص144 .

المادة الرابعة : نوعية الوطني الفرنسي، لا يمكن أن تملك أو تنال طبقا للمواد 1-2-3 الموجودة في القرار المشيخي إلا في سن العشرين، وفي عام مكتمل، كان البحث من قبل مرسوم إمبراطوري راجع لمشورة الدولة[1] .

المادة الخامسة : نظام إداري شعبي يحدد :

- شروط قبول أو تسليم الخدمة من قبل الأهالي المسلمين، والأهالي اليهود في جندية البر والبحر .

- عمل وتوظيف المدنيين في إطار ما يسمح للأهالي وتسميتهم في الجزائر .

- أشكال في إطار الطلبات الموضحة في المواد 1-2-3 لحاضري مجلس الشيوخ القنصلي .

مضمونه : يتألف قانون مجلس الشيوخ أو سيناتوس كوتسيلت من سبعة فصول يمكن التلخيص أهم ما جاء في كل منها في النقاط التالية :

الفصل الأول : تعلن القبائل الجزائرية ملكية الأراضي التي تقتنع بها بصفة دائمة وتقليدية بملكية الأراض .

- تثبيت كل أعمال التقسيم وغيرها التي تمت في السابق بين الدولة والأهالي فيما يتعلق بملكية الأرض .

الفصل الثاني : يتعلق بكيفية تطبيق هذا القانون حيث نص على أنه سيتم تنفيذ إداريا في أقرب وقت ممكن :

1- تحديد مناطق القبائل

2- تقسيم أراضي القبائل بين مختلف دواوير كل قبيلة في منطقة التل الجزائري .

[1]- أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص24-25 .

3- تأسيس الملكية الفردية بين أعضاء هذه الدواوير، كلما تبين أن هذا الأمر ممكنا ومفيدا، وفق مراسيم إمبراطورية ستصدر لاحقاً .

الفصل الثالث : سيتم إصدار لائحة إدارية تحدد :

- أشكال تحديد مناطق القبائل

- أشكال وشروط تقسيمها بين الدواوير والتصرف في الأملاك الخاصة بالدواوير .

- الأشكال والشروط التي يتم في إطارها تأسيس الملكية الفردية وطريقة إصدار عقود ملكية .

الفصل الرابع : تبقى القبائل المقيمة بهذه الأراضي ملزمة بدفع ما عليها من ضرائب ورسوم إتجاه الدولة .

الفصل الخامس : يحتفظ بحقوق الدولة في ملكية أراضي البايلك وحقوق الأفراد في أراضي الملك، كما يحتفظ بالدومين[1] العام كما حددته المادة 2 من قانون 16 جوان **1851م** بالإضافة إلى دومين الدولة خاصة ما يتعلق بالغابات .

الفصل السادس : إلغاء الفقرتين الثانية والثالثة من مادة 14 من قانون **16 جوان1851م** حول تأسيس ملكية في الجزائر، ومع ذلك لا يمكن التصرف في الأراضي التي ستقسم على أعضاء الدواوير إلا بعد صدور عقود الملكية الفردية .

الفصل السابع : الإبقاء على الأحكام القانونية الأخرى التي جاء بها قانون **16جوان1851م** خاصة ما يتعلق بنزع الملكية لغرض المصلحة العامة وإجراءات الحجز[2] .

---

[1]- **الدومين:** أي الدومين العقاري يتكون من الأراضي الزراعية والغابات والمناجم والمحاجر والأبنية السكنية التي تنشئها الدولة كل لحل أزمة السكن ومن ثم تعد الانجازات المستحقة من إيجار المساكن من موارد تلك الدولة، ينظر إلى موقع إلكتروني Rttps://suppont.google.com.

[2]- صالح حمير، قراءة تاريخية في قانون سنياتوس- كوكسيلت 1863 حول الملكية العقارية في الجزائر، ص4.

ويعتبر هذا القرار المشيخي منعرجا حاسما في تاريخ الملكية العقارية بالجزائر، لما نتجت عنه من آثار بليغة الخطورة على مستقبل البنية الاقتصادية والاجتماعية للإنسان الجزائري، وأن مرامي الإمبراطور " **نابليون الثالث** " آنذاك كانت تهدف من خلال هذا القرار إلى تحقيق ثلاث غايات :

الغاية الأولى : طمأنة الجزائريين الذين شعروا بالخطر يهددهم من جراء عملية اغتصاب الأراضي وتجميع سكان الأرياف في مساحات معينة .

الغاية الثانية : الإعتراف بحق الملكية الجزائريين وإمكانية إحداث ملكية فردية للعرب تدريجيا أي الجزائريين .

الغاية الثالثة : أن المادة 6 من القرار المشيخي **22أفريل1863م** قد رفعت الخطر الذي كان مضروبا على الصفقات العقارية بين الجزائريين والأوروبيين بمقتضى المادة 16 من قانون **16جوان1851م**[1] .

وقد اعتبر هذا القانون أن الجزائريين المسلمين مجرد " **أهالي** " وهو إسم يطلقه المحتلون على من كانوا غير مواطنين، أي رعاية غير متساويين مع الآخرين في الحقوق والواجبات[2] .

وفي يمكن أن نستنتج أن قانون **14** جويلية **1865م** المعروف بـ سيناتوس كونسيلت كان يعتبر الجزائريون رعاية فرنسيين دون التمتع بالحقوق المدنية والسياسية، وكذلك منحهم الجنسية الفرنسية للمسلمين واليهود في الجزائر بشرط تخليهم عن أحوالهم الشخصية الإسلامية واليهودية، والامتثال للقانون الفرنسي لكن العديد من الجزائريين رفضوا هذا القانون معتبرين إياه محاول لفرض الثقافة الفرنسية عليهم وإضعاف هويتهم الدينية والثقافية، وهذا التشريع كان جزءا من سياسة الاستعمار الفرنسي التي سعت إلى دمج الجزائر في النظام القانوني الفرنسي، مع تجاهل حقوق السكان الأصليين .

---

[1]– بن داهة عدة، الاستيطان والصراع، المرجع السابق، ص370 .

[2]– بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر (1830–1989)، ج1، المرجع السابق، ص144 .

4- قانون كريميو1870م :

* **تعريف بشخصية** : هو إسحاق موسي كريميو(**1796-1880م**) المعروف بأدولف كريميو، كان محاميا وسياسيا فرنسيا من أصول يهودية، إنضم إلى سلك المحاماة أشتغل بالدفاع عن يهود تلك المدينة[1]، أضفت عن فصاحته وبلاغته شهرة كبيرة وفتحت له آفاق العمل السياسي، تولى وزارة العدل **1848م** في الحكومة المؤقتة وقد ساند نابليون الثاني قبل أن يصبح إمبراطور ثم انقلب ضده، دخل السجن ثم تم إفراج عليه بعد بضعة أسابيع، ثم تولى من جديد نفسه **1870م** منصب وزير العدل في حكومة الدفاع الوطني التي حكمت فرنسا من **4 سبتمبر1870** إلى **فبراير1871** وأوكلت خلالها إدارة الشؤون الجزائر لبضعة أيام[2] .

لقد عمل هذا اليهودي على الدفاع عن مصالح يهود الجزائر، والتي أدت إلى إصدار مرسوم كريميو في **24 أكتوبر1870م** من قبل حكومة الدفاع الوطني في باريس، هذا المرسوم نص على منح اليهود الجزائريين الذين بلغ عددهم **34574** الجنسية الفرنسية، مما رفع من مكانتهم مميزهم عن المسلمين في مختلف المجالات القانونية والسياسية والاجتماعية ولكنه عرضهم في المقابل لحملات المستوطنين العدائية في بعض الفترات[3] .

*ولقد ترتب عن هذا المرسوم جملة من العواقب :

- زيادة عدد الفرنسيين بالجزائر رغم رفض كثير من المستوطنين على تجنيس الجزائر .

- استحكام قبضة الإدارة الاستعمارية على الجزائر نظرا لاستفادتها من إطلاع اليهود على تفاصيل الخصائص الاجتماعية والثقافية للمجتمع الجزائري .

---

[1]- بشير بلاح، المرجع نفسه، ص232 .

[2]- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية...المرجع السابق، ص239 .

[3]- بشير بلاح، المرجع السابق، ص232 .

– إرتقاء الأوضاع العامة لليهود وزيادة نفوذهم .

– بداية التغريب الواسع اليهود الجزائر[1] .

– إندلاع ثورة المقراني احتجاجا على إستعلاء اليهود، التي كانت محاولة للتصدي للظلم والاستعمار ورفض الهيمنة الأجنبية .

– اختلال العلاقات بين المسلمين واليهود، وتوترها أحيانا بينهم وبين المستوطنين مما ساهم في تأجيج الحملات الأوروبية المعادية لليهود[2] .

* **المواقف الصادرة من مرسوم كريميو** : كان قرار التجنيس الجماعي لليهود نقطه التحول لكل سكان (الجزائر) و (فرنسا) لما حملت من التغيير للأحداث، والقوانين والصفات مما تولد تضارب في الآراء والمواقف اتجاهه على كافة المستويات واختلاف المواقف من قرار التجنيس كان اختلاف الفئات التي مسها من بعيد أو من قريب ويمكن حصرها كالتالي :

* **موقف اليهود من إعلان مرسوم كريميو:** لقد استقبل اليهود الغزو الاستعمار بفرحة سنة **1830م**، حتى أنهم ركعوا لتقبيل أقدام ضباط وجنود الحملة فأصبحوا بعد ذلك وسيلة للفرنسيين للسيطرة على البلاد، فبدأ بعضهم للحصول على الجنسية الفرنسية[3] .

فقد كانت الفئة المستفيدة من غزو الجزائر، لأن الاحتلال الفرنسي قد حقق للجالية اليهودية بالجزائر أمنيتها الكبرى المتمثلة في الطائر من المعامل القاسية التي كان يعاملها بها أبناء البلاد الأصليين[4].

---

[1]– بشير بلاح ،المرجع نفسه، ص232–233 .

[2]– بشير بلاح، المرجع نفسه، ص233 .

[3]– بسام العسلي، محمد المقراني وثورة 1871م، المرجع السابق، ص83 .

[4]– د. عمار بوحوش، المرجع السابق، ص85 .

كما ظهرت حركة طالب بإلغائه " لأمير يخت " صخر لها " كريميو " إمكانياته وأسلحته وأحبطها، وبصدور فتوى من كبار المتدينين اليهوديين حول شرعيته أدى ذلك إلى إذابة الشكوك حول شرعيته ومصداقيته وجعل هذا المرسوم مطابق للتعاليم التلموذية، ومن ضمن ما جاء حول ما كانوا سيقولونه لليهود " اتبع قانون المملكة التي تعيش فيها إذا فرضت عليك " .

وأرجعوا الفضل " لكريميو " في ترقية أوضاع اليهود في العالم عامة والجزائر خاصة، كتب كبار خامات (الجزائر) رسالة تأديبية لنعيه يوم وفاته .

ونلاحظ أن الكثير من اليهود (بالمغرب الأقصى)، تونس الذين سارعوا لتقديم الطلبات الجنسية الفرنسية[1] .

* **موقف الأهالي من مرسوم كريميو:** لقد عارض الأهالي المرسوم لسببين الأول ديني بحكم أن فرنسا اعتبرت أن العدالة الإسلامية عدالة مختلفة وأن اليهود من أهل الكتاب لذلك يجب أن يكونوا في المرتبة الثانية للمسلمين، والثاني سياسي إجتماعي وهو الخوف من انتقام اليهود من المسلمين في مجالات القضاء والإدارة[2] .

كما صرح " إبن شريف باشا شلاطة " بعمالته لفرنسا أمام قائد فرنسي يقول :" كم نحن مجروحون من تجنيس اليهود بالجملة، دون تفريق أو تمييز بين الرجال الفاهمين وبين اليهود الذين تعرفهم مثلي، وتعرف أننا رافقناكم في كل المعارك، وبدلا من أن تشجعونا أبقيتمونا مرؤوسين محتقرين"، كما نقلت " صحيفة الشمال " عن أحد الزعماء الجزائريين قوله : " أن الجزائريين كلهم

[1]– شيخ فطيمة، قانون كريميو، 24 أكتوبر 1870م أو تجنيس اليهود، الاختيارات الصعبة في ظل الهيمنة الاستعمارية، مجلة الحوار المتوسطي، 15–16 مارس 2017، جامعة سيدي بالعباس، ص523 .

[2]– قلعي أحلام، زيتوني هدى، يهود الجزائر من مرسوم كريميو 1870م، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ العام، جامعة 8 ماي 1845، قالمة، 2018/2017، ص47 .

على كلمة واحدة، في أنه ليس اليهود هم الذين أصبحوا فرنسيين، ولكن فرنسا هي التي أصبحت يهودية "[1] .

كما وقعت مواجهة بين المسلمين واليهود مثل أحداث **1871/2/25** في عيد الأضحى حيث اعتدى بعض الجنود اليهود على أشخاص مسلمين بمدينة الجزائر، وهو أمر تحول إلى مشدات عنيفة بين الطرفين تحولت إلى انتفاضة كبيرة انتهت بعد التدخل السلطات الاستعمارية فقط، وخلفت موتى وجرحى وحبس حوالي 260 مسلم ظهر فيها التحيز الفرنسي لليهود على حساب المسلمين[2] .

وقد اعتبر أحد القادة العسكريين المعاصرين للحادث بأن : " بأن قرار التجنيس الكئيب النتائج هو الذي أشعل النار في كل مكان ويجب إعدامه " وروى عن بعض الأهالي قولهم : " بأن اليهود الذين لا يدفعون الضرائب، ولا يشمون رائحة البارود، أصبحوا مساوين للفرنسيين، ونحن الذي قدمنا 20 ألف من أبنائنا للحرب، وأعطينا شرفنا، نعامل هكذا كالملعونين"[3] .

وقد بقي الشعور العام لدى المسلمين محتقرا لليهود لأنهم غيروا دينهم[4]، وقد رد المقران على إصدار هذا القانون قائلاً :" لا أطيع أبدا يهوديا، وإذا كان جزءا من بلادكم وقع تحت أيدي يهودي فقد انتهى الأمر، وسأضع عنقي بسرور تحت السيف ليقطع رأسي..."[5] .

* **موقف المعمرين من مرسوم كريميو**: أما المعمرون الفرنسيين فقد شعروا بخيبة أمل كبيرة إتجاه مرسوم كريميو، إذا أن كان هناك شعور عام بالرفض بين الجزائريين تجاه محاولات التجنيس، حيث اعتبروا أنها تتعارض مع هويتهم الوطنية، فهو كذلك بالنسبة للمعمرين لأنهم اعتبر أن ذلك قد

[1]– بسام العسلي، المرجع السابق، ص87/86 .

[2]– شيخ فطيمة، المرجع السابق، ص525 .

[3]– بسام العسلي، المرجع السابق، ص87 .

[4]– أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي (1954/1830م)، ج6، ط1، دار الغرب الإسلامي، 1998، ص399 .

[5]– بسام العسلي، المرجع السابق، ص125 .

يهدد الهوية الثقافية والدينية بحكم أن ذلك يعني منافسة الأهالي لهم في الحقوق وأن حوالي ثلاثة ملايين من الأهالي سيطفون على حوالي خمسمائة ألف من الأوروبيين وبذلك سترجع الجزائر إلى الأهالي[1].

ركز المعمرون في رفضهم على الحقوق السياسية خاصة، وأحقية إلغائها لأنه أمر يمكن أن يؤدي إلى هيمنة اليهود على مصير (فرنسا)[2]، إضافة إلى هذا فإن مرسوم كريميو كان في نظر الكالون يحرمهم من امتيازاتهم كأقلية محفوظة ولذلك استمروا في معارضتهم الشديدة له، وبدأت بوادر الاحتجاج والعنف تلوح في الأفق في أوساط المعمرين فأبرق والي قسنطينة المعتدل إلى فرنسا النص التالي :" لا يمكن تطبيق مرسوم **24 أكتوبر** الخاص بالجزائر دون إضافة اضطرابات جديدة في البلاد الرجاء أن يتم إصداره..."[3] .

5- قانون وراني 26 جويلية 1873م : في عام **1873م** صدر قانون وراني الذي استهدف بشكل رئيس المستوطنين، بهدف القضاء على الملكية الجماعية للقبائل والأعراش، في عام **1871م** قامت الإدارة الاستعمارية بمصادرة حوالي 600 ألف هكتار من الأراضي وزعتها على المهاجرين اللألزس واللورين كما فرضت غرامات على السكان بقيمه تقارب 100 مليون فرنك[4] .

فقد صار هذا القانون 20% من أراضي الشرق والوسط الجزائري 40% من أراضي الغرب الجزائري.

ويعتبر هذا القانون مكملا للإجراءات التي جاء بها القرار المشيخي **22 أفريل1863م** بإقرار الملكية الفردية للجزائريين، وعن طريق هذا القانون سيقع الفلاحون الجزائريون مجددا ومرة أخرى

[1]- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر..، المرجع السابق، ص375.

[2]- فطيمة شيخ، المرجع السابق، ص524/523 .

[3]- قلعي أحلام، زيتوني هدى، يهود الجزائر من مرسوم كريميو 1870م، المرجع السابق، ص49 .

[4]- عميراوي أحميدة، آثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري(1954/1830)، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية، د. م. ن، د. س. ن، ص53 .

فريسة للمضاربين، وذلك بعد أن تحصلوا على سندات الملكية من قبل إدارة المصالح العقارية، فباعوا أراضيهم ليجدوا أنفسهم مبعدين[1] .

كان قانون **26 جويلية 1873م** المعروف بقانون وارني خطوة هامة في تطبيق التشريع الفرنسي على أراضي الجزائر هدفه تحويل الملكية الجامعية للأراضي إلى ملكية فردية، مما جعل فكرة تطبيقه محط اهتمام ودراسة، والذي قرر وجوب تسيير الإدارة الاستعمارية لكل الملكيات العقارية في الجزائر مهما كانت صفة ملاكيها[2] .

القارئ للمادتين الأولى والثانية من قانون **26 جويلية 1873م** نلاحظ بأن قانون وراني يقر بوجود الملكية الخاصة والفردية ضمن أراضي العرش[3] وأراضي الملك على حد سواء لأنه في نظر القبيلة حسب اعتقاده فإن لكل فرد من أفراد الدوار حق في أراضي الملك والعرش التي يتواجد بها الدوار الذي يسكنه .

وقد مس هذا القانون :

أولا : أملاك العقارية المتجددة داخل المناطق التي خدعت فيها الملكيات العمليات التجمع .

ثانيا : الأملاك المسجلة لدى الموثقين وكتاب الضبط أو الإداريين والتي لا تستدعي ضرورة تحديد سنداتها، كما تنص على ذلك الإجراءات العامة الواردة في الفصل الثاني من هذا القانون .

---

[1]– بن داهة عدة، المرجع السابق، ص392 .

[2]– بن داهة عدة، المرجع نفسه، ص392–393 .

[3]– **أراضي العرش :** هي أراضي جماعية يعد التصرف فيها إلى سكان القبيلة أو العرش أو الدوار الذين يقومون عادة باستغلالها جماعيا وقد اختلفت تسميتها بين الأقاليم حيث تعرف بإقليم الجزائر و قسنطينة أراضي العرش أما إقليم وهران تعرف بالسيقة ينظر إلى: حنيفي هلايلي، أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ط1، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، جزائر، 2006، ص154 .

ثالثا : الأملاك العقارية الواقعة داخل المناطق التي جرى عليها تطبيق مرسوم **21 جويلية 1846م** أو هي معفاة منه .

وقد نصت المادة 7 من هذا القانون بعدم المساس بالشرائع الإسلامية الخاصة بالميراث كما يقرها قانون الأحوال الشخصية[1] .

وفي الأخير يمكن أن نقول أن قانون وراني لبى رغبة الكولون، ونشط عملية الاستيطان، وقد ظهرت نتائجه العملية بمجرد تصويت مجلس الشيوخ عليه، ومقارنة مع القرار المشيخي الذي تضمن العملية الثالثة السالف ذكرها، فإن قانون وارني لم يهتم سوى بالعملية الثانية المتعلقة بإنشاء الملكية الفردية ويمكن أن نضيف أيضا أن منذ تطبيق قانون وراني في **26 جويلية1873م** وجد الفلاحون الجزائريون أنفسهم أمام حقيقة مرة وهي فقدان الكثير من أراضيهم لصالح المستوطنين ورجال الإدارة الفرنسية أنفسهم .

لقد حقق المعمرين بفضل هذا القانون عدة مأرب وزادت من سهولتهم في الحصول على المزيد من أراضي العرش، هذا القانون فتح المجال لهم للدخول إلى أراضي العرش فأقام الملكية الفردية داخل الأراضي الجماعية التي بجورة القبائل، لقد عبر كارل ماركس عن هذا القانون الذي سماه " **قانون الريف** " الذي تتجه عنه كمال قال " **حجز الأراضي بواسطة المستوطنين والمرابين**"[2] .

6- قانون الأهالي أو الأندينجييا : لقد قامت السلطات الفرنسية بالقيام بإصدار العديد من القوانين التعسفية ضد الجزائريين وكان من بين هذه القوانين **قانون الأهالي** الذي يعتبر من أخطر

[1]- بن داهة عدة، المرجع السابق، ص395/394 .

[2]- فؤاد عزوز، التشريعات العقارية الفرنسية في الجزائر خلال فترة الحكم المدني (1900/1870م)، مدارات تاريخية، المجلد الأول، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف2، 2019/04/30، ص298 .

القوانين التي قامت فرنسا بإصدارها في حق الجزائريين[1]، وبالغت في قسوتها وتجاوزت كل حدود المنطق والمعقول، فأصدرت يوم **28 جوان1881م** هذا القانون والذي يعرف بأنه عبارة عن سلسلة من العقوبات الزجرية لا صلة لها بالقانون العام، حدد هذا القانون منها 41 مخالفة خاصة بالأهالي في نفس العام وخفضت إلى 21 مخالفة عام 1891م[2] .

إضافة إلى ذلك بأن هو عبارة عن مجموعة من القوانين الاستثنائية التي فرضت على الجزائريين منذ زمن مضافا إليها القوانين الجديدة، وتقتضي منهم إظهار الطاعة والخضوع الكلي للمستوطنين، وهي تسلط عليهم أنواع كثيرة من العقوبات الزاجرة (السجن، مصادرة الأراضي، الضرائب، عمل السحرة....)، وكان هذا القانون بحق أداة إرهابية لقمع الأهالي، لقي استغراب بعض الفرنسيين المتعاطفين مع الأهالي[3] .

وقد أجمل جل المؤرخين الجزائريين على أن قانون الأهالي هو مجموعة من القوانين الرهيبة والجائرة لقمع الجزائريين وهي شبيهة بقانون العبيد سنتها الإدارة الفرنسية لتطبيقها على الأهالي الجزائريين دون غيرهم من السكان المستوطنين اليهود[4]، كما فرض الاستعمار ضريبة مجحفة على الأهالي حتى " **في شخص المراه فقط والقط والكانون والبرمة (القدر)** " ويقوم هذا القانون على مبدأ تقسيم الأراضي المتبقية الى ثلاث أقسام :

– ثلث تستولي عليه الإدارة .

---

[1]– د. سلوى لهلالي، الجرائم الاستعمارية في ملف الذاكرة من الاحتلال الفرنسي، أعمال الملتقى الوطني الثورة الجزائرية إشكاليات قضايا الذاكرة لأبعاد التاريخية والسياسية والقانونية، يوم الخميس 25 نوفمبر 2021، سلسلة منشورات مخبر الدراسات والبحث في الثورة الجزائرية، جامعة سطيف، ص82 .

[2]– د. يحي بوعزيز، سياسة تسلط ...، المرجع السابق، ص38 .

[3]– د. مقلاتي عبد الله، المرجع السابق، ص120/119 .

[4]– عبد الوهاب بن خليف، تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال إلى الاستقلال، وزارة الثقافة، الجزائر، 2013، ص89 .

– ثلث يستفيد منه العملاء كالقيادة والقواد ودواوير المصابحية .

– الثلث الباقي من الأراضي غير الصالحة والموجود وأغلبها قرب الجبال أو داخلها بور للأهالي[1] .

سن قانون الأهالي لإذلال مجتمع في وقت سيطر فيه المجاعة وعم البؤس وصاد فإن انتشر الجراد بشكل ملحوظ ومروع في الجزائر تلك الفترة مما زاد الوضع تعقيدا وانتشرت الأوبئة في المقابل يسعى الإستعمار إلى تقوية وجود المستوطنين الأوروبيين .

***مضمون القانون :**

ضم هذا القانون مجموعة من المواد من أجل معاقبة الجزائريين تمثلت في :

– الإمتناع أو التأخر لأكثر من ثمانية أيام في تبليغ السلطات عن المواليد أو الوفيات، الزواج والطلاق ذلك لتقوم بإحصاء الجزائريين .

– رفض السكان تقديم معلومات حول الجريمة والجنحة .

– قطع الأشجار في الغابة دون رخصة .

– رفض أو عدم الالتزام بالإستدعاءات المباشرة من طرف المفتشين أو المحققين للحضور كشاهد أو طرف معين بالعمليات المتعلقة بتطبيق قانون **26 جويلية 1873م**[2] .

– عدم احترام القرارات الإدارية المتعلقة بالتقسيم الأراضي المشاعة .

– فتح مسجد أو زاوية أو مدرسة دون رخصة .

– إيواء أشخاص من غير دائرة دون رخصة التنقل .

---

[1]– محمد صلاح الهادي لحقي، صورة الجزائري من خلال قانون الأهالي 1871م، تكرار، لتجربة رومانية فاشلة، الملتقى الدولي حول التطور التاريخي لصورة الجزائري في الخطاب الكولونيالي، ص99–100 .

[2]– د. سلوى لهلالي، المرجع السابق، ص83 .

– السكن في مكان منعزل دون رخصة من البلدية[1] .

– حجز الحيوانات الضائعة أزيد من 24 ساعة .

– إقامة حفلة ضريح أحد الأولياء دون رخصة من إدارة الشركة الفرنسية[2] .

– عدم استخدام الألعاب النارية في الحفلات الختان والأعراس وبالتالي القضاء على أي تجمع يجمع العائلة القابلية في هاته المناسبات .

– التحايل الغير بصفة فردية أو جماعية .

– السرقة البسيطة أو المشاركة فيها مع الغير وبيع الأشياء المسروقة .

وكانت هذه الإجراءات أداة إرهابية لقمع الشعب الجزائري من معاملات تسمية وعنصرية تستمد أساسا إلى الاستبداد والقمع والظلم والقهر والحرمان على الأهالي المحليين حيث وضعت لقهر الإنسان ولتقوية المستوطنين الأوروبي .

***أهداف قانون الأهالي :**

طبقت الإدارة الاستعمارية سياسة الزجر والإرهاب ضد الأهالي الجزائريين فقد كانت تسعى لتحقيق عدة أهداف من بينها ما يلي :

1– رغبة الإدارة الاستعمارية في محاربة القضاء الإسلامي، وكانت تسعى إلى محو شخصية القاضي المسلم واستبداله بالقضاء الفرنسي لأن فرنسا تريد سيطرتها على الدين الإسلامي بشتى الطرق من أجل دفع الأهالي للتفاوض والتعاون مع السلطة الاستعمارية .

[1]– د. يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص39 .

[2]– نصر الدين سعيدوني، الجزائر منطلقات وآفاق، دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان، 1999، ص30 .

2- غيرت الإدارة الاستعمارية كل الأسماء المدن والقرى الجزائرية وعوضتها بأسماء أوروبية مسيحية.

3- عملت الإدارة الاستعمارية على تجهيل الأهالي المسلمين فقامت بخرب وتحطيم المدارس والمساجد وحولتها إلى كنائس وثكنات، فقامت بإلحاق الأطفال الجزائريين بالمدارس الفرنسيين عام **1870م**[1] .

4- تطبيق مبدأ المسؤولية الجماعية وضع الجزائريين رهن الاعتقال الإداري، وهذا انطلاقا من قانون الأنديجينا الذي فرض على القوانين استثنائية .

5- إبادة المجتمع الجزائري من طرف الاستعمار بتطبيق هذه القوانين الجائرة التي تمكنه من القضاء على مقومات الهوية الجزائرية[2] .

ونستنتج في الأخير أن قانون الأهالي التي أصدرته فرنسا خلف الحكم العسكري وتطبيقا للحكم المدني عبارة عن إجراءات تعسفية ضد أهالي الجزائريين من أجل تحطيم معنوياتهم، حيث نتج عنه نتائج وخيمة على الشعب الجزائري .

*** قانون التجنيد الإجباري :**

أصدرت الإدارة الاستعمارية السلسلة من القوانين والمراسيم التعسفية في الجزائر منذ **1830م** كان من ضمنها **قانون التجنيد الإجباري،** والذي بموجبه يجند الجزائري في صفوف الجيش الفرنسي باعتبار الجزائر جزء من فرنسا .

7- قانون التجنيد الإجباري 1912 :

[1]- يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص40-43 .

[2]- لعروسي فاطمة الزهراء، المرجع السابق، ص26 .

لما بدأت ملامح الحرب العالمية الأولى تظهر بوادرها سارعت فرنسا إلى إصدار العديد من القوانين الدفاعية وكان أهمها قانون التجنيد الإجباري للجزائريين عام **1912م**[1]، ويعد هذا القانون عبارة عن قانون سياسي ينص على تجنيد الجزائريين في الجيش الفرنسي، صدر يوم **3 فيفري 1912م** من قبل البرلمان الفرنسي الذي اتخذ قرارا بإجبار الجزائريين على الخدمة العسكرية بصفتهم رعايا فرنسيين، لقد جاء هذا القانون كباقي المشاريع الأولى التي تهدف لتجنيد الجزائريين وذلك منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر إلى غاية مطلع القرن العشرين[2] .

*** محتوى القانون :**

نشر القانون في الجريدة الرسمية " **Le Mobacher** " يوم **السبت 2 مارس1912م**، يضم 30 مادة مقسمة إلى أربعة أبواب[3] :

الباب الأول : عبارة عن أحكام عامة، حيث نصت المادة الأولى منه على تجنيد الأهالي المسلمين بصيغة الاختيار أو إعادة التجنيد .

الباب الثاني : جاء للتأكيد على الأحكام الواردة في الباب الأول .

الباب الثالث : يحتوي على ثمانية فصول ضمت ثلاثة وعشرين مادة من المادة الثالثة إلى غاية المادة السادسة والعشرون، حيث نجد الفصل الأول يحتوي على أربعة (04) مواد (من المادة الثالثة إلى غاية المادة السادسة) وهو متعلق بالإستدعاء، بينما الفصل الثاني احتوى خمس مواد (من المادة السابعة إلى المادة الحادي عشر) تتعلق بإحصاء الجزائريين، أما الفصل الثالث فاحتوى على

[1]– د. يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص45 .

[2]– حميد آيت حبوش، قانون التجنيد الإجباري 1912م دراسة في ظروف صدوره وموقف الجزائريين منه، مجلة الحوار المتوسطي، م9، ع2، 2018، ص279 .

[3]– حميد آيت حبوش، المرجع نفسه، ص279 .

ثلاثة مواد (من المادة الثانية عشر إلى غاية المادة الرابعة عشر)[1] والذي حدد الأشخاص الذين لهم الحق الإعفاء والتأجيل والأعذار، وتضمن الفصل الرابع سبعة مواد (من المادة الخامسة عشر إلى غاية المادة الواحدة والعشرون) تتعلق بالقرعة وجمع الأشخاص، وفي الفصل الخامس حديث عن البديل أو إيجاد العوض والملخص في المادة (22) الثانية والعشرون، وجاء الفصل السادس في مادتين الثالثة والعشرين والرابعة والعشرين تحدثت عن جميع العسكريين، وإذا كان الفصل السابع قد أهتم بالمرتب اليومي والجوائز، من خلال ما نصت عليه المادة الخامسة والعشرين (25)، فإن الفصل الثامن شمل المادة السادس والعشرين (26) متعلقة بالأحكام الجزائية .

الباب الرابع : إحتوى أربع مواد (من المادة السابعة والعشرين إلى غاية المادة الثلاثين) تعلقت بالأحكام الخصوصية حيث حددت مواده الامتيازات الخاصة بالعسكريين القدامى تنظيم الجنود، والقانون ساري المفعول في المناطق المدنية دون غيرها من المناطق العسكرية[2] .

***أهداف القانون :**

كانت فرنسا تهدف من خلال إصدارها لقانون التجنيد إلى ما يلي :

– الحفاظ على الأمن في الجزائر لمستوطنيها مع تحطيم معنويات الجزائريين وإبعادهم عن بعضهم البعض خلال الولائم والمناسبات وذلك من خلال منع التجمع لأكثر من عشرين فرداً.

– إعطاء الهيئة والمكانة لممثلي الاستعمارية في المناطق العسكرية التي تخضع للتراب المدني .

– تلبية رغبات المستوطنين من خلال تسخير الجزائريين لخدمة أعراضهم .

[1]– علجية مقيدش، قانون التجنيد الإجباري في الجزائر 1912م، الظروف – محتوى – رد فعل الجزائريين، مجلة الدراسات وأبحاث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مج2، ع1، السنة12، جانفي 2020، ص170 .

[2]– علجية مقيدش، المرجع نفسه، ص170 .

– تحطيم روح المقاومة الشعبية وتلاحم الريف الجزائري مع القيادات المحلية وظهر ذلك جليا بعد انتفاض المقراني**1871**م .

– التحكم والسيطرة على القبائل في إطار تنظيم جديد ضمن الحكم المدني والقضاء على التنظيمات القيادية التقليدية للمجتمع الريفي الجزائري[1] .

– محاولة قهر التطلعات المجندين وإبعادهم عن تقاليدهم الاجتماعية، وإضعاف عاطفتهم الدينية .

*** ردود فعل الجزائريين حول قانون التجنيد الإجباري :**

1/ سياسيا : لقد جاء الموقف السياسي في أربعة أشكال :

أ/ المظاهرات : قابل الشعب الجزائري قرار التجنيد الإجباري بمظاهرات صاخبة، فقد حدثت في كل أنحاء الجزائر تقريبا مظاهرات تلقائية وجماعية، لكنها سليمة لمعارضة التجنيد الإجباري الفرنسي فقد اجتمعوا أمام مقر البلدية حوالي 300 جزائري للاحتجاج ضد التجنيد الإجباري[2] .

ب/ تشكيل الوفود وتقديم العرائض: منذ أن شاعت مسألة التجنيد الإجباري بين عامة الناس عارض الرأي العام الجزائري بشكل صريح وازدادت المعارضة أكثر بعد الشروع في عملية الإحصاء في المدن الجزائرية كمدينة الجزائر وعنابة وقسنطينة، بعد صدور قانون التجنيد الإجباري تشكل وفدا يتكون من جماعة النخبة فقد عبروا فيها على أن قانون التجنيد الإجباري كان :

– معاديا للديمقراطية لأنه كان مطبقا على الفقراء فقط .

– غير عادل لأنه جعل الجزائريين يجندون في الخدمة العسكرية لمدة 3 سنوات بدلا من سنتين مثل الفرنسيين .

---

[1]– د. سلوى لهلالي، الجرائم الاستعمارية في ملف...، المرجع السابق، ص86 .

[2]– حميد آيت حبوش، المرجع السابق، ص281 .

ت/ الاحتجاجات : توالت الاحتجاجات ضد التجنيد الإجباري خاصة في منطقة بني ميزاب حيث أرسل سكان منطقة ميزاب شكاويهم إلى رئيس الحكومة ورئيس مجلس الوزراء، ثم أرفقوا بتقرير شرح فيه أسباب رفضهم لهذا القانون التي تتلخص في تعارضه مع الدين الإسلامي، في **1جوان1919م** جندت السلطات الفرنسية بمنتهى العنف نصف عدد الشبان تقريبا[1] .

ث/ الاختفاء والهجرة : إضافة إلى العرائض والمظاهرات وبعد صدور أصداء عن فرض التجنيد الإجباري، شارع الشباب الجزائريين إلى الاختفاء والهجرة في كل من باتنة ومدن ميزاب وندرومة، حيث أنهم لجئوا إلى الغابات والجبال، فرار من العمل تحت راية فرنسا الاستعمارية لذلك عملت الدعاية العثمانية في إطار الجماعة الإسلامية، على تشجيع الجزائريين على الهجرة إلى البلاد الإسلامية[2] .

2/عسكريا: تتمثل في المقاومات الشعبية وهي تعبر عن ماذا رفض الشعب الجزائري للتجنيد الإجباري ومنها ثورة بني شقران بمعسكر سنة **1914م**، وثورة الأوراس سنة **1916م** .

أ/ ثورة بني شقران : اندلعت في **سبتمبر1914م**، وامتدت حتى نهاية شهر أكتوبر، ومن أهم أسبابها معارضة تجنيد الإجباري ورفض السماح للشبان الجزائريين بالذهاب إلى الحرب في فرنسا وأوروبا، لقد إتخذ هذا القرار في اجتماع سكان قرية سيدي دحو في **29 أوث 1914م** ، وسكان بني شقران في بداية سبتمبر **1914م**، وعندما شرعت الإدارة الاستعمارية في إعداد قوائم المجندين للتعبئة العامة، بدأت الأمور تتعقد وتتدهور، وأخذ الغضب يعم السكان في مختلف الجهات ومنها دائرة معسكر وجبال بني شقران ففي بلدية معسكر المختلطة بدأت الشرارات الأولى للثورة في أواخر سبتمبر وتطورت في الشهر الموالي لتشمل القرى[3] .

---

[1]– علجية مقيدش، المرجع السابق، ص172 .

[2]– أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية ...، المرجع السابق، ص178 .

[3]– حميد آيت حبوش، المرجع السابق، ص283–284 .

ب/ثورة الأوراس: استغرقت سنة تقريبا من سنة **1916م**إلى سنة**1917م**وكان قانون التجنيد الإجباري أول الأسباب التي استفزت مشاعر الجزائريين وألهبتها ضد المحتل، فأداروا أظهرهم له ورفضوا أي تسخير تحت راية أو خدمة له، وهو رفض لا يجعل من الجزائر مستودعا بشريا، تسخره فرنسا في كل حروبها الإقليمية والعالمية .

وقد تكررت حالات الرفض للتجنيد الإجباري في المناطق المجاورة حتى سنة 1916م، لذلك فروا إلى الجبال والغابات وقد أثرت تجنيد الإجباري على نفسيات الجزائريين[1] .

***موقف الفرنسيين :**

تصدت الإدارة الاستعمارية للشباب الجزائري الرافض للتجنيد والراغب في الهجرة إلى البلاد الإسلامية، فقد نجحت في استصدار فتاوى إسلامية تحرم الهجرة من الجزائر ومنها ما أصدره المفتيان المالكي والحنفي عبد الكريم باشتا زري وأيدها الشيخ محمد بن الشيخ الفكون[2]، واشترطت على المهاجرين شروط تعجيزية من خلال ربط داعي الهجرة بسبب عائلي أو تجاري، لقد ترتب عن الثورات التي تصدت لقانون التجنيد الإجباري تطبيق سياسة " القمع العادل" واغتيال الجزائريين غدراً، حتى تكمل الأفواه للمطالبة بالحقوق ومنهم عباس بن حمانة[3] .

ملخص الفصل الأول

تعقب على حكم الجزائر مجموعة من الأحكام خلال فترتي الحكم العسكري والمدني **1830م** إلى غاية **1914م** وقد انتهج كل واحد من هؤلاء الحكام سياسته الخاصة ورغم الاختلاف الموجود في

---

[1]– نور الدين بن قويدر، البعد الوطني للأوراس 1916 ومشروع الجمهورية الجزائرية، مجلة الأحياء، مج21، ع28، جانفي2021، ص974– 977– 979 .

[2]– أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي(1830–1954م)، ج4، ط1، دار الغرب الإسلامي، 1998، ص380 .

[3]– علجية مقيدش، المرجع السابق، ص175 .

تطبيق سياسة الفرنسية إلا أنها تشترك في عامل واحد وهي أنها سياسة قمعية وتعسفية استيطانية وهذا ما أكدته سلسلة القوانين والتشريعات التي فرضتها الإدارة الفرنسية في الجزائر بغرض قمع المقاومات الشعبية وإخضاع سكان والسيطرة على الأرض .

من بين أهم القوانين قانون إلحاق **1834م**، إلحاق الجزائر بفرنسا قوانين مصادرة الأراضي، مصادرة كل أملاك الجزائريين **1870م** مرسوم كريمو الذي ينص على منح يهود الجزائر الجنسية الفرنسية وهذا ما أثر غضب الجزائريين الموالين لفرنسا .

قانون الأهالي **1881م** ما الذي تضمن فرض عقوبات على المسلمين الجزائريين فقط وفرض عقوبات جماعية على الأهالي .

قانون التجنيد الإجباري **1912م** وتمثل هو الأخر في فرض الخدمة العسكرية على الشباب الجزائري دون منحهم حقوق السياسة، أي تعويض من الجزائريين في الحرب العالمية دون ضمن حقوقهم .

الفصل الثاني : النفي كظاهرة استعمارية

المبحث الأول : مقاربات ومفاهيم (مصطلح النفي)

المبحث الثاني : نفي الفقهاء و العلماء

المبحث الثالث : نفي عائلات المقاومين إلى كاليدونيا الجديدة

المبحث الأول: مقاربات ومفاهيم (مصطلح النفي)

لقد اختلف العلماء والكتاتيب في تحديد مصطلح النفي فقد ورد بعدة ألفاظ في اللغة العربية النفي، النبذ، الإبعاد، العزل، الخروج كلها لها نفس المعنى وهو الإبعاد وإبعاد الفرد عن مجتمعه مثل هجرة الرسول صلى الله عليه وسلم من مكة للمدينة وابتعاد السيدة مريم عن قومها ونفي اليهود من شبه الجزيرة العربية... إلخ[1] .

أ/ لغة :

وله عدة معاني منها التغريب فعن إبن فارس قوله أنه جاء بالنون، إلغاء ومعنى تغريب شيء من شيء وإبعاده منه[2] .

وقد ولد مصطلح النفي في القران الكريم بمعنى الإخراج وهذا ما نجده في سورة : قال الله تعالى : " الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِن دِيَارِهِم بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّا أَن يَقُولُوا رَبُّنَا اللَّهُ " صدق الله العظيم[3] .

وفي أية أخرى قال تعالى : " إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَن يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُم مِّنْ خِلَافٍ أَوْ يُنفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ۚ ذَٰلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا ۖ وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ " صدق الله العظيم[4] .

---

[1]– كمال قيلالي، الهجرة والحراك والنفي وآثارهم على الصعيد الثقافي واللغوي، مخبر الدراسات والأبحاث حول الهجرة، الجزائر، 2010، ص268 .

[2]– أبو الحسن أحمد بن فارس بن زكريا، معجم مقاييس اللغة، تح : عبد السلام محمد هارون، منشورات مكتبة الإعلام الإسلامي، ج5، 1999، ص456 .

[3]– سورة الحج، الآية 40 .

[4]– سورة المائدة، الآية 33 .

وعن الحنابلة يقصد به التشريد في البلدان والمطاردة والملاحقة لأن النفي عندهم هو الطرد بحسب المشهور في لغة العرب[1] .

وأما إبن الأثير فعرف النفي بقوله هو الإبعاد عن البلاد نفيته أنفيه نفيا أخرجته وطردته من البلاد[2] .

ب/ اصطلاحا :

يعد نفي الأفراد والجماعات رد فعل قديم على العقوبات التي تم فرضها قبل التاريخ في الرومان والإغريق هما أول من طبق هذا الأسلوب على خصومهما فقد أستمر هذا الأسلوب حتى في القرون الوسطى وصولا إلى الإمبراطوريات الاستعمارية الحديثة[3] .

في الكتب النحوية القديمة نلاحظ أنهم لم يتعرضوا لتعريف النفي اصطلاحيا كما أنهم استعملوا مصطلح الحجب بدل النفي، فالحجب عندهم ما أنجزم بلم النفي الماضي وهو الأخبار عن ترك الفعل في الماضي[4] .

وقد عرفه إبن يعيش حين قال : أعلم أن النفي يكون وفق لفظة إنما يكون على حساب الإيجاب ولا فرق بنيتها، إلا أن أحدهما نفي وآخر إيجاب[5] أما التهانوي هو أخر قد عرفه النفي بالفتح وسكون

---

[1]– بديعة غانم أحمد الطائي، أحكام النفي والتهجير دراسة في الأسباب والآثار والنتائج، رسالة ماجستير، إشراف حسن كاظم عزيز خوير، كلية علوم الإسلامية، جامعة كربلاء، 2018، ص7.

[2]– عمر بن العربي، التهجير والهجرة الجماعية للجزائريين إلى دول المشرق، مجلة روافد، مجلة7، جامعة الحاج لخضر، باتنة، ص523 .

[3]– الزبير بن بردي، عثمان رقب، نفي الاحتلال الفرنسي، مرجع سابق، ص73 .

[4]– علي بن محمد الجرجاني، التعريفات، دار الكتب العلمية، ط2، بيروت، لبنان، 2003، ص101 .

[5]– ابن يعيش، شرح مفصل للرمبتري، ج5، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2001، ص31 .

إلغاء وهو من أقسام الخبر مقابل الإثبات والإيجاب وقيل هو شطر الكلام كله... وكل حجب نفي وليس كل نفي حجب[1] .

المبحث الثاني : نفي الفقهاء والعلماء

خلال فترة الاستعمار الفرنسي للجزائر، تعرض العديد من العلماء والفقهاء الجزائريين للنفي والإبعاد كجزء من سياسة القمع والاضطهاد التي انتهجها الاستعمار، هذه السياسة استهدفت تحيد العلماء والمفكرين الذين كانوا يشكلون ركيزة المقاومة الفكرية والثقافية ضد الاستعمار ومن بين الفقهاء الذين تم نفيهم إبن العناني ومصطفى الكبابطي وهنا سنتطرق إلى نفي ابن العناني :

المطلب الأول : نفي أبن العنابي

هو أبو عبد الله محمد بن محمود بن محمد بن حسين محمد بن عيسى الأزميتلي الجزائري، الحنيفي، الشهير بإبن العنابي نسبة إلى جده حسين بن محمد بن العنابي، وكان الذي يكتبه هو نفسه " إبن العنابي " ويختلف بعض المؤلفين في كتابة إسمه فمنهم من يكتب " العنابي " بدون كلمة " ابن "[2] .

نشأ "ابن العنابي"[3] في أسرة جزائرية عريقة في العلم والفقه والجاه، فأبوه محمود **1821/1236م** من علماء الحنفية، وأحد أعيان مدينة الجزائر، وجده قاضي محمد قاضي الحنفية بالجزائر

[1]– محمد علي التهاوي، كشاف اصطلاحات العنون والعلوم، ج2، جورج زيناتي، تح: علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون، ط1، لبنان، 1996، ص1722 .

[2]– خير الدين الزركلي، الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب المستعمرين والمستشرقين، ط15، ج7، دار العلم للملايين، بيروت – لبنان، ص89 .

[3]– أنظر إلى الملحق رقم1 .

1783/1203م وجد أبيه حسين **(1737/1150)** شيخ الإسلام ومفتي الحنفية بالجزائر[1]، وبقيت تتوارث المناصب الفقهية في الجزائر العثمانية مدة من الزمن .

رغم شهرة إبن العنابي كمفتي ومؤلف وصاحب موقف سياسي فإن تاريخ ميلاده غير معروف بالضبط، ولكننا إذا عرفنا أن المصادر تجمع على أن تاريخ وفاته **1851/1267م** فإنه قد عاش أكثر من 70 سنة حيث عرفنا أنه من مواليد القرن الثامن عشر ميلادي[2]، كما نلاحظ أن أبن العناني ولد بمدينة الجزائر **1775/1189م**، حسب ما أكد ذلك بنفسه في " إجازته لسيد محمد بيرم التونسي **1245هـ** "، حيث توفي في الإسكندرية التي دفن فيها كل من جده ووالده[3] .

ويمكن أن نقول أن ابن العنابي ولد في هذه الأسرة ذات الأصول التركية العريقة في العلم والجاه، مما جعلها تتمتع بمنزلة دينية واجتماعية معتبرة، فقد تولى الكثير من أفرادها مناصب دينية وسياسية وفكرية هامة .

تولى إبن العنابي عدة وظائف وأعمال كان من بينها تولي القضاء الجزائر سنة 1208م وهو لا يبلغ من العشرين وبقي فيه سنتين، لكنه استقال من منصبه لأمر مخالف للشرع ألزمه بفعله والي الجزائر وهذا ما يدل على ورع إبن العنابي وشخصيته وبعد أشهر من ذلك تولى القضاء للمرة الثانية سنة 1210م وبقي فيه 3 سنوات[4]، كما تولى ابن العنابي الإفتاء الحنفي سنة **(1213هـ/1236م)**

---

[1]– علي أجقو، المفتي الحنفي الجزائري ابن العنابي وإسهاماته في مجال الثقافة السياسية، الإصلاح والمقاومة، مجلة تجسير للأبحاث والدراسات متعددة التخصصات، مج1، ع1، جامعة باتنة، 2021، ص9 .

[2]– أبو القاسم سعد الله، المفتي الحنفي الجزائري المصري ابن العنابي وكتابه " السعي المحمود في نظام الجنود "، مجلة الأصالة، العدد31، وزارة التعليم الأصلي والشؤون، 1 أفريل 1976، ص39 .

[3]– إجازته لسيد محمد بيرم، منشورات في كتاب رائد التجديد الإسلامي محمد بن العنابي، ط2، دار الغرب الإسلامي، ص117 .

[4]– أبو القاسم سعد الله، رائد التجديد الإسلامي محمد بن العنابي، ط2، دار الغرب الإسلامي، الجزائر، ص87 .

وقد كلف من طرف الداي أحمد باشا **(1808/1220م)** بمهام دبلوماسية مثل الكتابة لباي تونس حمودة باشا[1] .

إضافة إلى ذلك أن إبن العنابي تم عزله من منصبه بسبب تصادم وقع بينه وبين العلماء في المجلس الشرعي وذلك يوم الخميس بحضور الباشا أو ممثله، وتم تعويضه بالشيخ أحمد إبن إبراهيم بن أحمد وكما تم عزل المفتي المالكي كذلك وهو علي بن الأمين وتعويضه بالشيخ محمد بن الحفاف وذلك يوم الجمعة 23 أوث 1811م[2] .

وقد تولى كذلك ابن العنابي منصب قاضي الأحناف في الجزائر، حيث تم تنصيبه من طرف الداي علي خوجة، حيث هذا الأخير كلفه بسفارة إلى إسطنبول زمن السلطان محمود الثاني وكان ذلك سنة **(1232-1233هـ /1817-1818م)**[3] .

سافر إبن العنابي للحج رفقة والده ومحمد أخ الداي حسين، وعند عودتهم وقع خلاف بينهم أي بين والد ابن العنابي ومحمد أفندي تشاحن وخصام، وكانت هذه الحادثة بسبب لإقامة إبن العنابي بمصر بدل العودة إلى بلاده الجزائر وخاصة عند موت والده عند بحر السويس، قرر إبن العنابي التوجه من الإسكندرية إلى القاهرة لتدريس بجامع الأزهر نحو تسع سنوات، وأثناء بقاءه بالأزهر حج إبن العنابي 3 مرات، وقد انتفع به علماء الأزهر فضلا عن طلابه[4].

---

[1]- أحمد الشريف الزهار، مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار نقيب أشراف الجزائر (1168-1246هـ / 1754-1830م)، ت أحمد توفيق المدني، الشركة الوطنية للتوزيع والنشر، الجزائر، 1974، ص97 .

[2]- أبو القاسم سعد الله، رائد التجديد الإسلامي ....، المرجع السابق، ص34 .

[3]- الزبير بن بردي – عثمان رقب، نفي الاحتلال الفرنسي لمحمد بن محمود بن العنابي، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، م8، ع4، أكتوبر 2023، ص76 .

[4]- د. عمر بن قنية، صوت الجزائر في الفكر العربي الحديث (أعلام، قضايا، مواقف)، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية بن عكنون، الجزائر، ص19 .

وفي أواخر **1244هـ / 1828م** أرسل حسين باشا سفينة لإبن العنابي طلب منه القدوم فلبى إبن العنابي طلبه بكل حفارة وود، وعند ذهابه مر بتونس التي أقام بها أسابيع درس فيها بجامع الزيتونة، وقد أكرم باي تونس حسين باي الثاني وفادته، وأحاطه بالتبجيل والتعظيم .

***مؤلفاته** : إن ابن العنابي عالم في المذهب الحنفي، وقد ألف فيه، وكان قاضياً ومفتيا لفترة طويلة ونذكر مؤلفاته الكثيرة والمتنوعة وهب على النحو التالي :

1- " السعي المحمود في نظام الجنود"، الذي كان محور كتاب دكتور أبو القاسم سعد الله، حيث تحدث عن نسخ الكتاب وظروفه ودوافع (إبن العنابي) في تأليفه، حيث رأى أن الأوروبيين قد نظموا جنودهم ليضروا بالإسلام وأهله .

2- " صيانة الرئاسة ببيان القضاء والسياسة "، عن المذاهب الأربعة[1] .

3- كتاب في البلاغة والأدب (التحقيقات الإعجازية بشرح نظم العلاقات المجازية) .

4- شرح كتاب الدر المختار، في الفقه الحنفي .

5- العقد الفريد في التجويد .

6- لمعان البيان في بيان أخذ الأجرة على القرآن .

7- التوفيق والتسديد في شرح الفريد في التجويد .

8- شرح متن البركوي في التوحيد .

9- ثماني عشرة رسالة في وقف العقار .

10- مجموعة فتاوى في مسائل مختلفة منها (الفتح الفيومي بجواب أسئلة الرومي) .

[1]- د. عمر بن قنية، صوت الجزائر في الفكر العربي الحديث (أعلام، قضايا، مواقف)، المرجع نفسه، ص22 .

11- خاتمة في التوحيد .

12- المقتطف من الحديث، اقتطفه من صحيح ابن حنان .

13- رسالة في المرأة، عن الحجاب .

14- أشعار ونصوص أدبية له .

15- ثبت الجزائري، حصر فيه شيوخه ومروياته .

16- المنتقى، في الحديث الشريف أيضا[1] .

وله أيضا فتاوى كثيرة منشورة وإجازات متعددة، تقارير وتعاليق على بعض الكتب مراسلات مع الساسة وغير ذلك من الأمور .

*أسباب ومبررات نفي ابن العنابي (موقفه من الاحتلال) :

بعد وصول الحملة الفرنسية إلى الشواطئ الجزائرية يوم 22 ذو الحجة **1245هـ /13** جوان **1830م** واجهتها جيوش الداي حسين بقيادة الأغا إبراهيم[2] الذي أكدت المصادر على عدم كفاءته العسكرية الذي يعتبر صهر " الباشا "، وقد فر هذا الأخير مع بعض المقربين له من بعد انهزامه في

[1]- د. أبو القاسم سعد الله، الجديد عن ابن العناني، رئيس المجلس العلمي لمعهد التاريخ، جامعة الجزائر ، ص53-54 .

[2]- الأغا إبراهيم: يعد من ولاة مصر، ولد في نصرتلي بالقرب من قولة بالرومالي وقدم مصر مع طوسون بن محمد علي سنة 1220هـ فتعلم بها وأرسله أبوه محمد علي سنة 1231هـ بحملة إلى الحجاز، ثم جعله قائدا للحملة المصرية في حرب المورة سنة 1239هـ، فقد استولى على عكة ودمشق وحمص وحلب، انظر: خير الدين الزركلي، المصدر السابق، ص70 .

إحدى المعارك، مما انعكس أمرا سلبا على معنويات الجيش، مما دفع بالداي حسين[1] إلى تولية إبن العنابي قائدا للجيش[2]، حيث قد قام حسين باشا بتعيين إبن العنابي رئيسا لعساكر الجزائر وذلك لثقته فيه ولمكانته العلمية التي يتميز بها، وكان هدفه من تعيينه لرفع معنوياته ولمواجهة الجيش الفرنسي، وليس بسبب قوته وكفاءته العسكرية بل لأنه رجل ديني متشعب بالعلوم الشرعية والفكرية بعيدا عن طريق الحرب والخطط العسكرية[3]، ولكي يطلب من الشعب وإقناعه بالجهاد دفاعاً عن بلاده ولقيادة المقاومة لعدم تقدم الفرنسيين[4]، ولذلك قام إبن العنابي بمهمته المطلوبة من طرف الداي، ولذلك تقدم الجيش من حصن الإمبراطور وكان الموقف لصالح وفائدة الفرنسيين ولذلك أضطر الداي حسين توقيع معاهدة الاستسلام[5]، ومن هناك قامت فرنسا في هدفها الاستعماري أي تحطيم أركان الدولة الجزائرية وانهيارها، وقد استولى الفرنسيين على أهم المؤسسات التي تعتبر الكنز الجزائري بالنسبة للأمة الجزائرية أي 51,7000,000 فرنك ذهبي وقاموا بمطاردة 1300 انكشاري أعزب والمتزوجين كذلك وفي **سبتمبر1830م**تم الاستيلاء على ممتلكات المطرودين وأملاك الأوقاف، والقضاء على الزوايا والمساجد لجعلها ثكنات عسكرية للجنود الفرنسية، حيث أن الضباط الفرنسيين قد أقاموا في الديار الجميلة للأعيان دون أن يدفعوا لهم أي تعويض عن ذلك[6] .

---

[1]– الداي حسين: ولد بقرية فرلة الواقعة على الشاطئ الجنوبي في أزمير 1767م، نشأ في إسطنبول وتربي على حفظ القرآن، تعلم القراءة والكتابة واكتسب حنكة وتدريب في المدارس العسكرية، التركية، ارتقى من جندي في الأوجاق إلى عضو بالديوان، انظر: ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ط2، البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009م، ص351 .

[2]– الزبير بن بردي – عثمان رقب، المرجع السابق، ص78 .

[3]– د. أبو القاسم سعد الله، الجديد عن ابن العنابي، المرجع السابق، ص50 .

[4]– محفوظ قداش، جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر (1830/1954م)، تر: محمد المعراجي، منشورات ANEP ، 2008، ص21 .

[5]– أنظر الملحق رقم 2 .

[6]– محفوظ قداش، المرجع السابق، ص22–27 .

وبعد كل الظلم والقهر الذي واجهه الشعب الجزائري خاصة بعد توقيع الاتفاق المبرم بين الداي حسين ودي بورمون[1]، وذلك بعد إصدار الفرنسيين عدة قوانين ظالمة في حق الجزائريين منعتهم بحق التصرف في أملاكهم سواء كانت بالتأخير أو الكراء واستعملوا عظام الجثث في تصنيع الكربون، وخربوا المنازل لجعلها قواعد عسكرية، حيث إبن العناني قد واجه الجنرال كلوزيل عدة مرات في هذا الشأن، وقد كان موقفه من هذه المعاهدة بالنقد للسلطات الفرنسية بخرقها ولكن طلبه رفض، لذلك أضطر إلى مراسلة القبائل وحثهم على المقاومة والجهاد ضد الكفار وهو لما جعل العلاقة بينهم متوترة[2] .

*مقاومة إبن العنابي للاحتلال الفرنسي :

وفي فترة أحداث الحملة الفرنسية على الجزائر التي كانت مؤلمة وصعبة على الشعب الجزائري وقد اتخذ " حسين باشا " خطوات رغم الظروف الحرجة التي واجهها وذلك بعزل المفتي العثماني وتعيين مكانه مفتيا عربيا من البلاد لتعزيز الروح الوطنية، وبعد هزيمة جيش إبراهيم أغا في معركة سطاوالي قام " حسين باشا " باستدعاء المفتي الحنفي إبن العنابي وتوليه قيادة الجهاد[3] .

وبعد دخول الفرنسيين مدينة الجزائر أقام على إبن العنابي في بيته مطيعا لهم في الظاهر وفي باطن الأمر كان يخاطب زعماء القبائل والأهالي لإثارة الحرب من جديد وتنظيم المقاومة الشعبية ضد الاحتلال الفرنسي بعد هزيمته وانكسار جيش السلطة الرسمية، خاصة وأنه عايش مراحل

[1]– دي بورمون : كان وزيراً للتربية في عهد شارل العاشر وتولى قيادة الحملة الفرنسية وقد عزل بعد أقل من احتلال مدينة الجزائر، لأن انقلابا حدث في فرنسا أطاح بعشر شارل العاشر وجاء بالملك لويس فيليب يوليو 1830م، أنظر: أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج4، ط1، دار الغرب الإسلامي، الجزائر، 1996، ص23 .

[2]– محفوظ قداش، المرجع السابق، ص23 .

[3]– حمدان بن عثمان خوجة، المرأة، تق. تع. تح، د. محمد العربي الزبيري، منشورات ANEP، ص197–198 .

الاحتلال[1]، حيث يقول أبو القاسم سعد الله في كتابه :" وفي باطن الأمر كان يخاطب العربان والعربان يخاطبونه على إثارة حرب من جديد[2]، وهذا ما يبين الدور الفعال الهام والفعال الذي لعبه ابن العناني في مواجهة الحملة الفرنسية قبل وبعد دخولها مدينة الجزائر وبداية إستقرار الفرنسيين فيها .

ولقد قامت السلطات الفرنسية بمصادرة الممتلكات خاصة المؤسسات الثقافية والخيرية، فقد أصدر كلوزيل قرار **7 ديسمبر 1830م** نص على أن ضم كل الأملاك الدينية (وهي تشمل أوقاف مكة والمدينة والمساجد والزوايا) إلى مصلحة أملاك الدولة، ولكن قد لقي هذا القرار معارضة من العلماء ورجال الدين والمفتيون والقضاء أمثال إبن العنابي وإبن الكبابطي، وبحكم المناصب الذي كانوا يحتلونها عند الفرنسيين، تمكن هؤلاء من التعبير عن تدمرهم بما حل بالأوقاف عن طريق تقديم الشكاوى والعرائض إلى المسؤولين الفرنسيين[3] .

وقد ذكر أن إبن العنابي قد أقلق الجنرال كلوزيل بمراسلاته وكتاباته، ولذلك أصبح موضع شبهه من السلطات الاحتلال خاصة عندما طلب من كلوزيل تسليم بعض المساجد والممتلكات الوقفية لتحويلها إلى مستشفيات وثكنات للجيش[4]، لم يجد انصياعا منه .

ولذلك علمت إدارة الاحتلال الفرنسي بنشاط إبن العنابي فداهمت بيته وقاموا بتفتيشه لكنهم لم يجدوا أي شيئا، لأنه قد أستشعر بمجيئهم، ولذلك قام بسرعة برمي الأوراق والمراسلات التي تدل

---

[1]– الزبير بن بردي – عثمان رقب، المرجع السابق، ص 79 .

[2]– منشورات في كتاب أبو القاسم سعد الله، رائد التجديد الإسلامي محمد بن العناني، ط2، دار الغرب الإسلامي، الجزائر، ص9 .

[3]– .د. خديجة بقطاش، الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر (1830–1871م)، منشورات دار حلب للنشر والتوزيع، الجزائر، 1997، ص23–28–29 .

[4]– أ.د. خديجة بقطاش، المرجع نفسه، ص29 .

على نشاطه في بيوت الخلاء[1] (أي أماكن سرية) فغادروا المكان لكن ظلوا يتربصون به ويصرحون بخطره عليهم وعلى الأمن العام للبلاد، وكذلك تأثيره على الأهالي وتحريضهم للثورة ضد وجودهم[2] .

*نفي الجنرال كلوزيل إبن العنابي :

لقد طبقت الإدارة الفرنسية سياسة النفي حيث بدأت من كلوزيل الذي قام بنفي المنفي إبن العنابي وسياسة تقوم على إبعاد جميع العناصر الخطيرة ذات النفوذ والتي يمكن أن تلعب دورا اجتماعيا وسياسيا بين المواطنين ليخلوا الجو للسلطات الفرنسية[3] .

قامت الإدارة الفرنسية نفي مجموعة من نخب وأعيان مدينة الجزائر إلى الخارج وكذلك فقهاء بسبب انضمامهم في صفوف المعارضة والمقاومة السياسية والفكرية ضد الوجود الفرنسي وسياسته وعلى رأس هذا النخب كان المفتي الحنفي محمد بن محمود بن العنابي، فبعد نشاطه السياسي والفكري قرر الحاكم العسكري كلوزيل وضع حد له فحكيت في حقه مؤامرة قرر فيها كلوزيل نفيه إلى خارج البلاد وإبعاده لأنه يشكل خطر عليهم[4] .

ومن هنا نلاحظ أن أبن العنابي كان رجلا نزيها وفضلاً، ولكنه تم القبض عليه من طرف رجال الدرك وقادوه إلى السجن، حيث تعرضت أسرته إلى جميع أنواع الإهانات بحجة أنها كانت تدبر مؤامرة ضد الوجود الفرنسي، وهذا ما جعل حمدان خوجة يعرف بسبب نفي وسجن إبن العنابي ولذلك سأل كلوزيل ولكن هذا الأخير استدرجه بالكلام لكي يلفق لإبن العنابي تهمة تدينه وهذا ما ذكره حمدان خوجة في كتابه بنوع من التفصيل حسب ما رواه له إبن العنابي نفسه كيف تم إعتقاله .

---

[1]– أبو القاسم سعد الله، الجديد ابن العنابي، المرجع السابق، ص50 .

[2]– الزبير بن بردي – عثمان رقب، المرجع السابق، ص79 .

[3]– د. أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث (بداية الاحتلال)، ط3، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ص75 .

[4]– الزبير بن بردي – عثمان رقب، المرجع السابق، ص80 .

لقد جاء ترجمان الجيش وأخبره بأن الجنرال ينوي إخلاء مدينة الجزائر، قال له :" أنه يريد أن يسلمك الحكم، هل في استطاعتك أن تنظم جيشا وقوة كافية، لتهدئه البلاد وللدفاع عن نفسك ؟" .

أجاب المفتي بأنه:" عندما يحين الأوان، سأبذل كل ما في وسعي للقيام بإعادة التنظيم " .

– هل ستحصلون على الجنود من الداخل أم هل لكم الكفاية في مدينة الجزائر ؟ .

– في المدن وفي كامل أنحاء الإيالة، وعندما يقتل الأمر، فإنني أستطيع الحصول على ثلاثين ألف جندي يكونون تحت تصرفي .

ويقال أن الترجمان كان قد أخفي شخصين ليكونا شاهدين على هذه المحادثة، ولاستعمالهما عند الحاجة ضد المفتي[1] .

ويؤكد قرار النفي حمدان بن عثمان خوجة في كتابه " المرأة " بقوله :" هذه على ما يبدو هي الوسائل التي استعملت للتخلص من المفتي، وتلك هي المبادئ التي كان يطبقها السيد الوالي فعندما يريد هذا المسؤول أن يقوم بعمل تعسفي أو أن ينفي هذا، ويبتز أملاك ذاك، فإن جميع الوسائل تبدو له صالحة... وعندما أخبر المفتي بالنفي توجهت من جديد للقائد الأعلى، توصلت إليه أن يسمح له على الأقل بتسوية شؤونه "، وكذلك بيليسي دي رينو في كتابه " حوليات جزائرية " بقوله :" كما نفي الجنرال كلوزين محمد أبن العناني المفتي الحنفي من الجزائر العاصمة والذي أشار إليه بأنه رجل يجب الخوف منه "[2] .

ومن خلال كتاب حمدان خوجة نلاحظ أن حمدان خوجة عارض كلوزيل في اعتقال إبن العنابي المفتي الحنفي ونفيه خارج الجزائر أي بقيام نفيه إلى الإسكندرية وهذا ما دفع حمدان خوجة بالتدخل لإعطاء فرصة لإبن العنابي بجمع كل أملاكه وديونه ليجهز نفسه وأسرته ولذلك تحصل على 20

[1]– حمدان بن عثمان خوجة، المرآة، المصدر السابق، ص227–228 .

[2]– الزبير بن بردي – عثمان رقب، المرجع السابق، ص82 .

يوما لإفضاء أموره، حيث أن كلوزيل اعتبره رجل خطير عليه كونه يؤثر على أهل البلاد ويعتبر كذلك إبن العنابي أول جزائري أمر بنفيه زمن احتلال الفرنسي في الجزائر[1] .

*حياته في المنفى :

وعندما تقرر نفي إبن العنابي من الجزائر كتب خوجة :" كان المفتي سيدي محمد العناني رجلا نزيها وفاضلا... كان يكتب دائما إلى كلوزيل يلومه على تصرفاته التي كانت تبدو له مخالفة لوثيقة الاستسلام"، وقد كان إبن العنابي محل ثقة بعض دايات الجزائر الذين كلفوه بسفارة للمغرب واستكبتوه لباي تونس، وقد قال عنه عبد الحميد بك في تاريخه :" كان إماما فاضلا عارفا بالعبادات والأحكام في المذاهب الأربعة على اختلافهم واختلاف أقوالها والراجح منها والضعيف فيها، وعالما في باقي المنقول والمعقول، والسياسات العمومية والخصوصية، الخارجية والداخلية "[2] .

لقد غادر إبن العنابي من الجزائر متجها نحو مصر بسبب ضغط من السلطات الاستعمارية والتحريض عملائها عليه، حيث أنه استقر بالإسكندرية الذي أقام بها من قبل مدة تسع سنوات وهناك حاجا أستاذا وإماما **(1235هـ-1244/1820-1829م)** ولما علم " محمد علي باشا" به قد أطلع على كتابه " **السعي المحمود في نظام الجنود** " فرحب به، وقد أهتم بكفاءته العلمية وجديته وروحه الإسلامية، لدلك وضعه في الإفتاء الحنفي في الإسكندرية بعد وفاة الشيخ خليل السعدان،[3] وقد بقي إبن العنابي على ذلك الحال إلى سنة **1266هـ** ، وذلك عند بداية السنة نقم عليه عباس باشا والي مصر، وحفيد محمد علي فعزله من الإفتاء[4] .

---

[1]- الزبير بن بردي – عثمان رقب، المرجع السابق، ص82-83 .

[2]- أبو القاسم سعد الله، رائد التجديد الإسلامي ....، المرجع السابق، ص54 .

[3]- علي أجقو، المفتي الحنفي الجزائري ابن العنابي وإسهاماته في مجال الثقافة السياسية، الإصلاح والمقاومة، المرجع السابق، ص14 .

[4]- أبو القاسم سعد الله، رائد التجديد الإسلامي ....، المرجع السابق، ص10 .

وبعدما تولى إبن العنابي منصب الإفتاء كانت الإسكندرية تعاني من مشكلة كثرة المفتيين على اختلاف المذاهب الأربعة مما أدى ذلك اضطرابات وحدود مشاكل في مجال الفتوى[1] .

وفي آخر عهد ولاية محمد علي باشا على مصر، صار أرباب الدعاوي يستفتون الفقهاء، وإذا أظهر الحق بيد من تكون معه الفتوى، ولذلك من كثرة أرباب الدعاوي في الفتوى المفتيين ومن ذلك غضب محمد علي باشا وقام بإحضار إبن العنابي وأمره بتأليف كتاب يجمع فيه مراجيح من أقوال المذاهب الأربعة، وتصير كل الأحكام عليه ويبطل الاستفتاء من بقية المذاهب وهو ذلك الكتاب الذي سماه " **صيانة الرياسة ببيان القضاء السياسة** "[2] .

وكثيرا ما يتعرض العلماء والشيوخ الأجلاء المصلحون للابتلاءات والمكايد، بالرغم من عظمة رتبته في العلم، ومكانته رياسة، قوي جريء في مواقفه وإنكاره على المستترين بالدين لأمورهم ومنافعهم الخاصة فقد اجتمعت كل هذه الأمور لإبن العنابي، حيث أنه تعرض في أيامه الأخيرة إلى محنة وإبتلاء، فقام والي مصر الجديد عباس باشا الأول **(1271/1265هـ/1848-1854م)** الذي تولى الحكم بعد وفاة جده محمد علي باشا سنة **1848م**، كان السند الذي ارتكز عليه لإيصال أفكاره وعلمه[3] .

ولقد تعرض المفتي مصطفى الكبابطي إلى نفس مصير إبن العنابي الذي تم نفيه من قبل الإدارة الاستعمارية حيث أن مصطفى الكبابطي هو الآخر وقف بالمرصاد لسياسة مصادرة الأوقاف[4]، حيث أنه رفض قرار بيجو صادر في **23 مارس1843م** ينص على ضم الأوقاف إلى إدارة الدومين لكي

---

[1]– د. أبو القاسم سعد الله، الجديد عن ابن العنابي، المرجع السابق، ص51 .

[2]– أبو القاسم سعد الله، رائد التجديد الإسلامي ....، المرجع السابق، ص11 .

[3]– الزبير بن بردي – عثمان رقب، نفي الإحتلال الفرنسي لمحمد بن محمود بن العناني، المرجع السابق، ص84 .

[4]– فتح الدين بن آزواو، جذور الفكر الإصلاحي في الجزائر ومؤثراته، المجلة التاريخية الجزائرية، ع4، جامعة محمد بوضياف، المسيلة 2017، ص203 .

تكون تحت سيطرة موظف فرنسي، كما تصدى لقرار إجبارية التعليم باللغة الفرنسية على الصبيان المسلمين في الكتاتيب (أي المدارس)[1] ، لذلك قامت السلطة الفرنسية بنفي إبن العناني إلى الإسكندرية التي قام بتدريس بها في أحد مساجدها ومدارسها .

وبعد أن عزل إبن العنابي من منصب الإفتاء أقام في بيته متعبدا عن التدخل في الأمور السياسية لا يستقبل إلا بعض المقربين منه وتلاميذه لدراسة مسائل علمية أو لفتوى دينية[2] .

توفي إبن العنابي سنة**1851م** بمصر وقد عاش ما يناهز 78 سنة، وترك وراءه العديد من المراسلات في العديد من المواضيع خاصة الدينية منها وكتب أهمها السعي المحمود في النظام الجنود ويذكر أن محمد عاقل أبخ وفاته بقوله :" **اليوم رمس مفتي الإسكندرية**"[3] .

ويمكن أن نستنتج في الأخير أن إبن العنابي يعتبر شخصية وطنية جزائرية عاشت عصرا حافلا بالاضطراب السياسي وعمرا حافلا بالإنتاج العلمي ويمكن تقسيم دوره إلى ديني وسياسي، في الدور الديني لعبه وهو يباشر وظيفة الإفتاء ويتصدر للتدريس ويمنح الإجازات أما الدور السياسي فيتمثل في صلته بدايات الجزائر وفي موقفه من الاحتلال الفرنسي لبلاده.

مطلب الثاني : نفي مصطفى الكبابطي

مصطفى الكبابطي، مفتي المالكية إسمه الكامل مصطفى بن محمد بن عبد الرحمان الكبابطي من مواليد مدينة الجزائر سنة **1189هـ** الموافق لـ **1775م**[4] وفي هذه الفترة بالذات شهدت مدينة الجزائر تكالب الدول الأوروبية على تجارتها وموانئها .

---

[1]– د. أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج2، دار البصائر، الجزائر، 2007، ص12–13 .

[2]– لطيفة ادجرفور– منية عبد الرؤوف، محمد بن العنابي ودوره في مقاومة الاحتلال الفرنسي (1775–1851م)، قسم العلوم الإنسانية، جامعة أحمد دراية أدرار، الجزائر، (2021–2022م)، ص59 .

[3]– أبو القاسم سعد الله، رائد التجديد الإسلامي ....، المرجع السابق، ص42 .

[4]– د. أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص13 .

والمعروف عنه أنه من أصول أندلسية من عائلة غنية هاجرت إلى الجزائر تلقى تعليمه الأولي بالمدارس القرآنية والزوايا قبل أن يلتحق بالمساجد والجوامع كان يقصدها الطلاب بعد تخرجهم من الزوايا[1]، تتلمن بن الكبابطي على يد أشهر شيوخ مدينة الجزائر نذكر منهم : علي بن عبد القادر المعروف بإبن الأمين الذي تولى فتوى المالكية لمدة طويلة بمدينة الجزائر، والشيخ المانجلاتي والذي تولى هو الآخر فتوى المالكية بمدينة الجزائر، ودرس أيضا على يد محمد بن موسى وعلي محمد وعلى يد محمد الزواوي الفاسي الذي كان يدرس في جامع القروين ومنه يتبين لنا أن مصطفى الكبابطي قد زار مدينة فاس المغربية وتلقى نصيبه من التعليم فيها لأنه لا يوجد ما يؤكد زيارة الزواوي للجزائر[2] .

كما نجده قد أخذ العلم عن أحمد بن عمار خاصة الحديث الشريف والشيخ محمد الرضوي البخاري وقد أجازه في السبحة والمصافحة وغيرها من الأمور الصوفية وقد أنهى تعليمه سنة**1227هـ** الموافق لـ **1812م**[3]، تولى عدة مهام أهمها التدريس في الجامع الأعظم(الأكبر) .

حيث تولى تدريس علوم الفقه هو الحديث والنحو والمنطق وغيرها من العلوم الأخرى عرف بين معاصريه الحديث الصحيح ونظمه العديد من القصائد الشعرية نذكر منها وصف لحالته في السجن ورثائه لشيخه المانجلاتي ووصف محنته وغيرها[4] .

وقد ذكر سعد الله في كتابه أبحاث وآراء أن الكبابطي لا تنحصر نشاطاته في رواية الحديث الشريف فقط بل مستندا إلى رأي تلميذه عبد الحميد بك الذي يقول :" **إذ لا نشك في أنه كانت له**

---

[1]– شلغوم أسماء، القاضي ومفتي المالكية مصطفى الكبابطي وموقفه من بعض قضايا عصره، مجلة البحوث التاريخية، المجلد6، العدد2، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 31 ديسمبر 2022، ص538 .

[2]– أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص15 .

[3]– علي محمد المعروف بأخو السفار من العلماء المتمكنين بالدين حتى أنه رفض القضاء حين عرض عليه وكان أيضا مفتي بمدينة الجزائر .

[4]– د. أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج2، دار البصائر، الجزائر، 2007، ص36–37 .

نشاطات أخرى أدبية ودينية واجتماعية لم يذكرها المترجم له فالإنسان يعيش دنياه كأنه لن يموت أبدا " .

ويتفق محمد عاقل مع زميله على أن للكبابطي نشاطات أخرى غير رواية الحديث جعلت إسمه يشاع بين الناس[1]، إضافة إلى هذا فقد مارس نشاطات أخرى فقد نصبه الداي حسين[2] سنة **1827م** قاضيا على المذهب المالكي، إلى أن الإدارة الاستعمارية وبدخولها للجزائر بدأت تتدخل في الشؤون إسلامية فقد شهد هذا التحول الخطير فقد أصبحت الأوامر تصدر من الجهة الفرنسية بعد ما كانت الأوامر تصدر من جهة إسلامية وكثرة القضايا الصعبة والمعقدة خاصة السنة الأولى للإحتلال ولم يعد لمنصب القاضي أي أهمية مما عجل بالكبابطي طلب الإعفاء من هذا المنصب لأنه وجد صعوبة في الجمع بين مبادئ القضاء الإسلامي والأسلوب الإداري التعسفي الذي جاءت به الإدارة الاستعمارية لكن طلبه رفض وأجبره على البقاء في وظيفته إلا إذا وجد لهم بديلا عنه فاقترح عليهم الشيخ عبد العزيز وولى نفسه منصبا أعلى[3]، ألا وهو الإفتاء على المذهب المالكي بالجزائر سنة **1843م** مارس سلطته في الفترة الأولى من الوجود الفرنسي في الجزائر على الشؤون الدينية الأوقاف والمساجد والأضرحة والتعليم وموظفي هذه المؤسسات على اختلاف مستوياتهم وهو على

[1]– د. أبو القاسم سعد الله، مرجع نفسه، ص32–36 .

[2]– الداي حسين : يقال أنه ولد في ندرلة عام 1864م ويقال أنه ولد عام 1773 بأزمير اشتغل في جهاز المدفعية وقعت له حادثة أدت إلى معاقبته فغادر نحو الجزائر ويقال أن الداي علي أوصى بتوليه بعده، أنظر: معجم المقاومة الجزائرية من بداية الاحتلال حتى منتصف القرن 19 لكمال بن صحراوي، ط1، الناشر ألفا للوثائق، ص81–82 .

[3]– أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص17 .

صلة بإدارة المكاتب العربية[1] وكان لا يقبل مقترحات التي تمس الدين الإسلامي ومصالح المسلمين[2].

والظاهر هو أن إبن الكبابطي مفتي المالكية قد لعب دوراً كبيراً في حياة الجزائر[3] .

*موقف الكبابطي من قضية الأوقاف واللغة :

لم تكتفي الإدارة الفرنسية، بالتجاوزات والاعتداءات التي ارتكبتها في الجزائر، وما خلفته من أضرار وانتهاكات في حق الأهالي الجزائريين، وممتلكاتهم ومقدساتهم الدينية، وقد بلغ بها الحد والأمر للتعدي على أملاك الأوقاف الإسلامية، والاستيلاء عليها قصد تدعيم ميزانية الاستعمار، متجاهلة خصوصية هذه الأملاك وقدسيتها لدى الأهالي، خاصة والمسلمين عامة[4] .

وقد ركزت السلطات الفرنسية على أملاك الأوقاف الإسلامية على غرار باقي الأملاك لأنها تضم سبعة أنواع من الأملاك وهي :

[1]– تعتبر أهم مؤسسة في الإدارة المحلية للأهالي تختلف على المستوى المركزي والمحلي وفي ترتيبها الهيكلي نجد في القمة الهيئة المركزية لتنسيق لدى الحاكم العام وبعدها مديرية الشؤون الحربية لدى كل هيئة عسكرية بالمقاطعات الثلاث، ينظر: عمار بوحوش، الوضع القانوني للهيئة المحلية الجزائرية مرحلة ما قبل الاستقلال، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام كلية الحقوق والعلوم الإدارية، جامعة الجزائر، 2002، ص109 .

[2]– شلغوم أسماء، القاضي ومفتي المالكية مصطفى الكبابطي وموقفه من بعد قضايا عصره، مجلة البحوث التاريخية، المجلد6، العدد2، جامعة زيان عاشور الجلفة، 2022، ص542 .

[3]– أ.د. حفناوي بعلي، الرحلات الحجازية المغربية، المغاربة الأعلام قدفي البلاد الحرام، دراسة نقدية توثيقية ثقافية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2016، ص458 .

[4]– أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج1، الدار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، 1992، ص36 .

- الأخطر خاصة أوقاف مكة والمدينة[1] بسبب الكثرة والغنى
- أوقاف المساجد (خاصة أوقاف المسجد الأعظم)
- أوقاف الزوايا والقبا (الأضرحة)
- أوقاف الأندلس
- أوقاف الأشرف
- أوقاف الانكشارية
- أوقاف الطرق العامة
- أوقاف عيون الماء[2]

وهذا يؤكد بأن الإدارة الفرنسية سعت جاهدة وبكل الطرق والأساليب للقضاء عليها من أجل بعث نظم جديدة لا تتوافق مع الدين الإسلامي وإضافة إلى قطع التموين والإعانات التي كانت الأوقاف تقدمها لفئة كبيرة من المجتمع الجزائري وذلك للإذلال الأهالي وجعلهم يتوسلون للسلطات الفرنسية[3] .

[1]– أوقاف مكة والمدينة : وهي أوقاف الحرمين الشريفين كانت تستحوذ على حصة الأسد من مجموع الأحباس لسكان الجزائر قدرت 70%، فتح الدين بن آزواو، الخصائص التنظيمية لأوقاف مكة والمدينة في الجزائر عثمانية من خلال الدراسات الوثائقية، مجلة المواقف للبحوث، مجلد18، العدد1، جامعة محمد بوضياف، لمسيلة، 2022، ص690 .

[2]– أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص73 .

[3]– شلغوم أسماء، مرجع سابق، ص544 .

وخلال فرضها سلسلة من القوانين والمراسيم والمناشير التي بلغ عددها أكثر 877 قانون[1]، وعليه وحسب الإجراءات والمراسم الجديدة التي وضعتها الإدارة الفرنسية فإن الأهالي الجزائريين وخاصة فئة الفقراء والمحتاجين الذين كانوا يحصلون على العائدات من الأوقاف هم الفئة الأكثر تضرراً لأن السلطة الفرنسية هي التي أصبحت تتحكم في أوقاف وتوزيع العائدات فهم لا يحصلون إلا على جزء صغير من موارد هذه المؤسسات، أما الباقي فيدفع إلى صندوق أملاك الدولة[2] .

وبذلك فإنهم لم يحرموا المسلمين من أموال الوقف فقط بل حرموهم من وظيفة الإشراف عليها وتسيير مؤسسات الأوقاف ففي السابق كان يشرف عليها وكلاء شرعيين يعينهم الشيخ وكان جزءا من الأموال يخصص لصيانة المساجد ودفع رواتب العمال[3]، وبما أنه لكل سبب نتيجة ولكل فعل رد فعل فقد ظهرت نخبة مثقفة عارضت بشدة مصادرة الأوقاف الإسلامية[4] من بينها مصطفى الكبابطي الذي بدأت في عهده القرارات الخاصة بمصادرة الأوقاف الإسلامية حيز التنفيذ .

وكان من أشد المعارضين لسياسة مصادرة الأوقاف الإسلامية ويبرز ذلك في موقفه الرافض لقرار **23 مارس1834م** الذي أصدره الحاكم العام بيجو الداعي لضم الأوقاف الإسلامية إلى إدارة أملاك الدولة الدومين وقرار **4 جوان1843م** الذي ينص على مصادرة جميع أملاك المحبوسة[5] .

---

[1]– عطابي جمال، لونيسي إبراهيم، موقف الجزائري من السياسة الاستعمارية إتجاه مصادرة الأوقاف، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد11، العدد2، 2021، ص580 .

[2]– حمدان بن عثمان، المرآة، تق وتع وتح: محمد العربي الزبيري، المؤسسة الوطنية للعنوان المطبعية، الجزائر، 2006، ص580 .

[3]– عطابي جمال، مرجع سابق، ص595 .

[4]– فتح الدين بن آزواو، جذور الفكر الإصلاحي في الجزائر ومؤثراته (1830–1931م)، المجلة التاريخية الجزائرية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، ع4، سبتمبر2017، ص203 .

[5]– شلغوم أسماء، مرجع سابق، ص546 .

ضف إلى ذلك تصديه لقرار ثاني لا يقل خطورة عن القرار الأول المتمثل في إجبارية تعليم اللغة الفرنسية في المدارس القرآنية في البداية لم يعترض الأهالي الجزائريين على تعليم أطفالهم اللغة الفرنسية بل أعرضوا على مكان تدريسها[1] .

فالمدارس القرآنية ملحقة بالمساجد وكيف لعدوهم الفرنسي أن يكون معلما لأبنائهم مدركين بذلك أن الهدف الحقيقي ليس تعليم أطفال الجزائر كما هو ظاهر بالغرس اللغة الفرنسية والثقافة الفرنسية في أذهان الأطفال، وبذلك يسهل على الإدارة الفرنسية المستعمرة تكوينهم تكوينا فرنسيا ليتم الاستفادة منهم لاحقا[2] .

أما الهدف الرئيسي هو القضاء على المقاومات الثقافية والهوية للشعب الجزائري من خلال إحلال الفرنسية محل العربية وهذا أمر يعتبر مساس بالشخصية الوطنية ومقدسات الدينية،كون اللغة العربية لغة القرآن الكريم واللغة الوحيدة التي تدرس في الزوايا والكتاتيب[3] .

وقد أمرت السلطات الفرنسية إبن الكبابطي كونه الوسيط بينها وبين الأهالي أن ينبههم ليرسلوا أبنائهم للمدارس الفرنسية ليتلقوا دروس في اللغة الفرنسية والرياضيات لمدة ساعة واحدة يوميا لكن في حقيقة الأمر أنه كان معارض لهذا القرار ولم يقتنع به وكان متخوفا من عرضه على الأهالي وبعد مماطلته أجبرته الإدارة الفرنسية على ذلك إلا أن الأهالي قد قابلوا هذا القرار بالرفض وطالبوا من المفتي أن يقترح عليهم حل آخر[4] .

أما فيما يخص بنفي الكبابطي[5] فإن الحاكم العام بيجو قد أصدر أمرا بعزله من منصبه كمفتي للمذهب المالكي وتم الزج به في السجن إلى غاية تحديد مكان نفيه فوقع الاختيار على جزيرة سانت

---

[1]– أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء، المرجع السابق، ص13 .

[2]– عطابي جمال، لونيسي إبراهيم، مرجع سابق، ص588 .

[3]– أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء، المرجع السابق، ص13 .

[4]– مرجع نفسه، ص23 .

[5]– أنظر الملحق رقم 3 .

مارغريت فتم نقله هو وابن أخيه وولده على متن باخرة إلى مارسيليا ولكن حرصا على مصالح فرنسا تم توجيهه إلى المشرق تحديدا إلى الإسكندرية[1] .

فالهدف من دمج الجزائر في فرنسا هو القضاء على الهوية الجزائرية لغة ودينا، اللغة العربية كانت مستهدفة من قبل السلطات فوظفت سلسلة من القوانين القاسية للتخلص منها ومن مؤسسات تعليمها فيقول الشيخ فضيل الورتيلاني في هذا الصدد :" بأن فتح مدرسة لتعليم اللغة العربية في الجزائر كان ولا يزال في نظر الفرنسيين أخطر من فتح مصنع لإنتاج الأسلحة "[2] .

أما في الجانب الديني وبعدما حولت المساجد الى كنائس فلم يبقى في العاصمة سوى 4 مساجد من أصل 160 مسجد وزاوية فإن السلطات الاستعمارية عملت على إذلال الدين الإسلامي وتحطيم كيانه من خلال نشر الدين المسيحي مستغلة قانون **27سبتمبر1907م** الذي يقضي بفصل الدين عن الدولة في فرنسا[3] .

والحق أن تحويل المساجد إلى كنائس أو الكنائس إلى مساجد هو عمل يجرح قلوب المغلوبين عن أمرهم ولا يزول أثر هذا الجرح طول الدهر[4] .

المبحث الثالث : نفي عائلات المقاومين إلى كاليدونيا الجديدة

طبقت الإدارة الفرنسية أقصى العقوبات في حق الثوار الجزائريين في **1871م** فلم تكتفي بمصادرة أملاكهم وحجزها، لذلك لجأت إلا نفي قادتها والمقربين منهم خارج البلاد إلى سجون فرنسا وجزيرة

---

[1]– أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء، المرجع السابق، ص28 .

[2]– أحمد وادي، السياسة الاستعمارية الفرنسية وانعكاساتها على ثقافة المجتمع والأمن الهوياني في الجزائر، مجلة للدراسات السياسية، العدد2، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، 2018، ص299 .

[3]– يحيى بوعزيز، سياسة التسلط، مرجع سابق، ص67 .

[4]– محمد الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، ج3، ديوان المطبوعات الجامعية، 1999، ص446 .

كورسيكا وجزيرة كاليدونيا الجديدة بالمحيط الهادي ومن سنتطرق إلى التعرف على موقعها ومكان تواجدها .

1-لمحة تاريخية وجغرافية عن كاليدونيا الجديدة :

أ/الإطار الجغرافي: تقع كاليدونيا الجديدة جنوب غرب المحيط الهادي على بعد 1210 كلم (750ميلا) إلى شرق أستراليا[1]، حيث تبلغ مساحتها **18,576كلم2** وعدد سكانها **268,767**، وتنتمي كاليدونيا الجديدة مثلها مثل غينيا الجديدة، جزر سالمون والفيجي وفانواتو إلى ميلانيزي[2]، أصبحت كاليدونيا الجديدة مستعمرة فرنسية للمنفيين بموجب عقد ملكية بتاريخ **24سبتمبر1853** وقعه الأميرال فيبيريه دبيوانت[3]، فتبعد عاصمة كاليدونيا الجديدة عن فرنسا مسافة 16 ألف و732 كلم ويشتهر إقليم كاليدونيا الجديدة بتنوعه العرقي الكبير وبطبيعته الغنية الخلابة وهو واحد من أكبر الأراضي جنوب المحيط الهادي وثاني أكبر إقليم فرنسي في ما وراء البحار بعد غويانا[4] .

ب/الإطار التاريخي : لم يتم اكتشاف كاليدونيا الجديدة إحدى أكبر جزر المحيط الهادي إلا في سنة **1774م** بعد قرنين من اكتشاف جزر السالمون سنة **1568م** .

في سنتي **1843-1835م** وصلت البعثات التبشيرية البروتيستانية والكاثوليكية التي قامت بأول محاولة تنصيرية للمنطقة، وجهت لقادة البحرية الفرنسية أوامر الإحتلال الجزيرة وتم ذلك في يوم **4**

---

[1]- أنظر الملحق رقم 4 .

[2]- د. الصديق تاوتي، المبعدون إلى كاليدونيا الجديدة مأساة هوية منفية (نتائج وأبعاد ثورة المقراني والحداد)، ط1، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، 2007، ص131 .

[3]- سمير نور الدين دردور، جريمة الإبعاد القصري في ظل القانون الدولي الإنساني إبعاد الجزائريين إلى كاليدونيا الجديدة آنموذجا، شبكة ضياء للمؤتمرات والدراسات، د.س ، ص3 .

[4]- موسوعة كاليدونيا الجديدة...أرخبيل في المحيط الهادي تديره فرنسا، مدونة الجزيرة، 2025/4/25، ص14:45.

سبتمبر1853م فرضت السلطة الفرنسية في الأراضي الكبرى من طرف الربان دومو نترافيل أثناء زيارته للقبائل الأساسية[1] .

وأما في سنة **1853-1860م** أصبحت كاليدونيا جديدة تابعة للمستوطنات الفرنسية بالمحيط الهادي تاتيي، لقد عينت فورد وفرانس كعاصمة لها[2] .

وفي سنة **1864م** أقيمت مستعمرات تنفذ فيها العقوبات، حيث بدأ الترحيل إليها بدءاً من سنة **1872م**، نقل إليها المحكومين عليهم أثناء ثورة**1871م**، من بلدية باريس، وذلك عن طريق سفن الدولة[3] .

يروي هانري بوار أحد المبعدين " البلدتين" في **3 ماي 1872** إلى كاليدونيا الجديدة أن السفينة " داناي " تعتبر مكان سجنا متنقل به أقفاص حديدية ضخمة عرضها 3,5م وطولها 200م وارتفاعها 190م كل سفينة تحمل 600 إلى 700 مبعد التي اختيرت كمستعمرة تحتوي على إدارة مؤسسة عقابية والاستحالة الفرار من الجزيرة وقد سجلت عملية الفرار من بينها فرار سي عزيز بن شيخ الحداد **1881** من جزيرة الصنوبر والتحق بواسطة زورق بزيلاندا[4].

وفي سنة **1887م** لتنظيم السجون تأسس مجلس إدارة السجون في فرنسا ومستعمراتها وتشكل من وزير الداخلية و9 من مجلس الأمة و8 نواب ووكيل الجمهورية و 14 عضو يمثلون مختلف القطاعات وقسموا أدوار أعمال السجون بخمس مكاتب[5] .

---

[1]- د. الصديق تاوتي، المرجع السابق، ص132 .

[2]- د. الصديق تاوتي، المرجع نفسه، ص132 .

[3]- د. الصديق تاوتي، المرجع نفسه، ص132 .

[4]- سمير نور الدين دردور، المرجع السابق، ص4 .

[5]- عميراوي أحميدة، موضوعات من تاريخ الجزائر السياسي، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، 2003، ص116-117 .

فقد تبعد كاليدونيا الجديدة عن الجزائر نحو 22 ألف كلم ويبلغ عدد الجزائريين فيها حوالي 20 ألف جزائري، ارتبط اسمها بمستعمره المنفيين .

تعد عملية نفي العائلات إلى كاليدونيا الجديدة من أبرز الجرائم الاستعمارية التي ارتكبتها فرنسا بحق الشعب الجزائري منذ منتصف القرن 19 وحتى منتصف القرن 20، حيث لجأت السلطات الاستعمارية إلى سياسة النفي للمجاهدين وقادات المقاومات الشعبية وعلى رأس هؤلاء المنفيين الأمير عبد القادر والمقراني وكل أفراد عائلاتهم... إلخ وسنوضح فيما يلي نفي عائلة المقراني (خاصة بومرزاق المقراني وابن عمه محمد بن أحمد بن عبد السلام المقراني) .

المطلب الأول : نفي عائلة بومزراق المقراني :

لا يمكننا التكلم عن عقوبة النفي التي طبقتها الإدارة الاستعمارية ضد العائلات دون التطرق إلى عائلة المقراني صاحب ثورة**1871م**، التي قامت السلطات الفرنسية بنفيها، وقد يعتبر محمد المقراني[1] من أحد قادة البارزين في ثورة **1871م** حيث أن عاشت الجزائر أوضاعاً رهيبة في تلك الفترة، مهدت كحدث كبير وهي ثورة**1871م** التي تعتبر الأوسع نطاقا بعد ثورة الأمير عبد القادر وقد نتجت عنها انعكاسات بعيدة المدى على المجتمع الجزائري ولقد قام محمد المقراني بعدة معارك شهيرة من بينها حصاره للجيش الفرنسي بمدينة برج بوعريريج يوم **16مارس1871** بجيش حوالي 7000 فارس، حاصرها لمدة 10 أيام لكن بسبب كثرة القوات الفرنسية[2]، انسحب المقراني بعد فشله

[1]– محمد المقراني : ولد ما بين 1810–1820م بمنطقة مجانة ولاية برج بوعريريج من أسرة كبيرة ذات مكانة سياسية بارزة، كان والده محمد المقراني خليفة منطقة مجانة وفي سنة 1853 توفي والده وعينت السلطات الفرنسية إبنه المقراني باشا غا على مجانة، وشرعوا في مضايقته وإضعاف نفوذه منذ عام 1857، مما ساهم إلى جانب عوامل أخرى في إعلانه الثورة، التي استشهد فيها عام 1871م، يرجع نسبه إلى فاطمة بنت الرسول صلى الله عليه وسلم، ينظر: الى بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر، ج1، ص341 .

[2]– بشير بلاح، المرجع نفسه، ص341 .

في السيطرة على مدينة برج بوعريريج[1]، وقد قام بمعركة أخرى معركة كبيرة ضد الجنرال " سنوسي " بمنطقة مجانة يوم **12أفريل** قرب جبل تفراطاست شمال مجانة[2]، حيث قامت قواته الفرنسية بحرق قرية صوناف وكل منازل مجانة باستثناء قصر الباشاغا الذي يعيش فيه حاليا[3]، ولقد واصل محمد المقراني نضاله وتحركاته وهو في الطليعة على رأس المجاهدين حتى أتي يوم **5 ماي1871م** وفي هذا اليوم كان المقراني في مواجهة العدو الفرنسي بزعامة العقيد تروملي حاكم سور الغزلان بموقع (وادي سوفلات) .

وقد استمرت الاشتباكات حتى منتصف النهار، وقد اغتنم محمد المقراني الفرصة لأداء صلاة الظهر ومعه مجموعة من المجاهدين لكنه لم يأخذ إجراءاته اللازمة لحمايته وهو في صلاته[4]، ولم يكن له معرفة بوجود عدد من جنود " الزواق" الفرنسيين يتابعونه هو ورفاقه على بعد أقل من ألف متر وبينما هو في صلاته، أطلق عليه بأربع رصاصات أصابته في جبينه، فسقط المقران شهيد وهو يردد شهادة التوحيد، وقد استشهد له ثلاثة من إخوانه، وقد قاموا الثوار بحمل جثة المقراني إلى قلعة " بني عباس " ودفنوه بمسقط رأسه[5] .

ونستنتج أن لتطرق الى نفي بومزراق المقراني يجب علينا التحدث عن عائلة محمد المقراني وثورته**1871م** التي قامت السلطات الفرنسية بنفي كل أفراد عائلته إلى كاليدونيا الجديدة بعد موت محمد المقراني وانهزام ثورتها ولذلك نتطرق إلى زعيمين بارزين لعبوا دوراً هاما في الثورة وقامت

---

[1]– بسام العسلي، محمد المقراني وثورة 1871م الجزائرية، ط1، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ص133 .

[2]– بشير بلاح، المرجع السابق، ص341 .

[3]– بسام العسلي، المرجع السابق، ص135 .

[4]– بشير بلاح، المرجع السابق، ص341 .

[5]– بسام العسلي، المرجع السابق، ص142–143 .

فرنسا بنفيهم إلى كاليدونيا الجديدة أولها بومزراق المقراني شقيق الباشاغا محمد المقراني والثاني إبن عمه محمد بن أحمد بن عبد السلام المقراني .

أ/نفي بومزراق المقراني :

لقد تولى بومزراق المقراني[1] قيادة ثورة**1871م** بعدما توفي أخيه الباشاغا محمد المقراني يوم **5 ماي1871م** بواد سوفلات بالأخضرية[2]، ولقد قامت السلطات الفرنسية بنفي بومزراق المقراني[3]، حيث واصل القتال ورفض العروض الفرنسية لاستسلامه خاض عدة معارك بإقليم مجانة، سور الغزلان بني منصور البابور، واد الساحل وغيرها، حيث كان يحرض القبائل على الثورة ويحثهم على محاصرة الفرنسيين في المدن المستعمرات .

وقد قام بومزراق المقراني بعدة معارك ضد السلطة الاستعمار من أهمها في أكتوبر **1871م** قامت معركة كبيرة أمام قلعة بني حماد وفيها مات الكثير من الجنود من جيش بومزراق وأخذوا منهم غنيمة 3000 جمل وذهب، وبعد ذلك قوة بومزراق تضاعفت وبقي 100 جندي فقط، وقد إلتجا إلى بوشوشة وبني شهرة لكي يأخذون قسطا من الراحة وتم استقبالهم على أكمل وجه، وفي جانفي**1872م** قاموا الجيوش الفرنسية بملاحقتهم وقاموا معارك كبيرة حول ورقلة وحاسي مسعود، بوشوشة وبن شهرة كانت لديهم معرفة بورقلة وحاسي مسعود واستطاعوا أن ينجوا، ولكن بومزراق

---

[1]– بومرزاق المقراني: ولد بمجانة سنة 1836م وتوفي في يوليو 1906م هو شقيق الباشاغا محمد المقراني وأحد أبرز قادة مقاومة المقراني والحداد الذي وقعت سنة 1871م واصل الثورة ضد الفرنسيين بعد مقتل أخيه، حيث قبض عليه خلال معركة عين الطيبة جنوب شرق الجزائر، ولقد وجهت له عدة تهم من بينهم المشاركة في اعتداءات وهجومات في مقاطعتي قسنطينة والجزائر سنة 1871م، ولقد تم نفيه خارج بلاده بسبب قيام ثورته ضد الفرنسيين.

[2]– محمد بجاوي، دوره المقران في منطقة باليسترو "الأخضرية" سنة 1871، مجلة المصادر، ع22، جامعة التكوين المتواصل، مركز البويرة، ص77 .

[3]– أنظر الملحق رقم 5 .

وجد نفسه وحيدا في الصحراء لـ 6 أيام، فمات له حصان من الجوع والعطش وهو قد عانى من قلة الماء، وفي **20 جانفي1872م** وقع في أيدي السلطات الفرنسية قامت بنفيه إلى جزيرة كاليدونيا الجديدة[1]، ثم تقلد بومزراق مهام القياد، واستمر في مناوشات القوات الفرنسية ومهاجمتها شهر ماي **1871م** حتى **جانفي 1872م**، عرف بصلابته وشجاعته الكبيرة وكفاءته العالية في التنظيم[2]، ومن هنا يمكننا توضيح إجراءات التي قامت السلطات الفرنسية بنفيه إلى الخارج، حيث أنه بعد القضاء على الثورة لقد تم إدراج بومزراق المقراني ضمن قائمة الأشخاص الذين أصدرت في حقهم محكمة الجنايات بقسنطينة، فهذا الأخير قد حكم عليه بالإعدام ولكن تم الإعفاء عنه وتم استبداله بنفيه إلى نوميال (أي إلى الخارج)[3] .

ولذلك قام بومزراق المقراني بكتابة رسائل الى مسؤولين الفرنسيين لكي يطلب منهم العفو أو التخفيف عن عقوبته لكن طلبه رفض رفضا قاطعا لأنه استفاد من تخفيف الحكم القضائي بما يكفي ذلك واستبدال حكم إعدامه بنفي إلى الخارج .

وعندما تأكد بومزراق المقراني من أن الفرنسيون قد قدما في تنفيذ عقوبته، لكن قام باتصال احد المحامين فرنسي لمساعدته هو الأستاذ " جول غودان " والدفاع عنه بأن سعيه في ثورة**1871م** ليس للعنف وتمردا بالمقاومة شرعية ضد التوسع الفرنسي والظلم الواقع على الشعب الجزائري، فباشر هذا الأخير عدة إجراءات، حيث تم نقله إلى سجن مدني بالجزائر مع تأجيل عملية نفيه إلى شهر لاحق،

---

[1]– حصة تلفزيونية من قناة الشروق TV، مقاومة بومزراق المقراني، بث مباشر، تخر: كهينة محمد أو سعيد، 4/19(2025، 14:55 سا .

[2]– أحمد بن رمضان، ثورة المقراني والشيخ الحداد 1871م من خلال الشعر الشعبي القبائلي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص الأدب الشعبي، كلية الآداب واللغات، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة الجزائر، 2012/2011، ص59 .

[3]– محفوظ قداش، جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر (1954/1830م)، تر: محمد المعراجي، منشورات ANEP، 2008، ص219 .

لقد واصل بومزراق المقراني مساعيه وغاياته في الحصول على عفو أو نفي إلى وطن الجزائر أي منطقة من مناطق وطنه، حيث أنه كتب رسالة إلى رئيس الجمهورية الفرنسية " طلب منه البقاء في وطنه"، ولذلك الرئيس الفرنسي " مكماهون " أمر بأن كل المحكومين عليهم بالنفي إلى كورسيكا بإبقائه في الجزائر، وطلب منه كذلك إحضار كل عائلته المقيمة بتونس إلى الجزائر العاصمة لتكون قريبة منه ولذلك قد وافقوا المسؤولين الفرنسيين بالجزائر على بعض طلباته خاصة فيما يخص عائلته[1].

ولقد تم نقل بومزراق المقراني إلى فرنسا وقام الفرنسيون بنفيه إلى جزيرة كاليدونيا رفقة العديد من إخوانه على متن سفينة الكالفادوس، حيث أن بلغ عدد المجاهدين الذين ابعدوا إلى المنفى في كاليدونيا (104) جزائريا[2] .

وعندما تم نقل بومزراق المقراني إلى كاليدونيا الجديدة واصل حياته هناك وبدأ يمارس نشاطا كان يربطه بوطنه الجزائر وهو نقل البريد وهذا العمل الذي كان يعزره المنفيون العرب .

وفي عام **1878م** اشترك بومزراق المقراني مع عدد من رفاقه في إخماد ثورة قامت في كاليدونيا الجديدة، مما جعل السلطة الفرنسية تصدر قرار العفو عنهم سنة**1881م** وذلك بسبب قمع ثورة

[1]– العياشي روابحي، الإدارة الاستعمارية وعلاقتها بالعائلة الكبرى في مقاطعة قسنطينة 1837–1871م، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قسم التاريخ والآثار، جامعة قسنطينة2– عبد الحميد مهري، 2015/2014، ص372–374 .

[2]– بسام العسلي، محمد المقراني وثورة 1871م الجزائرية، ط1– ط2، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ص177 .

الكاناك[1]، حيث وجدت سندا قويا من قبل الجزائريين المنفيين هناك وعلى رأسهم بومزراق المقراني الذي حارب بكل قوته وشجاعته بجانب الجيوش الفرنسية حيث أنه لفت انتباه الفرنسيون .

وأذنت السلطات الفرنسية للجزائريين المنفيين كاليدونيا الجديدة بالعودة إلى الوطن في سنة**1882م**، إلى أن بومزراق المقراني بقي في منفاه وقد حاول إقناع إخوانه بالبقاء لكنهم رفضوا كما رفضت زوجاته الثلاثة وبسبب هذا الأمر طلبوا الطلاق منه، وبقي بالجزيرة ما يقارب من ربع قرن[2]، حيث عاش هناك ولم يعد إلى الجزائر إلا في شهر جويلية **1904م**، عن طريق ابنه الوانوغي بومزراق مفتي الأصنام آنذاك[3]، فوجد كل شيء تغير واستقر بالجزائر العاصمة قرابة عام بعيدا عن إبنه بالأصنام لكنه لم يستطع أن يتكيف مع جوها ومناخها ووجد فيها جيلا من الأحفاد والأقارب لم يعرفهم، حيث البعض منهم تركهم وهم صغار والآخرين ولدوا بعد رحيله حيث أصبحوا كلهم آباء لعائلات جديدة ولم يعثر على أية زوجة من زوجاته، ولم يطل به المقام سوى سنة واحدة وتوفي يوم **13تموز1905م** عن عمر يناهز 66 عاماً ودفن بمقبرة الحامة التي تعرف اليوم بإسم " مقبرة سيدي محمد "[4] .

وبعدما تمكن الفرنسيين من القضاء على ثورة المقراني **1871م** قاموا بمصادرة جميع ممتلكات الثوار وتم الإجراء بطريقة انتقامية حيث لم يخضع لقانون بضبطه فكل واحد كانت له صلة بالثورة عوقب عقوبة قاسية تمثلت في نزع أرضه وتملكيها للمستوطنين وتدمير القرى، فعائلة المقراني قد

---

[1]– فارس كعوان، مفتي الشلف الوانوغي بن بومرزاق المقراني 1867–1948م)، سيرته ومواقفه من خلال مراسلته والمصادر المعاصر له، مجلة جامعة الأمير عبد القادر العلوم الإسلامية . قسنطينة، الجزائر، مج33، ع3، 17–12، 2019، ص569 .

[2]– بسام العسلي، المرجع السابق، ص177 .

[3]– بشير فايد، قادة ثورة المقراني والحداد أمام محكمة جنايات بقسنطينة سنة 1872م، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، مج5، ع12، ديسمبر2017، جامعة سطيف2، ص160 .

[4]– بسام العسلي، المرجع السابق، ص178 .

صدر قرار بمصادرة أملاكها يوم **25 مارس1871م**، وأن هدف وراء مصادرة الأراضي لم يستطع الفرنسيون إخفاءه، بل اعترفوا بأنه حتى **1870** لم تكن هناك أراضي كافية لتوطين المعمرين، وجاءت ثورة**1871م**لتوفرها بفضل مصادرة أراضي الثوار، فتألفت لجان للتعجيل بالمصادرة، والحقيقة أن مصادرة الأراضي بعد ثورة**1871م**، كانت مصدرا لكسب المزيد من الأراضي الجديدة وتوفيرها لصالح المعمرين[1] .

وفي الأخير نستنتج أن نهاية عائلة المقراني كانت نهايتها قاسية وبائسة خاصة بومزراق المقراني الذي تعرض لكثير من المشاكل والابتزازات من طرف السلطات الفرنسية وذلك لأنه ثار ضدهم، وقد تم نفيه إلى جزيرة كاليدونيا الجديدة، وابتعد عن أفراد عائلته، وإضافة إلى ذلك قاموا بمصادرة جميع ممتلكاته وتجريدهم منها وإعطائه للمعمرين .

ب/نفي محمد بن أحمد بن عبد السلام المقراني :

لقد ذكر في تقرير أن محمد بن أحمد بن عبد السلام المقراني[2] كان يمارس وظيفة قائد لبعض الأعراش المنصوبة تحت لواء قبيلة هاشم التي كان حيز إنتجاءها بمنطقة مجانة خلال إندلاعثورة**1871م**، وقد خدم القضية الفرنسية بإخلاص، ولكن عندما اندلعت الثورة إنضم إلى الثوار، وبعد الهزيمة هاجر مع رفقة عدد من أسرته إلى البلاد الطرابلسية، حيث أنه حاول الرجوع إلى بلاده لذلك أجرى اتصالات مع محمد الصدوق باي تونس طالبا منه الموافق على الدخول بلاده رفقة شقيقه عبد الله، فقبل طلبه، فدخل إلى تونس **1873م**، وبقي فيها إلى غاية **1880م**، ثم سافر إلى دمشق وبعد ذلك قام بعدة اتصالات مع الأمير عبد القادر، وفي الأخير انتقل إلى القسطنطينية.

---

[1]– نعيمة قنزار، التهجير القصري الجزائريين إلى كاليدونيا الجديدة جريمة ضد الإنسانية، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، ص3 .

[2]– محمد بن أحمد بن عبد السلام المقراني من أبناء عمومة بومرزاق المقراني ينحدر من فرع أولاد عبد السلام وهو نجل محمد بن عبد السلام المقراني الخليفة السابق للأمير عبد القادر، حيث أنه سمي على إسم والده يعتبر من أحد الشخصيات البارزة في تاريخ الجزائر .

وهناك من قال أنه تم نفيه إلى الخارج سنة**1873م**، وفي تقرير آخر لوزير العدل حافظ الأختام والعباءات الفرنسي، حيث ذكر عن محكمته الجنائي بقسنطينة يوم **6 جوان1873** الذي عوقب عقوبة النفي إلى الخارج في مكان مشدد بالحراسة وذلك بسبب ارتكابه لجرم التسبب في حرب أهلية ولكن يمكن القول أن محمد بن أحمد بن عبد السلام المقراني لم يستطع القبض عليه وكان ضمن المقرانيين الفارين إلى البلاد التونسية وقد أصدروا الفرنسيين حكما عليه أنه فرا إلى الخارج على أنه منفي بكل الأشكال فإنه بعيد عن أرض وطنه .

ومن خلال استنتاجاتي فإن محمد بن أحمد بن عبد السلام المقراني كان قريب من الأمير عبد القادر جداً حيث يعتبره " إبنه بالتبني " وبعد وفاة الأمير عبد القادر عام **1883م** قرر العودة إلى تونس، لكن الفرنسيين الذين رفضوا نظام الحماية الاستعمارية على تونس رفضوا عودته، ولذلك طلب من الأمير الهاشمي نجل الأمير عبد القادر أن يساعده في عودته إلى تونس التي توجد بها كل أفراد أسرته بذلك قبل طلبه بالرجوع إلى تونس مع أبنائه وزوجته .

بعد استقراره بتونس قام هذا الأخير رفقة عائلته خطوات وذلك من أجل العودة إلى مسقط رأسه ولكنه طلب من الحاكم العام الفرنسي **1889م** ترخيص لدخوله إلى الجزائر ومقابل ذلك إعطائه مبلغ مالي وقطعة أرض لكن رفض طلبه، وفي الأخير استفاد محمد بن أحمد بن عبد السلام المقراني بقانون العفو في **1 فيفري1895م**[1] .

[1]– العياشي روابحي، الإدارة الاستعمارية وعلاقتها بالعائلات الكبرى في مقاطعة قسنطينة 1837–1871م، رسالة الدكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قسم التاريخ والآثار، جامعة قسنطينة 2– عبد الحميد مهدي، 2015/2014، ص379–383 .

المطلب الثاني : نفي عائلة الحداد :

تعتبر عائلة الحداد في الجزائر التي تتمتع بتاريخ طويل ومتنوع حيث يعود أصلها إلى منطقة صدوق في بجاية، تعرف العائلة بلقب " الحداد" نسبة إلى مهنة الحدادة التي امتهنها أجدادهم ومن أبرز الشخصيات التاريخية في هذه العائلة هو " الشيخ محمد أمزيان بن علي الحداد"[1]، حيث ولد هذا الأخير في قرية أوفلا[2] سنة **1790م** في أسرة متواضعة، فقد رباه وعلمه والده دون أن يعير الأهمية لغيره من أولاده الأربعة، الذين تعلموا حرفة الحدادة ولعله كان يتصف فيه عاملات تؤهله مستقبلا أن يكون أحد عظماء الأمة الجزائرية[3] .

فقد انضم الشيخ الحداد إلى الطريق الرحمانية، حيث وصل دراسته في هذه الزاوية ليتزود بالمعارف الدينية والفقهية على يد علمائها[4]، ولذلك اعتبر من إتباع الطريق الرحمانية الصوفية التي أسسها الشيخ محمد بن علي الرحمن الكشتولي، أمتلك تأثيرا روحيا كبيرا في مناطق القبائل والشرق الجزائري .

وعندما أعلن الشيخ الحداد ثورته **1871م** ضد الاستعمار الفرنسي الذي اندفع كل الناس لحمل السلاح تحت راية " الإخوان الرحمانيين " التي لعبت دوراً عظيم الأهمية كإغتيال القياد الموالين لفرنسا وإمداد خلايا المقاومة السرية كانت أعمالها وتأثيرها يشمل كل مقاطعة قسنطينة، من تبسة وسوق أهراس، وبلاد القبائل الصغرى الى القبائل الكبرى إلى نواحي متيجة، انتشرت واشتدت في

---

[1]– الملحق رقم 6 .

[2]– قرية أوفلا : قرية القبائل الصغرى بعرش أث عيدل عن عرش مسيسنا واد صغير يسمى تاسيفث، ينظر إلى: بطاش علي، لمحة عن تاريخ القبائل حياة الشيخ الحداد وثورة 1871م، ط3، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، ص74 .

[3]– بطاش علي، لمحة عن تاريخ القبائل حياة الشيخ الحداد وثورة 1871م، ط3، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، ص74 .

[4]– مرجع نفسه، ص74 .

هذه المناطق كلها وجرت معارك في الأخضرية بالسترو[1]، ولقد أصيب الإدارة الفرنسية في الجزائر بالخوف والضعف ولذلك انطلقت الأبواق الاستعمارية للهجوم على الثورة وهذا ما يدل على المراكز الدينية مصدر خطر كبير على الفرنسيين ولم تعد أماكن للقرآن بل تحولت إلى مراكز الثورة من أجل القضاء على المسيحيين وهذا ما فعله الإخوان الرحمانيون بزعامة الشيخ الحداد[2] .

وما أن رفع الشيخ محمد الحداد لواء الجهاد في سبيل الله، فقام والده " سي عزيز ومحمد " بكل الإجراءات لإنضمام الناس إلى الثورة وخاضوا عدة معارك وبعثوا رسائل إلى القادة كذلك لإشعارهم بالثورة، ومن أكبر المعارك الشهيرة التي خاضوها معركة خاضها" سي عزيز" والمجاهدون ضد الفرنسيين في جيل طافات يوم 30 أفريل، حيث إتجه في اليوم الأول من ماي لمهاجمة برج بلقاسم بن حبيلس المتعاون مع الفرنسيين بمنطقة البابور، ومعه صهره وعدد من أولاد مقران وزعماء المنطقة، وذلك ليسهل عليهم الطريق للزحف مدينة سطيف، غير أن بن حبيلس قاموا بحصن برجه، وطلب أخاه عمر بن حبيلس وجماعة أخرى للدفاع عنه وبذلك استطاع وقف هجوم الثوار فلقد توالت انتصارات سي عزيز بهذه القوة[3] .

وبعد كل المعارك التي قادها الشيخ الحداد وبنيه سي عزيز ومحمد ضد الفرنسيين فقد استسلم سي عزيز الفرنسيين في معسكر 2 يوليو وتم اعتقال الشيخ الحداد يوم 12 يوليو وتم وضعهم 5 مجرمين في السجن[4]، وبعدما تم القبض عليهم وجهوا أمام محكمة الجنايات كل من الشيخ الحداد وابنيه سي عزيز ومحمد وعدد من المجاهدين .

---

[1]– بسام العسلي، المرجع السابق، ص147 .

[2]– مرجع نفسه، ص148 .

[3]– بسام العسلي، المرجع السابق، ص153 .

[4]– مرجع نفسه، ص 159 .

فعائلة الحداد التي تم تكفل بالدفاع عنها المحامي المشهور بقسنطينة، حيث صدرت الأحكام في حقهم يوم **21 سبتمبر1873م**[1]، فقد حكم على الشيخ المتدين الذي خاض في الحياة 83 سنة، الشيخ الحداد بخمس سنوات سجنا، وقد روى وقال للمحكمة " أنكم تحكمون علي بخمس سنوات لكن الله سيحكم بخمسة أيام"، وفعلا قد نطق بالحكم يوم **19 أفريل1873م**، وما هي إلا أيام قليلة من خروج الشيخ الحداد من سجن " بالكدية " وهو في سكرات الموت، وقد توفي يوم 29 **أفريل1873م** أي ساعتين بعد خروجه من السجن[2] .

وقد حكم على إبنه الأكبر سي محمد بـ10 سنوات سجنا[3]، أما سي عزيزة الذي اعتبر من الشخصيات الأكثر أهمية فقط حكم عليه بالنفي من البلاد[4]، وقد صادق على هذه الأحكام رئيس الجمهورية الفرنسية يوم **19**أوث **1873م** تم استبدالها بالنفي للجميع في نومية عاصمة كاليدونيا الجديدة، وعدد من المجاهدين الذين نوفوا إلى كاليدونيا الجديدة كذلك[5] نلاحظ أن السلطة الفرنسية لم تكتفي بنفي الشيخ الحداد وأفراد عائلته لذلك التجأت إلى مصادرة أملاكه[6] حيث تم تجريد جميع ممتلكاته منه، وقد أصدرت مديرية الأملاك كشفا عن الأملاك العقارية والأراضي الزراعية التابعة للشيخ الحداد وابنيه سي عزيز ومحمد[7] .

[1]– بشير فايد، ثورة المقراني والحداد أمام محكمة...، المرجع السابق، ص161 . ينظر إلى: الملحق رقم 10 .

[2]– د. الصديق تاوتي، المبعدون إلى كاليدونيا الجديدة، المرجع السابق، ص112 .

[3]– بسام العسلي، المرجع السابق، ص 117 .

[4]– د. الصديق تاوتي، المرجع السابق، ص113 .

[5]– بسام العسلي، المرجع السابق، ص117 .

[6]– الملحق رقم 7 .

[7]– د. الصديق تاوتي، المرجع السابق، ص111 .

وقد تم في إعلان إداري يحمل رقم 208 صادر عن الحكومة العامة للجزائر بـ**16 سبتمبر1871م** بمصادرة كل أملاك الشيخ الحداد وابنيه سي عزيز ومحمد[1] ولتوضيح أكثر هذا ما يتم وضعه في ملحق خاص بمصادرة أملاك الشيخ الحداد وأفراد عائلته .

وقد شردت هذه العائلة بعدما تم تجريدها من ممتلكاتها مثل ما حصل مع عائلة المقراني وهنا نستنتج أن السياسة الاستعمارية الرامية وراء تحطيم هذه العائلتين ماديا ومعنويا .

ونستنتج في الأخير أن انتفاضة**1871م** كانت نهايتها باءت بالفشل الذريع ونتائجها كانت وخيمة على الجزائريين عامة والقبائل خاصة تتمثل في الغرامات والعقوبات بالحبس المؤبد أو الإعدام أو النفي إلى كاليدونيا الجديدة أو مصادرة الأراضي .

المطلب الثالث : نفي الأمير عبد القادر وعائلته :

الأمير عبد القادر[2] شخصية بارزة على المستوى الوطني والدولي بفضل سياسته ومواقفه من العدو الفرنسي فهو شخصية مقاومة تمكن من بناء دولة جزائرية حديثة وتكوين جيش منظم حقق به عدة انتصارات على الجيش الفرنسي فكانت مبادئه وأفكاره الوعاء الذي يستقي منه الجزائريين الروح الوطنية والدينية لمواجهة العدو .

هو عبد القادر بن محي الدين بن مصطفى بن هو عبد القادر بن محي الدين بن مصطفى بن مختار بن عبد القادر بن أحمد بن عبد القادر بن أحمد المشهور بإبن خدة بن محمد بن عبد القوي بن علي بن أحمد بن عبد القوي بن خالد بن يوسف بن أحمد بن بشار بن محمد بن إدريس الأصغر إبن إدريس الأكبر بن عبد الله المحسن بن حسن المثنى بن حسن السبط بن علي بن أبي طالب وأمه السيدة فاطمة الزهراء بنت رسول الله .

---

[1]– مرجع نفسه، ص111–112.

[2]– أنظر الملحق رقم 8 .

وأصل أسرته من المغرب الأقصى هاجرت من هناك إلى وهران ومعنى هذا هو أن نسب الأمير عبد القادر يعود إلى نسب الشريف إلى بنت رسول الله محمد عليه أفضل الصلاة والسلام[1] .

تزوج ولده أربعة من النسوة الزوجة الأولى هي لالة زهرة والدة عبد القادر ولالة خديجة أما الزوجة الثانية فهي لالة وريدة والدة سيدي محمد سعيد وسيدي مصطفى والثالثة لالة فاطمة والدة سيدي الحسن والرابعة لالة مباركة والدة سيدي المرتضى ولالة زهرة هي الزوجة الوحيدة التي تعرف القرآن والدة الأمير عبد القادر لالة خديجة هي الشقيقة أكبر لأمير عبد القادر[2] .

*** طفولة الأمير عبد القادر :**

ولد في سنة**1807م** في قرية القيطنة والدته السيدة زهرة بنت عبد القادر بن خدة من بيت علم وتقوى تلقى دروسه الأولى في مسقط رأسه تحت إشراف والده الذي علمه القراءة والقرآن الكريم والفقه[3].

ويقال إنه في سن صغيرة جداً أصبح يقدم دروس في جامع أسرته ويفسر أصعب الآيات القرآنية والشواهد، كان طموحه الأكبر أن يصبح مرابطا كوالده وفارسا مهيبا يعجب منه كل من تعرف عليه أو شاهده على الخيل[4] .

---

[1]– علي بن محمد الصلابي، سيرة الأمير عبد القادر قائد رباني ومجاهد إسلامي، دار المعرفة، بيروت لبنان، ص100 .

[2]– نزار أباظة، الأمير عبد القادر الجزائري العالم والمجاهد، دار الفكر، ط1، دمشق، 1994، ص9 .

[3]– علي بن محمد الصلابي، مرجع سابق، ص100 .

[4]– شارل هنري تشرشل، حياة الأمير عبد القادر، تر: أبو القاسم سعد الله، دار التونسية للنشر، تونس، ص39–40.

وفي السن الخامسة عشر أرسله والده إلى وهران عند سيدي أحمد بن خوجة لاستكمال تربيته وقضى هنالك ما يقارب سنة مع أبناء السادة من العائلات التركية والعربية تزوج في سن صغير من لالة خيرة[1] .

وفي عام **1825م** توجه رفقة والده لمكة لأداء فريضة الحج وفي طريقهما توقف بمصر واستقبلهما محمد علي والي مصر بحفاوة وبعد أداء فريضة الحج توجه إلى دمشق وبعدها بغداد والحجار وقبل عودتهما للجزائر سنة **1828م** حجة للمرة الثانية وبعد عودتهما تفرغ عبد القادر للعلم واهتم بعلوم أفلاطون وأرسطو وفيتاغورس وركز بالأكثر على التاريخ والجغرافيا[2] .

وبعد مبايعته سلطانا على الجزائر سنة**1832م**شرع في دعوة كل الجزائريين للطاعة والدفاع عن الوطن واليقظة والحذر من العدو الفرنسي فخطبهم قائلاً :" إنكم أيها الجزائريين قد أصبحتم اليوم تحت رحمة رومي يقاضيكم رومي ويدير شؤونكم وقد انتهك مساجدكم وأخذ أحسن أراضيكم وأعطاها إلى بني جنسه واشترى أعراض نساءكم...هلموا جميعا عند سماع صوتي أيها المسلمون إن الله قد وضع سيفه الملتهب في يدي وإننا جميعا سنمضي إلى الأمام ونروي حقول وطننا بدماء الكفار"[3] .

وبفضل قوته وشجاعته استطاع أن يجبر فرنسا على الاعتراف بسيادته على إقليم وهران والتيطري أي غرب ووسط الجزائر وتوقيع معاهدة دي ميشال[4] التي كان مضمونها حول التجارة والعملة وتبادل الأسرى إضافة إلى إمداد فرنسا الأمير بالسلاح وتبادل القناصل وأهم شرط هو وقف الحرب بين

---

[1]– ودان بوغوفالة، مرجع سابق، ص15–16.

[2]– أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1900–1930م، ج2، ط4، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992، ص40 .

[3]– أبو القاسم سعد الله، مرجع نفسه، ص41 .

[4]– أنظر الملحق رقم 9 .

الفرنسيين والعرب[1] وبناء دولة جزائرية عصرية تتصف بالحداثة يعود لكونها تستمد قوتها وشرعيتها من الشعب قولا وفعلاً[2] .

* حياة الأمير عبد القادر وعائلته في المنفى :

بعد سنوات من المقاومة والجهاد في سبيل الله والوطن استطاعت فرنسا أن تضعف الأمير ورجاله وذلك راجع للظروف القاهرة التي وجد الأمير نفسه محاصرا فيها بدون دعم بعد تخلي المغرب عنه وعقده لاتفاقيات ومعاهدات مع فرنسا إضافة إلى السياسة القمعية والتعسفية التي تطبقها الإدارة الاستعمارية خاصة سياسة الأرض المحروقة والإبادات الجماعية[3] .

والهدف من هذه السياسة القاسية والاستبدادية هو قطع كل وسائل التموين المادية والعسكرية، فقد أصدر بيجو عدة قوانين قمعية جائرة منها قانون مصادرة الأراضي وأملاك المجاهدين إجباريا وإلى جانب ذلك عمال على توسيع صلاحية المكاتب العربية إضافة إلى إباحة حرق وإتلاف كل المحاصيل والسماح بارتكاب مجازر قطيعة وتسليط عقوبات جماعية كمجزرة أولاد رياح الذين ماتوا حرقا وخنقا[4] .

---

[1]– شارل هنري تشرشل، مصدر سابق، ص78 .

[2]– عمورة عمار، موجز في تاريخ الجزائر، ط1، دار ريحانة للنشر والتوزيع، ص133.

[3]– بعقيق الزهرة، الامير عبد القادر في الأسر (1849/1852م)، رسالة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، تحت إشراف الصم منور، كلية علوم إنسانية، معهد التاريخ، جامعة وهران السانية، 2009–2010، ص22–23.

[4]– بعقيق الزهرة، المرجع نفسه، ص25 .

كل هذه الظروف القاسية وبعد الاجتماع الذي حضره الأمير ومجلس الشورى بتاريخ **22 ديسمبر1847م** تم وضع شروط لوقف القتال أهمها السماح له هو من معه من رجاله بالهجرة إلى الإسكندرية أو عكا وتعهد بعدم المساس أو التعدي على جميع موظفيه وجنوده[1] .

وبعد أن وقف الجنرال لامورسير والدوق دومال على شروط عبد القادر توجه وعائلته وأتباعه من اختاروا المنفى إلى قبة سيدي إبراهيم وجامع الغزوات وبقي هنالك ليلة وفي صباح اليوم التالي **24 ديسمبر1847م** توجه لوهران لكن تقرر في اليوم الموالي مغادرته البلاد[2] .

إلى أن فرنسا كعادتها لم توفي بوعودها ولم تحترم شروط المعاهدة بعد أن ركب الأمير ومن معه الباخرة أدرك أن وجهته ليست الهجرة لبلاد المشرق، بل حملوه وعائلته كأسرى إلى فرنسا إلى غاية سنة **1852م**[3] .

وبعد وصوله إلى طولون في الأسبوع الأخير من شهر ديسمبر **1897م** تم توجيه هو وأفراد أسرته وأتباعه الذين بلغ عدد ثمانية وثمانين شخصا إلى قلعة لامالق Lamalgue وأخبره أنه ما زال بعض الوقت ليصلهم جواب من الحكومة التركية بخصوص ذهابه إلى عكا أو الحكومة المصرية إذا أراد التوجه للإسكندرية وسيسمحون له بالمغادرة إلى وجهته بمجرد وصول الرد من إحدى الحكومتين[4] .

إلى أنه في اليوم التالي أتى لزيارته الجنرال دوماس بغرض رسمي من مالك فرنسا أن يمنحه مكانة مرموقة وقصر ملكي وحرس لخدمته وعائلته لكن الأمير لم يفكر كثيرا أجابه بالرفض قائلا له

---

[1]– بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر، مرجع سابق، ص94 .

[2]– بعقيق الزهرة، مرجع سابق، ص61 .

[3]– برونو إتيين، الأمير عبد القادر الجزائري، تر : ميشيل خورني، ط1، دار الغارابي، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار (ANEP)، لبنان، 1997، ص95 .

[4]– شارل هنري تشرشل، حياة الأمير عبد القادر، مصدر سابق، ص251.

:" ألم تعد تعرفني ؟ ماذا ؟ هل هو أنت الذي تتكلم معي ؟ إن مواهبك الدبلوماسية التي لا أشك فيها مقيدة جدا لفرنسا ولكني لا أنصحك باستعمالها معي"[1] .

وبعدها استدار نحو النافذة وبنبرة صوت حادة قال :" لو كنت ستأتي إلي باسم ملكك بكل ثروات فرنسا وملاييينها ووضعتها جميعها على طرف في برنوصي فإني أفضل أن أرمي بها جميعا في الحال في هذا البحر الذي يغسل جدران سجني على أن أعيد إليكم الوعد الذي أعطي إليامنكم رسميا وأنني سأحمل معي ذلك الوعد إلى قبري " .

عندما سأل عن إذا كان له رغبة في التوجه إلى باريس فقال " ... أما بالنسبة لي فإن كل فرنسا زنزانة لي طالما ظللت أسيراً، أنه ليست لي رغبة في أن تكون ضحية متوجة بأكليل الزهور"[2] .

كان الأمير في هذه الظروف صابراً مسلما أمره لله تعالى ينشر الأمل واليقين في نفس كل من حوله ويقدم له المساعدة وقت الحاجة محاولا منه لرفع المشاقة عنهم وقد قال :" وفي الوضع الذي أنا عليه الآن يجب أن أفعل ما فعل أجدادي فلم يعد في مقدرتي قول هذا فرنسي وبرنسي وبضاعتي بال فرنسا وبرنسا وبضاعتنا " .

وبمجرد سمعه بالثورة وسقوط النظام الملكي وبعد زيارة السيد أوليفيOlivier الوكيل العام للحكومة المؤقتة أخبره بأنه ما زال على موقفه الذي لا يتزعزع وأنه لو لم يستسلم لما كان اليوم هنا لقد جئتكم عن حرية وإرادة وهذا الضمان يعادل كل الضمانات الأخرى[3] .

وطالبا منه أوليفي أن يكتب رسالة إلى الحكومة المؤقتة يتعهد فيها هو وإتباعها أنهم لن يتدخلوا في شؤون الجزائر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من بعيد أو قريب ويصف نكران فرنسا لوعودها فقال :" وكنت مقتنعا بأنهم عندما وعدوا بذلك أنهم سيأخذونني إلى البلاد التي أعلنت عن رغبتي في

---

[1]– مصدر نفسه، ص521 .

[2]– شارل هنري تشرشل، مصدر سابق، ص252 .

[3]– مصدر نفسه، ص254 .

الذهاب إليها لقد كان هذا الاقتناع هو الذي جعلني أختر فرنسا لوضع ثقتي، لقد طلبت من الجنرال لامورسير أن أذهب إلى الإسكندرية دون التوقف بوهران أو مدينة الجزائر أو أي ميناء في فرنسا " .

"وهو لم يكتفي بالموافقة الشفوية على هذا الطلب بل أرسل رسالة يضمن فيها رسميا تحقيق رغبتي ممضاة بالفرنسية وعليها ختمه بالعربية وعندما وصلتني هذه الرسالة سلمت نفسي إليه اعتقادا مني بأن كلمة فرنسا هي كلمة واحدة وقد اهتز هذا الاعتقاد في الوقت الحاضر"[1] .

وبعد إرسال عبد القادر هذه الرسالة إلى وكيل الحكومة أصبح له آمالا في إطلاق سراحه فكان يستقبل صباح كل يوم على أنه بشارة خير وحرية وأخيرا وصل الجواب من الوكيل فكان مضمون أن الجمهورية الفرنسية لا ترى نفسها مفيدة بأي التزام إتجاه عبد القادر وتعتبره كما تركته الحكومة السابقة أسيراً[2] .

وهكذا ظل الأمير خمس سنوات في سجنه فقد خلالها عدد من أفراده ودفنهم في حديقة القصر راضيا بقدر الله فقد أجاب في أحد الليالي ابنه مرتجلا هي الأبيات :

تعودت على مس الضر

وأسلمني طول البلاد إلى الصبر [3]

الأسماء	الرتبة	الحاصل	الأسماء	الرتبة	الحاصل
عائلة الأمير عبد القادر وأفراد منزله			**عائلة مصطفى بن تهامي ابن عم ونسيب عبد القادر**		
حاج عبد القادر	أمير	1	حاج مصطفى بن التهامي	خليفة	1

[1]– مصدر نفسه، ص255 .

[2]– مصدر نفسه، ص256 .

[3]– علي بن محمد الصلابي، مرجع سابق، ص277 .

زهرة بنت سيدي بن دوكا	أمه	1	عيشة بنت سعيد عبد الله	زوجته	1
خيرة بنت سيدي علي	زوجته	1	زوهرة بنت محي الدين	زوجته	1
محمد محي الدين	أولاده	3	عبد القادر بن ناصر ابن عمومة عبد القادر	خوجة	1
خيرة عبد الله					
عيشة بنت	زوجته	1	خيرة بنت موسى زوجة السابق عبد القادر بن ناصر	زوجته	1
مباركة بنت	زوجته	1	محمد المكي بن ناصر ثم بن خليفة	خوجة	1
مورها	مرضعة بيضاء	1	محي الدين بن تاما (ابن عمومة سفلي)	خوجة	1
سالم	عبد	1	عيشة بنت محمد (زوجة السابق)	خوجة	1
مبروكة	/	1	عبد الرحمان بن مرسلي	مرابط	1
زينب بنت مبروكة	/	1	نبيب الندان		1
عيشة تلمسانية	عبدة	1	فاطمة بنت عدة	//	1
الهاشمي ابن عيشة	/	1	عبد القادر (ابنها)	//	1
مباركة الفاسية	/	1	بوبكر	عبد	1
كريمة بنت مبروكة	/	1	مباركة زوجة بوبكر	//	1
سالم عبد الهادي	/	1	بلال أبناء نوريا مباركة	//	2
فكصاجي	/	1	باركا سرجون	//	1
محمد بن سالم	عبد متحرر	1	فاطمة زوجة باركا	//	1
فاطمة والدة محمد بن سالم	//	1	عبد القادر ولد عيسى	خادم	1
عيشة	عبدة	1	عائلة سيد قدور عمومة الخليفة بن محي الدين بن علال المقتول خلال الصراع سنة 1844		

خديجة بنت عيشة	عبدة	1	قدور بن محي الدين	خليفة	1
محمد بن عبو	خادم	1	فاطمة بنت عبد القادر بوتالت	زوجته	1
خديجة بنت كبتاويل زوجة مجمد بن عبو	//	1			
فاطمة				المجموع	21

وعندما كان في سجنه في أمبواز حضر إليه نابليون الثالث وبشره بإطلاق سراحه وقدما له سيفا مرصعا وقال له :" لقد سلمت سيفك لفرنسا ولكن فرنسا لا تريدك أن تخرج من بلادها دون سيف وها أنني أقدم لك هذا عوضا عن ذاك"[1] .

وعند خروجه من الأسر توجه إلى باريس ثم الأستانة حيث قابل السلطان عبد المجيد وقدم لهم امتيازات إلى أنه لم يتناسب مستواه الفكري مع الواقع العثماني إضافة لكونه لم يستطع التكيف مع اللغة إذا قرر التوجه نحو المشرق بالتحديد إلى دمشق، وبعد وصوله إلى دمشق[2] التف حوله الجزائريين واشترى عدة منازل وأجرها للمهاجرين الجزائريين وحرس أيضا على تعليم أبنائهم وأكثرهم ما ميز وجوده في دمشق هو مساعيه في أحداث **1860م**[3] بسوريا وبعد هذه الأحداث حول الأمير حلا واقترح على المساجين أن يرسل بهم إلى القلعة التركية لحمايتهم إلا أنهم رفضوا ذلك وتعالت أصواتهم يتوسلون عبد القادر ألا يرسلهم فحاول تهدئتهم وأخبرهم أنه مادام حيا لن يتعرضوا للأذى

[1]– نزار أباظة، الأمير عبد القادر الجزائري، مرجع سايق، ص13 .

[2]–بقبق زهرة، الأمير عبد القادر، مرجع سابق، ص184 .

[3]–في بداية مارس 1860 ارتكاب الأتراك مجزرة في حق مسحي لبنان المرونين بزعامة أحمد باشا وتدخل الأمير عبد القادر لحل لهده المشكلة، سليمة بودخانة نفي رواد المقاومة الجزائرية إلى الخارج من 1830 إلى 1871، مذكرة لنيل شهادة المجاستر، تحت إشراف كمال قيلالي،جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة .

وعرض عليهم الذهاب معهم فكان الجزائريون يمشون على الجوانب وخلفهم لحمايتهم وذلك لعدة أيام[1].

وبعد هذه الحادثة كانت هناك رغبة في قلب الأمير وهو مجاورة النبي في مكة والمدينة مدة سنتين حتى تتعاقب عليه حجتان وقد حصل على رخصة من الإمبراطور نابليون لإنجاز عرضه الديني فغادر دمشق في يناير **1863م** بوصوله إلى هنالك وجد عدد كبير من العلماء والأئمة الذين يقيمون هنالك وخلال الفترة التي قضاها الأمير في مكة لم يغادر غرفته سوى للذهاب إلى الجامع الكبير وكل وقته كرسه للدراسات الدينية والتعبد[2] .

وبعد عودته سنة **1864م** توجه إلى القسطنطينية طالبا العفو لمرتكبي مجازر **1860م** واندلاع الحرب عام **1870م** بروسيا وفرنسا رفضت التعاون مع الألمان ضد فرنسا ولم ينضم لثورة**1871م** بالجزائر واكتفى إبنه محي الدين بالمشاركة[3] .

وما يمكن استنتاجه هو أن الأمير عبد القادر وضع تحت المراقبة المشددة من منذ نفيه من خلال تعيين الإدارة الفرنسية جواسيس وكتابة تقارير يومية عن تحركاته وربما هذا السبب الحقيقي لعدم مشاركته في ثورة **1871م** الجزائرية .

[1]-- شارل هنري تشرشل، مصدر سابق، ص284-285 .

[2]- شارل هنري تشرشل، مصدر نفسه، ص292 .

[3]- سليمة بودخانة، مرجع سابق، ص186 .

ملخص الفصل الثاني

نستنتج في الأخير بالرغم من تعدد الألفاظ التي تشير إلى مصطلح النفي إلا أن المعنى واحد فالنفي هو الإبعاد والعزل وهو عقوبة فرضتها الإدارة الاستعمارية على الجزائريين بمعنى آخر إجبار الشخص المعني على مغادرة بأمر قضائي .

وقد اتبعت فرنسا هذا الأسلوب لنفي الفقهاء العلماء المعارضين لسياستها في الجزائر مثال إبن الكبابطي والعناني فقد عارض إبن الكبابطي وبشدة إدخال اللغة الفرنسية إلى المدارس القرآنية عام **1843م** بالإضافة إلى قضية الأوقاف وقد نفي الشيخ العناني لنفس السبب وهو معارضته للسياسات التي استهدفت الدين الإسلامي ومؤسساته .

وقد تطرقنا أيضا إلى نفي العائلات المقاومة واخترنا ثلاثة نماذج نفي الشيخ الحداد والشيخ المقراني وعائلتيهما إلى كاليدونيا الجديدة بالإضافة إلى نفي أمير عبد القادر إلى طولون بعدها إلى سوريا ومماته بالمنفى والسبب الحقيقي وراء نفي هذه العائلات ومحاولة فرنسا الاستعمارية القضاء على مقاومات الشعبية في الجزائر .

الفصل الثالث : سياسة التهجير و انعكاساتها على الجزائريين

المبحث الأول : مفهوم التهجير والهجرة

المبحث الثاني :تهجير القبائل ووضعهم في محتشدات (قبيلتي العوفية و قبيلة أولاد رباح)

المبحث الثالث : التهجير القسري الخارجي لأعيان مدينة الجزائر

المبحث الرابع : انعكاسات سياسة التهجير على الجزائريين

المبحث الأول : مفهوم التهجير والهجرة

المطلب الأول: مفهوم التهجير :

أ/لغة : التهجير والتهجر، السير في المهاجرة، وتهجير فلان، أي تشبه بالمهاجرين، وتهجير مفرد مصدر هجر، وتهجير يتهجر تهجرا، فهو متهجر، وهو اسم مؤنث منسوب الى تهجير والتهجير مشتق من الهجرة[1]، وهجر فلان الى بلد آخر بالقوة من بلد الأصلي إلى بلد آخر .

فكلمة تهجير مشتقة من هجر يهجر تهجيرا فهو مهجر، قد ذكر إبن منظور الهجر ضد الوصول، وبابه نصر، هجر، يهجر، هجرًا، وهجرانا، أي حرصة[2] .

فالتهجير مفرد: مصدر هجرا هجر إلى، أي التهجير القصري عملية إبادة اليهود من خلال التهجير والتجويع وأعمال السخرة، وذلك عند النازية معنى سياسة تهجيرية سياسة إكراه وتشريد وإرغام على مغادرة مسكن أو بلد من جراء حرب أو نزاع مسلح أو فتنة سياسية " مخططات تهجيرية وتطهير عرقي"[3] .

كما حملت كتب اللغة العربية والمعاجم اللغوية بالعدد من الكلمات والمعاني التي توضح معنى كلمة التهجير منها الإبعاد، الترويج، النفي من مكان إلى مكان آخر بالقوة الجبرية .

---

[1]– عمر بلعربي، التهجير والهجرة الجامعية للجزائريين إلى دول المشرق العربي بين 1900/1830م " بلاد الشام والحجاز آنموذجا"، مجلة روافد للدراسات والأبحاث العلمية في العلوم الاجتماعية والإنسانية، مج7 (3)، ديسمبر 2023، جامعة باتنة 1، الجزائر، ص522 .

[2]– إبن منظور، لسان العرب، ج9، دار الحديث، القاهرة – مصر، 2003، ص638 .

[3]– أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، ط1، مج2، عالم الكتب للنشر والتوزيع والطباعة، القاهرة، 2008، ص2325 .

كما جاء في حديث نبوي :" أن تهجر ماكره ربك عز وجل، وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم :" الهجرة هجرتان، هجرة الحاضر، وهجرة البادي، فأما البادي، فيجيب إذا دعي ويطيع إذا أمر، وأما الحاضر فهو أعظمهما بلية وأعظمهما أجرا .

وإضافة إلى ذلك :" بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم لأربعين سنة، فمكث بمكة ثلاثة عشر سنة يوحى إليه، ثم أمر بالهجرة، فهاجر عشر سنين، فمات وهو إبن ثلاثة وستين، صلى الله عليه وسلم "[1] .

إن كلمة التهجير يراد به طرد الناس من بيوتهم أو قراهم أو بلادهم، فسرًا والقسر هو القهر على الكره .

إضافة إلى ذلك حسب القانون الدولي فهو إخلاء غير قانوني لمجموعة من الأفراد والسكان من الأرض التي يقيمون عليها، وهو يندرج ضمن جرائم الحرب وجرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية، وهذا التعريف جاء من المادة 49 من اتفاقية جينيف الرابعة لعام 1949م[2] .

في قول الله عز وجل :

«وَٱلرُّجۡزَفَٱهۡجُرۡ »[3] .

« فَالَّذِينَ هَاجَرُوا وَأُخْرِجُوا مِن دِيَارِهِمْ وَأُوذُوا فِي سَبِيلِي »[4].

---

[1]– أحاديث نبوية .

[2]– عدي حاتم عبد الزهرة المفرجي، التهجير القسري المصطلح والقانون، جامعة كربلاء، قسم التاريخ، 2021/8/15 .

[3]– سورة المدثر، الآية 5 .

[4]– سورة آل عمران، الآية 195 .

ب/اصطلاحا:

يعرف التهجير على أنه سياسة تتبعها دول الاحتلال أو أي جهة تابعة لها تنفيذ أعمال أو اتخاذ إجراءات غير قانونية ترمي إلى تغيير التركيبة السكانية لإقليم معين يخضع لها[1] .

أما التهجير يكون إجباري حيث يلزم فيه الفرد أو الجماعة بترك البلاد، أو الحي، أو ترك المنطقة التي يسكنها، لأنه يشكل خطرا من الأخطار[2] .

فالتهجير القسري الذي يعرفه القانون الدولي الإنساني على أنه الإخلاء القسري وغير قانون لمجموعة من الأفراد والسكان من الأرض التي نفذت منها وهو ممارسة مرتبطة بعملية تطهير والتهجير داخل الحدود الإقليم نتيجة نزاعات داخلية مسلحة أو صراعات طابع مذهبي أو عرقي، فالتهجير حالة وجود طرف يهدد مجموعة سكانية مختلفة بعدم بقاء في المنطقة أو المدينة باستخدام القوة والعنف[3] .

فالتهجير هو نوعاً من أنواع العقاب لفرد أو مجموعة بشرية، وهو ممارسة مرتبطة نوعا ما بالتخلص من فرد لغاية من غايات وهو إجراء يقوم به كثير من المتسلطين وأصحاب النفوذ من سلطة، وأحياناً يكون ضد فرض عمل عملا لم يوافق عليه سكان منطقة معينة بهدف من الأهداف كإخلاء أراضي المنفيين والمهجرين لنخبة من المواطنين أو التخلص من معارضة فكرية[4] .

---

[1]– عمر بلعربي، المرجع السابق، ص523 .

[2]– عبد المجيد شيخي، " الهجرة الجزائرية في مواكبة المقاومات"، أعمال الملتقى الوطني حول الهجرة الجزائرية إبان مرحلة الاحتلال (1962/1830م) منعقد بفندق الأوراسي، 31/30 أكتوبر 2006، وزارة المجاهدين، 2007، ص33 .

[3]– دلال صاق أحمد، النزوح وجرائم الحرب (الموصل) نموذجاً، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، مج26، ع8، 2018، ص569 .

[4] – بديعة غانم أحمد الطائي، المرجع السابق، ص13 .

فالتهجير لقد بدأ منذ الوهلة الأولى من الاحتلال الفرنسي حيث هجر العديد من الجزائريين من الجزائر إلى بلد آخر وذلك بسبب إجبارهم على ترك منازلهم في فترة الحرب والإقامة في المحتشدات التي أقيمت داخل الجزائر إلى غاية استقلال البلاد وهذا ما جاء في كتاب عمار بوحوش[1]، كما حدد في بداية الاحتلال الفرنسي مباشرة مع جماعة من الجزائريين الذين هاجروا إلى فرنسا أمثال عن ذلك حمدان خوجة، أحمد بوضربة حيث قامت الإدارة الفرنسية بتهجيرهم إلى فرنسا بالتأمر على الحكم[2] .

المطلب الثاني: مفهوم الهجرة :

أ/الهجرة لغة : هي مصدر فعل هجر، يهجر، هجرانا، هاجر القوم من دار إلى دار بمعنى ترك الأولى، وجعل الخروج من الأرض الى أرض، وهجرة الشيء يعني تركه[3] .

فكلمة الهجرة مشتقة من فعل هجر، يهاجر، هاجر عن خروج من البلاد سعيا وراء الأمن أو الرزق كثرت الهجرة إلى الخارج، الهجرة الوافدة الانتقال إلى بلد آخر بقصد المعيشية والإقامة فيه بصفة دائما[4] .

---

[1]–.عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من بداية ولغاية 1962م، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997، ص542 .

[2]– د. إدريس خيضر، البحث في تاريخ الجزائر الحديث (1962/1830م)، ج1، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران، 2006، ص296 .

[3]– بواب رضوان – حنك فتيحة، الهجرة غير الشرعية لدى الشباب الجزائري (تشخيص للأسباب الانعكاسات، الحلول)، مجلة الأكاديمية للبحوث في العلوم الاجتماعية، مج1، ع2، 2020/6/30، ص391.

[4]– د. أحمد مختار عمر، المرجع السابق، ص2326 .

قال الإمام الشيخ : كلمة " هاجروا " مأخوذة من الفعل الرباعي " هاجر" والإسم " هجرة " والفعل " هاجر"، وهجر غير هاجر، فقد يترك الإنسان مكان يقيم فيه فيكون هذا معناه " هجر" أي يترك وهو عن قلة وضيق تدفع إلى الهرب، إنما هاجر لابد أن يكون هناك تفاعل بين اثنين اتجاه إلى أن يهاجر[1] .

ب/الهجرة اصطلاحا :

هي ترك الموطن الأصلي إلى غيره من الموطن، وعلى المستوى الإنساني هي الانتقال البشر من موطن إلى موطن آخر ويستخدم في العلوم الاجتماعية بمعنى التحركات الجغرافية للأفراد والجماعات[2] .

«وَمَن يُهَاجِرْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يَجِدْ فِي الْأَرْضِ مُرَاغَمًا كَثِيرًا وَسَعَةً ۚ وَمَن يَخْرُجْ مِن بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكْهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ ۗ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا»[3].

ويعرفها إبن الأثير: الهجرة هجرتان: أحداهما التي وعد الله عليها الجنة في قوله سبحانه وتعالى : « إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَىٰ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُم بِأَنَّ لَهُمُ الْجَنَّةَ»[4] سورة التوبة، فكان الرجل يأتي للنبي صلى الله عليه وسلم ويدع أهله وماله ولا يرجع في شيء منه وينقطع بنفسه إلى مهاجره وتدل هذه العبارة على أن رجل آت إلى النبي صلى الله عليه وسلم ترك عائلته أمواله، ولا يعود إلى شيء مما تركه، هنا يظهر خلاصه الكمال في الهجرة وتضحيته في سبيل

[1]– محمد متولى الشعراوي، الهجرة النبوية، مركز التراث لخدمة الكتاب والسنة، المكتبة التوفيقية، د. س. ن، د. م. ن، ص41 .

[2]– عمر بلعربي، المرجع السابق، ص525 .

[3]– سورة النساء، الآية 100 .

[4]– سورة التوبة، الآية 111 .

دينه ورغبته في بدء حياة جديدة، وكان النبي كذلك يكره أن يموت رجل في الأرض التي هاجر منها[1] .

والهجرة الثانية : من هاجر من الإعراب وغزا مع المسلمين ولم يفعل كما فعل أصحاب الهجرة الأولى، فهو مهاجر وليس بداخل في فضل من هاجر تلك الهجر والمقصود بقوله : لا تنقطع الهجرة حتى تنقطع التوبة هذا هو وجه الجمع بين الحديتين وهنا يقصد بالهجرتين أي هجرة الحبشة وهجرة المدينة[2] .

كما أن هناك اختلاف في تعريف الهجرة بين دول العالم حيث نجد أن استراليا وألمانيا والولايات المتحدة تعرف الهجرة على أنها مغادرة البلد وإقامة في بلد آخر بصفة مستمرة أي بشكل دائم ونجد كذلك أن فنلندا والصين وإيطاليا ... تعرف الهجرة على ترك البلد بحثا عن عمل في الخارج، وإضافة إلى ذلك نجد فئة من الدول الأوروبية مثل سويسرا تنظر إلى التنقل بين الدول الأوروبية لا يعتبر هجر بل إن الهجرة هي فقط هي التي خارج المجال الدولي الأوروبي[3] .

المطلب الثالث: الفرق بين الهجرة والتهجير :

ولابد هنا من المقارنة بين الهجرة والتهجير، إذ يحصل في الأولى هي اختار فيها الفرد أو الجماعة مكان هجرته بنفسه[4]، الذين ينتقلون من الجنوب نحو الشمال بحثا عن حياة أفضل

---

[1]– محمد متولى الشعراوي، المرجع السابق، ص42 .

[2] – نفسه، ص43 .

[3]– عبد الحميد زوز، الهجرة ودورها في الحركة الوطنية بين الحربين (1939/1919)، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر، 1985، ص11 .

[4]– نزعي فاطمة، هاشمي الطيب، ظاهرة الهجرة الريفية وأسباب انتشارها وآثارها، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية – دراسات اقتصادية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، ص171 .

أغلبهم شباب[1]، فالإنسان عندما يهاجر يكون مدفوعا بأسباب طبيعية واقتصادية وسياسية واجتماعية تتوفر لذلك في ذلك الوقت درجة من المعرفة والطموح والقدرة على الهجرة فالمهاجر عندما يتخذ قرار الهجرة ليترك وطنه ويختار وطن آخر يكون مدفوعا بحافز قويا[2] .

فهو عملية انتقال الأفراد أو الجماعات من مكان إلى آخر، إنما يحدث وفق رغبة هؤلاء الأفراد بمحض إرادتهم دون أية ضغوط قسرية يتبناها أفراد أو جماعات أو حكومات أو منظمات، فالفرد أو الجماعة الحرية الكاملة في البقاء أو الانتقال تبعني ما تقتضيه مصلحتهم[3].

أما التهجير فعل النقيض من ذلك، فانتقال أفراد أو الجماعات يحصل نتيجة رغبة أو هدف تحمله فئة معينة ممثلة بحكومة أو منظمة أو حزب أو أي من التسميات الأخرى[4] .

وقد شاهد القرن العشرين هجرات إجبارية على نطاق واسع عقب الحروب التي شاهدتها بعض الأقاليم في العالم فخلال الحرب العالمية الأولى قدر حوالي ستة ملايين من البشر الذين هاجروا، ولكن التهجير الإجباري الكثير الذي شاهدته أوروبا حدث أثناء الحرب العالمية الثانية نجم عنها نحو 6 مليون تهجير من السكان من موطنهم الأصلي إلى أماكن أخرى[5] .

---

[1]– مداني ليلى، الهجرة القصرية واللجوء، إشكالات مفاهيميه وانعكاسا اللامساواة في حرية التنقل، مج3، ع2، جامعة بومرداس –الجزائر، 2021، ص238 .

[2]– د. فتحي محمد أبوعيانة، دراسات في الجغرافيا البشرية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1989، ص146 .

[3]– علي العبيدي، الهجرة اليهودية بين مفهوم الهجرة والتهجير دراسة سيسو تاريخية، مجلة الدراسات في التنمية والمجتمع، جامعة تلمسان، ص3 .

[4]– نفسه، ص3 .

[5]– د. فتحي محمد أبوعيانة، المرجع السابق، ص146/145 .

ويطلق على ذلك الهجرة القصرية أو الاضطرارية أو المخططة، أو القهرية القصرية يجبر فيها الأفراد أو الجماعات إلى انتقال من مناطق موطنهم الأصلي لأسباب كثيرة، طبيعية أو دفاعية أو عسكرية من أجل الحفاظ على أنفسهم أو سياسية... إلخ[1] .

إضافة فعندما تعجز هذه عن دفع فئات معينة للهجرة نحو الأماكن التي تحددها بالطرق والأساليب الاعتيادية تلجأ إلى البحث عن مصادر أخرى لدفعهم للهجرة كافتعال الحوادث الإرهابية، وهذا ما تراه واضحا في الأساليب التي اتبعتها الحركة الصهيونية في روسيا عام 1881م وخلال الحرب العالمية الثانية في ألمانيا وأوروبا الشرقية لتهجير اليهود نحو فلسطين، وبهذه الأساليب يكون المصطلح الأدق لمثل هذه العمليات هو التهجير الذي يسمى أحيانا (الهجرة الإجبارية) أو (التهجير الإجباري)[2] .

المبحث الثاني : تهجير القبائل ووضعهم في المحتشدات (قبيلتي العوفية ، وقبيلة أولاد رباح)

المطلب الأول: تعريف المحتشدات :

ظاهرة المحتشدات ليست وليدة القرنين 19 و 20 بل تعود لأزمنة ماضية وسابقة حتى أن بعض الباحثين يرجحونها إلى فترة التوسع الروماني لما بدأت في حصر ومراقبة سكان الأقاليم التي أخضعتها[3] .

---

[1]– عبد القادر القصير، الهجرة من الريف إلى المدن : دراسة ميزانية اجتماعية عن الهجرة من الريف إلى المدينة في المغرب، دار النهضة العربية، 1992، ص120–119 .

[2]– علي العبيدي، المرجع السابق، ص3 .

[3]– كمال قلالي، الهجرة، الحرك والمعالم الحضارية في الجزائر، سلسلة أعمال ملتقيات، مخبر الدراسات والأبحاث حول الهجرة والرحلة، الجزائر، 2009، ص165 .

ونجد أمريكا اللاتينية هي الأخرى قد مارست هذه السياسة فالإسبانية اتبعت سياسة تجميع الأهالي من الهنود الحمر عام **1573م** بغرض التحكم فيهم واستغلالهم في العمل المنجمي[1] .

أ/ لغة :

حشد، يحشد، حشدا، بمعنى حشد القوم أي جمعهم وجمع كلمة حشد هو حشود .

ومعنى الحشد هو التجمع التجمهر[2] .

ب/اصطلاحا: وهناك اختلاف بين المؤرخين حول هذا المصطلح، عبارة عن مستوطنات أقامها الجيش الفرنسي ليحشر فيها الجزائريين ويتم إسكانهم فيها بالقوة وتقع بالقرب من الثكنات العسكرية للجيش الفرنسي[3] .

ويضيف الرشيد الزوبير بقوله : أن هذه المحتشدات تحاط بأسلاك شائكة وتحرصها أبراج مراقبة لمراقبة تحركات الأهالي لمنع توصلهم مع المقاومين والثوار ولهذا المحتشدات مدخل ومخرج واحد[4] .

---

[1]– مرجع نفسه، ص166 .

[2]– عبد المالك مرتاض، دليل مصطلحات ثورة التحريرية (1962/1954م)، منشورات المركز الوطني والبحث في الحركة الوطنية، الجزائر، د. ت، ص29 .

[3]– نور الدين مقدر، المحتشدات الفرنسية خلال الثورة، مجلة الدراسات، مج7، ع1، جامعة المسيلة، 2020، ص11 .

[4]– رشيد الزبير، جرائم الاستعمار الفرنسي خلال الثورة التحريرية وموقف المثقفين الفرنسيين منها، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، الجزائر، 2013/2012، ص147 .

المطلب الثاني: تهجير القبائل ووضعهم في المحتشدات :

شهد التاريخ الجزائري عبر مراحله المتعددة صفحات سوداء من الظلم والاستبداد خاصة الفترة الأولى من الوجود الفرنسي بالجزائر فقد اتسمت هذه الفترة بالقمع والتنكيل بالمقاومين ومن أبرز وأبشع الجرائم التي مرت على الجزائر مأساة قبيلة العوفية**1832م**حيث تم تطويق القبيلة من قبل الجنود الفرنسيين في الليل وقتل معظم سكانها أما قبيلة أولاد رياح فقد واجهت هي أخرى قمعا مشابها سنة **1835م** حيث لجاء سكان القبيلة فارين من الجيش الفرنسي لمغارة الفرنسيين فتم إشعال النار عن مدخل المغارة مما أدى إلى خنق وقتل الجميع .

وعليه يتضح لنا أن أرض الجزائر كانت مسرحا لصراعات وإبادات جماعية قبل الثورة التحريرية.

أ/إبادة قبيلة العوفية في وادي الحراش 1832م :

في ليلة الخامس من أفريل سنة **1832م**قام الدوق دي رفيغو وجنوده بالتعدي على قبيلة العوفية وقتل وذبح كل سكانها أثناء نومهم[1] والسبب في ذلك هو فشل القوات الفرنسية في التصدي لمقاومة ابن زعمون وسيدي سعدي سنة**1830م** وخاصة بعد الانتصار الذي حققه في البليدة والمدية وخلال صيف **1831م**خاصة بعد الانتصار الذي حققه في البليدة والندية وخلال صيف 1831 هاجمت قوات إبن زعمون المراكز الفرنسية الأمامية وقامت بإشعال النيران في حصاد المزرعة النموذجية حوش حسن باشا قرب وادي الحراش[2] مما اضطر الفرنسيين إلى الاستعانة بخدمات محي الدين الصغير بن مبارك لمكانته في منطقه متيجة ليتوسط لهم مع المقاومين وفعلا فقد تم تعيين محي الدين الصغير أغا للعرب من قبل بروتوزين وتم إبرام اتفاق بين الطرفين يقضي بعدم قيام الفرنسيين بأية محاولة لمد نفوذهم خارج منطقة الساحل مقابل

[1]– أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، المرجع السابق، ص50.

[2]– أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث، المرجع السابق، ص87 .

تزويدهم بمواد التموين والعلف والأشياء الأخرى[1] وقد هدأت الأوضاع إلى غاية تعدى الفرنسيون على قبيلة العوفية سنة **1832م** وإبادتها عن بكرة أبيها وإعدام شيخها الربيعة، فقام الشيخ السعدي التجول بين القبائل ودعوتهم لمقاومة الاستعمار والثورة عليه، وعندما علم القائد العام الفرنسي بالتحركات السعدي بين القبائل وانضمام شيوخ القبائل للثورة قرر القضاء عليها[2] .

وبمجيء زفيغو للجزائر حصل الجيش الفرنسي على إمدادات معتبرة وأول ما قام به عام **1831م**هو إنشاء عدة معسكرات في محيط مدينة الجزائر لإعادة الأمين لضاحيتها[3] متبعا بذلك السياسة عدائية وتعسفية أثارت مشاعر المسلمين فأقدم على إزالة مقبرتين للمسلمين جزائريين وذلك تعدى على حرمة الموتى وديانتهم والأعراف المتداولة وهذا الفعل الشنيع جعل البعض يرى أن سياسته اتجاه الجزائريين كانت غير حكيمة[4] .

فالهدف الأساسي هو القضاء الجزائريين وهذا ما أكده فرحات عباس من خلال كتابه ليل الاستعمار عن المؤرخ فوتبي يقول :" اختفى الأهالي في الفترة الأولى من الاحتلال لأننا أرغمنا العرب على الإخلاء من أراضيهم أننا بفعلنا هذا أرسلنا أسس الاستعمار ويجدر بنا أن نعترف بشجاعة بما ارتكبناه من جرائم "، وحسب حمدان خوجة فإن الحادث المأساوي لقبيلة العوفية هو مجيء مبعوثي فرحات بن سعيد إلى رفيقوا بهدف التحالف ضد الحاج أحمد باي بحكم الصراع القائم بين الزعمات في الزاب الشرقي[5] .

---

[1]– قنان جمال، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص108 .

[2]– أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث، المرجع السابق، ص89 .

[3]– غانم بودن، مذبحة العوفية بوادي الحراش 1832 الظروف والتداعيات، مجلة العصور، مج21، ع2، المركز الجامعي تيبازة، الجزائر، 2022، ص278 .

[4]– غانم بودن، مذبحة العوفية، المرجع نفسه، ص278 .

[5]– عثمان بن حمدان خوجة، المرأة، المصدر السابق، ص40–42 .

ب/إبادة قبيلة أولاد رياح 1845م :

انتهجت الإدارة الاستعمارية سياسة إرهابية لا علاقة لها بالإنسانية ارتكبت من خلالها أفضع الجرائم من ضد الأهالي الجزائريين في مذبحة غار الفراشيش بالظهرة واحدة من المجازر التي ارتكبتها فرنسا في الجزائر .

وقعت معركة كبيرة في يناير **1845م** بناحية الظهر شاركت فيها كل من القادرية والرحمانية والدرقاوية والطبية بفروعها وكانت قبيلة أولاد رياح التي تقطن جنوب تونس قد شاركت هي الأخرى في هذه المعركة[1] .

وكون هذه المنطقة استراتيجية بين عمالتي وهران والجزائر فقد قدمت أولاد رياح خدامات عديدة للمقاومة الشعبية خاصة مقاومة الأمير عبد القادر ومقاومة بومغرة وهذا ما جعل الحاكم العام بيجو يضع خطة للقضاء عليها[2] .

وقد حدد محفوظ قداش معالمها من خلال وضع رسم تخطيطي لها[3] فهي تقع في أقصى الحدود الشرقية، الشمالية للعمالة وهران ما بين البحر المتوسط وبحر الشلف وعمالة الجزائر .

وفي يوم **17 يونيو 1845م** فر سكان قبيلة أولاد رياح إلى مغارة وكان عددهم أكثر من ألف شخص رجالا ونساء وأطفال مع حيواناتهم وبعد مضي اليوم الأول دون خروج أي أحد وبحلول الليل جلب العقيد بليسي تعزيزات الجيش وضاعف إشعال النار[4] في فوهة المغارة وإغلاق جميع

---

[1]– أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، المرجع السابق، ص 228 .

[2]– بليل محمد، محرقة غار الفراشيش بأولاد رياح، مجلة العصور الجديدة، ع6، عدد خلص بخمسينات الاستقلال، ص57 .

[3]– محفوظ قداش، جزائري الجزائريين، المرجع السابق، ص78 .

[4]– أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص228 .

منافذها وإضرار النار فيها دليل على أنها جريمة مكتملة الأركان والدليل على ذلك هو الرسالة التي بعثها المارشيال بيجو إلى العقيد بيليسي[1] .

في تاريخ **11جوان1845م** يشجعه فيها على القيام بأعمال وحشية في حق الأهالي الجزائريين وأمره بإحراق القبيلة كاملة وخنقها بالنار كالثعالب والاقتداء بكافنيك الذي أبد قبيلة الصبيحية .

وقد رددت بعض الجرائد الفرنسية بهذه الجريمة اللاإنسانية التي أبادت قبيلة بأكملها داخل مغارة لجأت للاحتماء خوفا من الجيش الفرنسي الذي كان يضمر كل شيء ويحرق الأخضر واليابس[2].

إلى أن المارشال سولت دافع عن العقيد بليسي وقال لو أنه كان مكانه لفعل أكثر من ذلك كما هنا بيجو على هذا الفعل الشنيع فكانت الجودة العارية مستلقية في كل مكان بكل الأوضاع التي تدل على الألم إلا أنهم لم يستسلموا وقاوموا[3] .

وبهذا فإن السياسة التي طبقتها الإدارة الاستعمارية في الجزائر من أساليب وحشية وتقتيل للأطفال والنساء والشيوخ وإحراقها للمدن والأرياف لم يزد الجزائريين إلا قوة وصبرا وعزيمة للبقاء في أرضهم وهذا ما أكدته لنا هذه القبائل[4] .

---

[1]– كوسة جميلة، جريمة إبادة قبيلة أولاد رياح عام 1845، مج20، ع2، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة 1، ص392 .

[2]-كوسة جميلة، المرجع نفسه، ص397 .

[3]– عبد العزيز فيلالي، جرائم الجيش الفرنسي في مقاطعتي الجزائر وقسنطينة 1850/1830م، دار الهدى للنشر، الجزائر، 2012، ص41 .

[4]– عبد العزيز فيلالي، المرجع نفسه، ص41 – 42 .

المطلب الثالث: أوضاع الجزائريين داخل المحتشدات :

المحتشدات لم تكن كسياسة ممنهجة قبل عام **1954م**إلى أن ذلك لا يعني عدم وجود محتشدات قبل هذه السنة فقد تم تهجير العديد من الثوار والمدنيين الجزائريين من قراهم الأصلية.

أما بالنسبة للحياة داخل هذه المحتشدات فالأهالي الجزائريين كانوا يعيشون في أوضاع مأساوية وغير إنسانية نتيجة الحشد في عملية الترحيل أو التجميع كانت غير مدروسة وغير منظمة مكان هناك اختلاط بين الإناث والذكور أي أنه لم يكن هنالك فصل بين الأفراد حسب الفئة والجنس[1] .

فالتركيبة السكانية لهذه المحتشدات الغالبية أطفال وشيوخ وهذا ما تؤكده بعض الدراسات إذ أن في أحد المحتشدات قد بلغ عدد الأطفال 900 من مجموع 1200 وفي محتشد آخر بالغ 1860 طفل وفي حين لا يتعدى نسبة 40%[2] .

وسكنوا الأكواخ من القش والطين يخدعون على الدوام إلى إجراءات قاسية تمس بالكرامة الإنسانية .

ضف إلى ذلك حرمانهم من المواد الغذائية فقد كانت الأراضي الفلاحية والمواشي مصدر قوتهم (مصدر الغداء) .

أما بالنسبة للوضع الصحي فإن الحالة الصحية لسكان المحتشدات قد تدهورت بسبب تفشي العديد من الأمراض[3] .

---

[1]– كمال فيلالي،الهجرة والحراك، المرجع السابق، ص172 .

[2]– كمال فيلالي، المرجع نفسه، ص172 .

[3]– نور الدين مقدر، المحتشدات في الفرنسية بالجزائر خلال الثورة، المرجع السابق،ص18–19.

ويقول منتانيك :" لا يمكن تصور ما فعلناه بأولئك السكان المساكين لقد حرمناهم مده أربعة أشهر من كل وسائل العيش فلم يتمكنوا من حصاد قمحهم وأخذنا منهم مواشيهم "[1] .

كما طبقت كل أنواع التعذيب في حق الأسرى من عقوبات بالعصي والسيوف والبنادق والسلاسل وقضبان الحديد والتجويع لحد الموت وقطع بعض الأعضاء من الجسم كالرؤوس والأذان .

ولم يمنع حتى الأموات من بشاعة المستعمر الفرنسي فقد تم التعدي على قبور الموتى القدماء ومنهم الجدد فكانوا ينبشونها ويستخرجون منها الجماجم والعظام وبقايا الأعضاء يبيعونها للأشخاص المسافرين فرنسا ليتم تحويلها إلى فحم حيواني[2] .

وقد دافع توكفيل في البرلمان عن شدة الأعمال الوحشية فقال :" أن هذه الأمور مؤسفة حقا، لكن كل من يريد محاربة العرب يجد نفسه مضطرا للقيام بها "[3] .

المطلب الرابع: الآليات الفرنسية اتجاه القبائل المهجرة :

عملت الإدارة الفرنسية جاهدة لتحطيم القوة التنموية للمقاومة الشعبية من خلال تطبيقها مجموعة من الآليات والإجراءات لتوطين معمرين وتهجير العنصر الجزائري أو بصيغة أخرى لإبادة الجزائريين .

1- معاقبة كل من يحمل السلاح ضد فرنسا بالمنطقة العسكرية أو تحريض السكان على التسلح ضد السلطة العليا مثل صدوق بلحاج وشركائه المعتقلين بالمؤسسة وآخرين غيره[4] .

---

[1]- عبد العزيز فيلالي، جرائم الجيش الفرنسي في مقاطعتي الجزائر وقسنطينة، المرجع السابق، ص42 .

[2]- عبد العزيز فيلالي، المرجع نفسه، ص ص 44-45 .

[3]- عبد العزيز فيلالي، المرجع نفسه، ص46 .

[4]- عبد الحميد زوز، نصوص وثائق في تاريخ الجزائر المعاصر 1830- 1900م، طبعة منقحة ومزيدة، موفم للنشر، الجزائر، 2010، ص192 .

2- واصلت الإدارة الاستعمارية سياستها الجائرة اتجاه الجزائريين من خلال تفقيرهم ومصادرة أخصب أراضيهم ومنحها للمعمرين الأوروبيين وأصبح الجزائريين غرباء في أملاكهم ففي سنة 1842 منحت للأوروبيين 105000 هكتار من أخصب الأراضي الفلاحية وقامت بمصادرة 60000 هيكتار من أراضي متيجة لسبب عدم تقديم الوثائق التي تثبت ملكيتهم في الوقت المناسب[1] .

3- إتباع سياسة الأرض المحروقة إتجاه الأهالي الجزائريين أدت إلى حدوث مجاعة سنة **1868/1867 م** بالإضافة ظهور الجراد الذي أدى هو الآخر إلى هلاك الزرع والخضر وانتشار الأمراض كالكوليرا والتوفيس[2] .

4- الاستيلاء على أملاك البايلك (أملاك الدولة العثمانية) بقرار 8 **سبتمبر 1830م** وإضافة إلى عمليات إرهابية وقتل جماعي والسجن وتجويع للسكان[3] .

5- وضمت أيضا أملاك الأوقاف الإسلامية والمؤسسات الدينية وهذا تعدي على الدين الإسلامي فقد سلمت العديد من المساجد إلى الطوائف المسيحية وعملت على ربط الدين بالإدارة الفرنسية مباشرة والسيطرة على رجال القضاء وشيوخ الطرق الصوفية وهذا محاولة لتنصير الجزائريين[4] .

6- فرض الضرائب[5] وهي أخطر المشاكل التي واجهت الجزائريين لأنهم خدعوا لنظام ضرائبي خاص فهم يدفعون الضرائب الفرنسية بالإضافة إلى ضرائب العربية وهي تشمل الأرض والثروة

---

[1]- عمار عمورة، موجز في تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص118 .

[2]- عمار عمورة، المرجع نفسه، ص119 .

[3]- مقلاتي عبد الله، الموجز في تاريخ الجزائر 1954/1830م، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014، ص107 .

[4]- مقلاتي عبد الله، المرجع نفسه، ص112 .

[5]- الملحق رقم 10 .

الحيوانية والمساكن فقد بالغ ما يدفعون جزائري من الضرائب العربية سنة **1860م** حوالي 12 فرنك سنويا في حين أنه في أيام الأمير عبد القادر لا يزيد عن فرنك واحد ففي سنة **1846م** بلغت الضرائب العربية 5 ملايين فرنك[1] .

7- قانون التجنيد الإجباري 1912 جندة فرنسا ما يزيد عن 400 ألف جزائري للحرب ولخدمة أغراض فرنسا في المصانع والمزارع والمناجم فقد عانت الجزائر من هذه الحروب فقد قتل الآلاف من أبنائها[2] .

8- تهجير سكان الألزاس واللورين من فرنسا إلى الجزائر ومنحهم سنة**1870م** مائة ألف هكتار محاولة منها لتوطينهم إلى أن هجرة هؤلاء المنفيين من بلادهم كانت فاشلة[3] .

9- صرامة النظام الغبي فكل من يتخذ حجر أو رمل أو معدن صالح للوقد تجرى عليه خطية يتعين عليه دفعها حسب ما يأتي[4] وأصدر الماريشال بيجو قانون بعدم السماح للقبائل الرعوية التي تقطن بجانب الغابات إشعال تلك النيران بالقرب من الغابات واتهمهم أنهم السبب في تلك الخسائر وأن مصير كل من يشعل النار هو السجن والتهجير القسري بالإضافة إلى غرامات مالية وفي سنة 1845 تعلن الإدارة الفرنسية في الجزائر أن جميع الغابات ملك للدولة الفرنسية[5].

---

[1]- مقلاتي عبد الله، الموجز في تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص110.

[2]- يحى بوعزيز، سياسة تسليط الاستعماري، المرجع السابق، ص45 .

[3]- شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصر، المرجع السابق، ص86 .

[4]- عبد الحميد زوز، نصوص ووثائق، المرجع السابق، ص203 .

[5]- فؤاد عزوز، التشريعات العقارية الفرنسية في الجزائر خلال الحكم المدني، مج1، جامعة الأمين دباغين سطيف، 2019، ص306 .

المبحث الثالث : التهجير القسري الخارجي لأعيان مدينة الجزائر

خلال السنوات الأولى للاحتلال الفرنسي للجزائر (1833/1830) السلطات الاستعمارية بتهجير قسري لأعيان مدينة الجزائر وذلك ضمن الإستراتيجية تهدف إلى القضاء على أي مقاومة محتملة من النخب المحلية، على الرغم من استفادة احتلال من خدمات هؤلاء الأعيان، لأن السلطات كانت تخشى من تأثيرهم السياسي والاجتماعي، فأخذت تخطط للتخلص منهم وإبعادهم إلى فرنسا لمراقبة تحركاتهم ومنعهم من تنظيم أي نشاط معارض ومن بين أعيان الذين تم تهجيرهم حمدان بن أمين السكة، أحمد بوضربة، حمدان بن عثمان خوجة .

أ/تهجير حمدان بن أمين السكة إلى فرنسا :

كان حمدان بن أمين السكة[1] "المدعو بوركايت" قبل الاحتلال الفرنسية يعمل في منصب أغا العرب وهو من المناصب المهمة والحساسة، حيث كان مسئولا عن صرف النقود بمقادير مضبوطة، وذلك تبعا حاجات الإيالة، وكان في حقيبته 50 رطلا من الذهب اشتراها ليضعها في خزينة الدولة ويؤخذ مكانها مبلغ مالي في حين أن خزينة الدولة كانت تحتوي على 10 أرطال من الذهب من قبل[2]، ومن هنا نلاحظ أن الصلاحيات الممنوحة لحمدان بن أمين السكة جعلته أمينا على أهم مؤسسة في الأيالة الجزائر وذلك بسبب وفائه وبعد احتلال الجزائر قام " دي بورمون " قائد القوات الفرنسية باستدعائه عنده ليستفيد منه لكنه كان يحسن التكلم باللغة الفرنسية وله دراية بالإدارة .

---

[1]– أحمد أمين السكة، هو الموظف الذي يسهر على مراقبة صرف النقود وتقدير قيمة المجوهرات تحديد الاحتياجات المالية للإيالة، يساعد في هذه المهمة عاملين وغالبا ما يكونان من اليهود، إذا يمثلان وزير المالية، أنظر: عمار عمورة، الجزائر بوابة التاريخ (ما قبل التاريخ إلى 1962م)، ج2، المرجع السابق، ص139 .

[2]– حمدان خوجة، المصدر السابق، ص179 .

*** تعيين حمدان بن أمين السكة أغا العرب :**

بعد الحملة الفرنسية على الجزائر كان حمدان بن أمين السكة يعيش حياة بؤس وشقاء بسبب إفلاسه ولأن سياسة النهب المنتهجة من طرف الجنود الفرنسيين أدت إلى إفلاس غالبية سكان الجزائر، حيث كان أحمد بن أمين السكة يرغم في تعويض ما خسره أثناء نزول الحمل، وقربه من صديقه " أحمد بوضربة " عاد عليه بالفائدة، حيث هذا الأخير توسط أمين السكة لدى " دي بورمون " بمنحه منصب أغا العرب، وقد ذكر بعض الفرنسيين أنه لم يكن قادرا على تحمل المسؤولية، وهذا ما أدى بالجزائريين أنه لم ينظر من الكثير لأنه يتميز بالشجع وخدمة مصالحه الخاصة فقط وهدفه جمع الأموال وقد اتهموه أنه مستعد أن يبيع خدماته لكل من كانت مصالح لديه، لكن في مؤرخ يسمى " بول أودال" قد قدم صورة مخالفة تماما له، حيث بين فيها أن حمدان بن أمين السكة إنسانا محترما يتميز بذكاء، وأن وضعيتهم مادية كانت جيدة، واعتبرهم مسئولا ملتزما بمهامه، بعيد عن كل مظاهر الفساد[1] .

وبعد تعيين حمدان بن أمين السكة أغا العرب من طرف الجنرال كلوزيل فقد اصطحابه معه خلال حملته على مدينة المدية لأنه كان بمعرفة جيدة في كل ما يحدث في المناطق القريبة من العاصمة، ومن جهة أخرى قد قدم هذا الأخير تقرير يوضح فيه تعسفات مصطفى " باي التيطري " (بومرزاق) ضد سكان البايلك وكذلك المراسلات التي كتبها لصالح القضية الفرنسية قد أفادتهم كثيرا وساعدتهم في القيام بحملة عسكرية على المدية[2] .

غير أن ما يؤكده أغلب الكتابات التي تناولت " حمدان بوركايب " أنه كان متورطا في عدة قضايا مشبوهة خلال فترة توليه منصب أغا العرب، كان هي يميل إلى أفكار صديقه أحمد

[1]– العربي عمر– قارة فاطمة، نماذج عن التهجير القسري للأعيان مدينة الجزائر من طرف الاحتلال الفرنسي (1833/1830م)، مجلة الدراسات التاريخية، مج11،ع1، 2023، ص407 .

[2]– حمدان خوجة، المصدر السابق، ص215 .

بوضربة بإعادة الحكم العثماني وفق المنظور الفرنسي، وهذا ما جعل الإدارة الفرنسية تتخوف منه وتشكك في ولائه، حيث قامت بمراقبة كل تحركاته ولقاءاته[1] .

*مصادرة أملاك حمدان بن أمين السكة وتهجيره إلى فرنسا :

إن تولي حمدان بن أمين السكة منصب أغا العرب من طرف الفرنسيين لم يكن بالأمر السهل، هذا ما جعله يتعامل بكل حذر مع الجزائريين حيث أنه عجز في كثير من الأحيان صعوبة التعامل مع قضايا واجهته لأن الجزائر لم تكن في استقرار سواء داخل العاصمة أو خارجها، وبعد خروج كلوزيل من حملته على المدية ترك كل الأمور في يد أمين السكة لكن هذا الأخير فشل في فرض الاستقرار بين المدية والجزائر العاصمة، إذ كان المقاومون الجزائريون أن يقضوا على الحامية الفرنسية الموجودة في البليدة وبعدما رجع كلوزيل من المدينة عزل حمدان بن أمين الذي لم تعد نفوذه لأية فائدة في إنجاح مثل هذه الحملات الداخلي ولم يكتفي بذلك وجه له وجه من بينها عدم تسديد الديون المتراكمة عليه والتقاعس في أداء مهامي هذا ما جعل إدارة الفرنسية تلقي القبض عليه وتضعه في السجن[2]، ولم يخرج منه إلا بعد أن دفع مبلغ **132,000 فرنك**[3] .

وقد قامت السلطات الفرنسية بالاستيلاء على بعض أملاكه، وفي هذا الأثناء كانت السلطات بالاستيلاء على مصادرة جميع ممتلكات الجزائريين وتحويلها لصالح الجيش الفرنسي، لكن أحمد بن أمين عرض عملية المصادرة، وبسبب ذلك وجد نفسه أمام القضاء الفرنسي بعد التهم التي ألصقت به حول حيازة أملاك بصورة غير قانونية وحكم عليه **29 مارس1831م** بغرامة مالية قدرت 100000بوجو، وبعده تم استدعائه توجه إلى باريس لكي استرداد بعض أملاكه،

---

[1]– العربي عمر – قارة فاطمة، المرجع السابق، ص207 .

[2]– حمدان خوجة، المصدر السابق، ص220–221 .

[3]– حميدة عميراوي، دور حمدان خوجة في تطور القضية الجزائرية (1827/1840م)، ط1، دار البعث، قسنطينة، الجزائر، 1987، ص229 .

لكن هذا الأمير قد ارهن أمين السكة خاصة المحاكمات التي كانت بينه وبين "سلمون" حول الأملاك والعقارات، حيث أجبر أمين السكة على دفع مبلغ 32,000 فرنك في مرة أولى و 9000 فرنك في المرة الثانية[1] .

وفي **1832م** قام ذوق روفيغو إصدار قرار بتهجير حمدان بن أمين السكة إلى فرنسا بسبب أنه يخطط لعودة الحكم الإسلامي إلى الجزائر وقد هجر على سفينة حربية فرنسية متجهة إلى فرنسا عند وصول هناك اجبره " ذوق رورو فيغو" بالبقاء في باريس وعدم مغادرتها[2].

ومن هنا نستنتج أن رغم المعاناة والمتاعب التي مر بها حمدان أمين السكة في الجزائر خاصة بعد ان تعرض للتهجير جعلته يفكر في الاستقرار وتأسيس أسرة في مكان تهجيره وبقي مقيما في باريس واستحالة عودته إلى الجزائر إلى أن توفي سنة **1834م**[3] .

يمكن قول أن حمدان بن أمين السكة كان أول أعيان مدينة الجزائر الذين مسهم قرار التهجير والأبعاد.

ب/تهجير أحمد بوضربة :

ومن بين الأعيان الذين تعرضوا للتهجير القسري والإبعاد خارج الجزائر "أحمد بوضربة" الذي كان من أهم الشخصيات الفاعلة في إدارة الاحتلال الفرنسي بالجزائر .

*علاقة أحمد بوضربة بالفرنسيين :

لقد حضي أحمد بضربة بثقة من طرف دي بورمون هذا ما جعله يعينه عضوا في البلدية، مساهمة أحمد بوضربة في تهجير وإبعاد الأتراك حيث كان يحقد ويبغض عليهم، حيث حذر

---

[1]– ملحق رقم 11 .

[2]– حمدان خوجة، المصدر السابق، ص188 – 221 .

[3]– حمدان خوجة، المصدر نفسه، ص188 .

دير بورمون أحمد بوضربة بأنهم يشكلون خطر على الفرنسيين، كان هذا الأخير يعرف كيف يتعامل مع الفرنسي لأنه يمتلك فكر رازين وسلوك مرموق، من خلال ذلك حفظ على مكانته سواء مع دي بورمون أو كلوزيل، لكن ممارسة القاعدة المتعاقين على الجيش الفرنسي جعلته يتراجع على طموحه وينضم إلى فكرة عودة الحكم الإسلامي[1] .

وأن تعاون أحمد بوضربة مع الفرنسيين سهل عليهم كثير من الأمور بما في ذلك معرفة أمور إدارة الداي وأمور دولته ومعرفة القصبة جيداً، بهذا سوف تحل مشاكل الفرنسيين، ومن المؤكد أن أحمد بوضربة كان يعرض خدماته دون مقابل فالقضية كلها مبنية على مبدأ الأخذ والعطاء وكانت غايته زوال السلطة الأتراك وإقامة سلطة محلية يكون رئيسها رافضا لسيطرة الفرنسيين ومتخوفا منها[2] .

وأن المبادرات التي أقدم عليها أحمد بوضربة كانت تتأرجح بين جانبين أولهما تحقيق مأرب وطموحاته الشخصية كالحصول على مناصب ترتقي بها الجزائر أما الجانب الثاني منحصر في الدفاع عن وطنه وأبنائه، وهذا ما سيؤثر على علاقته بالفرنسيين حيث بدأو يشكون فيه، ويتهمونه بالعمل لصالح المقاومة الجزائرية، خاصة في تأكيد رغبته في إنشاء نظام حكم إسلامي متطور[3]، وهذا ما أدى إلى عزله والتضييق عليه، وبعد تعيين " دوق رور فيغو" قائد للقوات الفرنسية اتصل به أحمد بوضربة أخبره أنه عمل السلطة الفرنسية منذ الأيام الأولى للاحتلال، كان هدفه من هذه المراسلة نيل الخطوة من القائد الجديد للقوات الفرنسية[4] .

---

[1]– العربي عمر – قارة فاطمة، المرجع السابق، ص409 .

[2]– بتصرف عمار حمداني، حقيقة غزو الجزائر، تر: لحسن زغدار، د. ط، دار ثالة، الجزائر، 2008، ص239 .

[3]– حميدة عميراوي، المرجع السابق، ص156 .

[4]– حميدة عميراوي، المرجع نفسه، ص112 .

ويمكن أن نستنتج أن مساعي أحمد بوضربة قد فشلت، وقد وجهت إدارة الاحتلال الفرنسي تهم له من بينها تزعم لجنة المغاربة من أجل دعوة الحكم الإسلامي إلى الجزائر، وهذا ما جعله القائد العام يضعه تحت الرقابة، يراقبون كل تحركاته ولقاءاته، فاعتبروه الفرنسيون حلقة خطر عليهم، ولهذا أصدر قرار تهجيره إلى فرنسا ولكنه لم يتقبل هذا القرار واعتبره إجحافا في حقه[1]، ولهذا عبر حمدان خوجة عن عزل أحمد بوضربة وتهجيره بقوله :"... على الرغم من أنني لا أتفاهم مع أبي ضربة فإنني أنصفه عندما أقول بأن الاتهامات الموجهة له خاطئة، أنه لم يكن أبدا إلى أي جانب العرب والقبائل ضد الفرنسيين، أنه لمن المدهش أن يصدق السادة الولاة الأكاذيب وأكثر من ذلك دهشة أن يطالب بوضربة بالعدالة ولا يحصل عليها في بلد فرنسا"[2]، وبمجرد وصوله إلى فرنسا طلب العدالة من الحكومة والبرلمان الفرنسي، لكن آماله خابت .

ولم يحصل " أحمد بوضربة " على العدالة أو العفو من طرف الدولة الفرنسية بسبب ذلك التقرير الذي كتبه الدوق " درور فيغو" وأرفقه بوثيقة تهجيره، فقد أورد فيها أن بوضربة كان يحضر رفاقه الجزائريين وبعض الأندلسيين المقيمين في الجزائر للقيام بمقاومة ضد الفرنسيين، خاصة وأن جميع الأدلة تشير إلى دعمه للمقاومة الوطنية[3] .

ج/تهجير حمدان بن عثمان خوجة :

يعتبر " حمدان بن عثمان خوجة " من أبرز أعيان مدينة الجزائر، فقد تقلد عدة مناصب في إيالة الجزائر، وكان له دور فعال بعد الاحتلال الفرنسي .

***علاقة حمدان بن عثمان خوجة بإدارة الاحتلال الفرنسي :** يعد حمدان بن عثمان خوجة من الشخصيات النادرة التي برزت مع مطلع الاحتلال الفرنسي من خلال التعاطي

[1]– العربي عمر – قارة فاطمة، المرجع السابق، ص410 .

[2]– حمدان خوجة، المصدر السابق، ص255 .

[3]– العربي عمر – قارة فاطمة، المرجع السابق، ص410 .

السياسي مع الأحداث والدفاع عن القضية الوطنية بقلمه والتنقل بين السياسة فقد خاطب الفرنسيين بلغة الضمير والعقل والحضارة لمراجعة عدوانهم وظلمهم[1] .

بمجرد نجاح الحملة الفرنسية على الجزائر لقد حضي حمدان خوجة بمكانة خاصة من الفرنسيين، وقام دي بورمون ترأسه المجلس البلدي ليكون همزه وصل بينه وبين الشعب الجزائري بحكم إتقانه للغة الفرنسية وأكلت له مهمة الإشراف على الأوقاف والحبوس[2] .

فقد أوكلت لهمهمة الإتصال بزعماء المناطق التي لم تتمكن القوات الفرنسية من السيطرة عليها وقد قاد إتصالات مع أحمد باي (باي قسنطينة) إلى باي تيطري (بومزراق)، كما كانت له مراسلات مع الأمير عبد القادر وبقي على إتصال به حتى تم تهجيره إلى باريس[3] .

فعلاقة حمدان خوجة مع الفرنسيين طبعا عليها المصلحي حيث استفادت الإدارة الفرنسية من مكانته سواء اجتماعية أو العلمية الثقافية، وحاولت أن تجعله مساعدها في إدارة شؤون الجزائر، ونفس الوقت استغل حمدان خوجة مكانته التي حضي بها من طرف الفرنسيين ووظفها في أبناء وطنه، لأنه رافضا ومعارضا للظلم الذي يعانيه الشعب الجزائري على أيدي الغاصب المحتل وهذا ما ترجمه لآلامه في هذه الجملة التي سجلها في كتابه (المرأة) :" إن أبناء الآلام التي يقاسيها أبناء وطني لتصك مسامعي من حين إلى أخر، وهي التي دفعت بي أن أجدد شجاعة بعض التعساء منهم..."، وقد سجل الأعمال التعسفية والجرائم البشعة التي ارتكبها المحتل

---

[1]– حميدي أبو بكر الصديق، القضية الجزائرية في الخطاب السياسي لحمدان بن عثمان خوجة بعد الاحتلال الفرنسي للجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، ع13، ديسمبر 2017، جامعة المسيلة – الجزائر، ص273 .

[2]– صبرينة شيبرة، حضر مدينة الجزائر وموقفهم من الاحتلال الفرنسي (1848/1830)، مذكرة ماستر، شعبة تاريخ، قسم العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014/2013، ص40.

[3]– محمد الطيب عقاب، حمدان خوجة رائد التجديد الإسلامي، د. ط، منشورات وزارة الثقافة، 2007، ص33– 36 .

الفرنسي[1]، وقد أدرك حمدان خوجة أن تلك الأعمال التخريبية التي كان الحكام الفرنسيون يقومون بها من تدبير اليهود[2]، ورغم المناصب التي كان يشغلها تحت سلطة الاحتلال الفرنسي لم تمنعه من توجيه انتقادات لا دعة للسياسة الفرنسية في الجزائر، فقد لعب حمدان خوجة دوراً محوريا، غير أن هذا الدور كان من وراء الستار وهذا يدل على دراية باحتلال مدينة الجزائر على يد الفرنسيين[3] .

*تهجير حمدان بن عثمان خوجة خارج الجزائر :

ومن الأسباب التي ساهمت في تهجير حمدان بن عثمان خوجة وخروجه من الجزائر سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة، فقد سقطت عليه تهم موجهة من طرف أرملة " الآغا يحي " بأخذ نقود منها لكي يمنع إرسال أبنها إلى فرنسا[4]، قد طلب الجنرال كلوزيل من أعيان مدينة الجزائر تقديم 50 شابا من أبنائهم لإرسالهم إلى فرنسا لتعليمهم اللغة الفرنسية لكن هدفها لكان لجعلهم رهائن ويستخدم كوسيلة للضغط على الجزائريين[5] .

والخلاف الذي كان بين حمدان خوجة وبوضربة أضر به كثيرا حيث أن أحمد بوضربة حرض عليه الفرنسيين، وما هذا ما زاد من نقمة الفرنسيين عليه وقد عرف حمدان خوجة بنظرته السلبية لليهود، فلم يدخر في توجيه اتهامات وهذا بسبب معارضته الشديدة لتلك الانتهاكات التي مست المؤسسة الدينية (مساجد الزوايا...)، وربما هذه التهم التي ذكرت سابقا لم تؤثر على حمدان خوجة أكثر ما أثرت عليه التهمة الموجهة له من قبل الفرنسية المتمثلة في

---

[1]– نفسه، ص36 .

[2]– نفسه، ص37 .

[3]– أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص75 .

[4]– نفسه، ص80 .

[5]– العربي عامر – قارة فاطمة، المرجع السابق، ص441 .

قيام دعاية واسعة ليحرض الجزائريين بها ضد الفرنسيين، وكان هذا الموقف سببا في عزلة من الوظائف التي أسندت إليه[1] .

وبسبب التهم الذي وجهات لحمدان خوجة أدرك أن قرار العزلة كان أخف وطأة إذا يقول في هذا الصدد "...كان برداً وسلاماً..." عليه فقرر عزل حمدان خوجة من طرف كلوزيل لأنه اعتبره خطر عليه واتهمه بالتأخير على الإدارة الفرنسية، غير أنه لم يقم بتهجيره وإبعاده خارج الجزائر، وبعدما تولى ذوق رور فيغو إدارة الجزائر كلف حمدان خوجة عدة مهام لكنه لم يكن قد ثقته فيه لذلك توترت علاقتهم وبعد مشارات بين القادة أصدر " ذوق رور فيغو" قرار بتهجير حمدان خوجة وإبعاده من الجزائر أي تهجيره لفرنسا لمراقبته هناك وخضوعه لعدة محاكمات[2] .

إذا من خلال استعراضنا لأهم ثلاث شخصيات من أعيان الجزائر يتضح لنا إن إدارة الاحتلال الفرنسي تسببت في تهجير وبعثرت وتشتيت أعيان الجزائر، إذا يقول أبو القاسم سعد الله في هذا الصدد " ... فكانت هذه الإدارة قد تسببت في بعثرة أعيان مدينة الجزائر وأدت إلى هجرة أو تهجير العديد من العلماء والأعيان..."[3]، وكان على رأسهم حمدان خوجة وأحمد بوضربة وحمدان بن أمين السكة وغيرهم الذين شكلوا (اللجنة الحضر) لمعارضة الاحتلال ثم طردهم الحاكم الفرنسي كلوزيل ثم خلفه " ذوق رور فيغو"[4] .

المبحث الرابع : انعكاسات سياسة التهجير على الجزائريين

شهدت سياسة تهجير القسري التي فرضها الاستعمار الفرنسي على الجزائريين جزءا من استراتيجية استعمارية شاملة إلى تدمير المجتمع الجزائري ومن هنا سنتطرق إلى أهم

---

[1]– أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص80 .

[2]– نفسه، ص80– 81 .

[3]– العربي عامر – قارة فاطمة، المرجع السابق، ص413 .

[4]– سهيل خالدي، الإشعاع المغربي في الجزائر...، المرجع السابق، ص7 .

الانعكاسات التي توصلنا إليها والتي أثرت بشكل فعال على الجزائريين من جميع الجوانب وهذا من خلال استنتاجنا :

عملت الإدارة الفرنسية من خلال عملية تهجير القسري إلى إغتصاب أراضي الجزائريين وتشكيل الملكية الفردية من خلال تفكيكها للأراضي العروش من خلال قانون وراني[1] .

إن النمط الاقتصادي القائم على العمل المأجور والمسكن الانفرادي فرضا على سكان الريف المهاجرين نوعا جديدا من الروابط الأسرية[2]، وقد أدى ذلك إلى قطع علاقاتهم ببعضهم البعض، مما أثر على النسيج الاجتماعي يؤدى إلى تراجع القيم التقليدية .

وإضافة إلى ذلك أدت تهجير القسري إلى فقدان الهوية الوطنية الثقافية الجزائريين التي تعتبر رمزا للذاكرة .

تدمير وسائل الإنتاج الاقتصادي للقوه الأهلية الجزائرية، مقابل بناء مراكز استيطانية وهذه الإستراتيجية تستلزم توفير الأراضي لذلك شرعت الإدارة الفرنسية في تهجير القبائل ومصادرة أملاكهم كنموذج من ذلك منطقة عمي موسى ثم 5 قبائل مصادرة أراضيهم ووضع أهلها في أراضي قاحلة وفقيرة المنتوج[3] .

---

[1]– د.عدي هواوي، الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكيك الاقتصادي الاجتماعي (1960/1830م)، تر: جوزف عبد الله، ط1، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، 1983، ص65 .

[2]– د. كمال فيلالي، الهجرة، الحراك والمعالم الحضرية في الجزائر، المرجع السابق، ص179 .

[3]– د. جيري عمر – عواج حكيم، أثر السياسة في تفكيك المجتمع الجزائري (1930/1830)، مجلة تاريخ المغرب العربي، مج6، ع1، جوان 2020، ص35 .

إن عملية الترحيل والتجميع القصري استهدفت الريف الجزائري فالأزمة التي مست عالم الزراعة وتربية الماشية كانت النتيجة المباشرة لهذه الإستراتيجية[1] .

إن عملية تهجير القصري لسكان الريف قد أثرت بشكل كبير على الجانب الاقتصادي حيث أنهم اقتلعت من هؤلاء أراضيهم وأنماط اقتصادهم دون توفر لهم ظروف ملائمة للعيش أو نشاطا آخر بديل له[2] .

إفراغ الجزائر نسبيا من الكفاءات العلمية والدينية، ما سبب ركود الأوضاع الثقافية وإضعاف المجتمع الجزائري في مواجهة المشروع الاستيطاني .

في عام **1912م** فرضت السلطات الاستعمارية الفرنسية قانون التجنيد الإجباري ما أثار موجة من الاستياء الجزائريين خاصة بعدما هلك الآلاف منهم في الدفاع عن فرنسا إبان الحرب العالمية الأولى[3] .

[1]– د. كمال فيلالي، المرجع السابق، ص176 .

[2]– د. كمال فيلالي، المرجع نفسه، ص177 .

[3]– بشير بلاح، المرجع السابق، ص323 .

ملخص الفصل الثالث

إن سياسية التهجير القسري تعد من أخطر السياسات التي تؤثر سلبنا على الأفراد والمجتمعات فهي من أهم الأسباب التي أدت إلى تفكيك المجتمعات التي عانت من ويلات الاستعمار .

فقد تطرقنا في هدا الفصل إلى السياسة الفرنسية في تهجير وإبادة قبلني أولاد رباح وقبيلة العفوية كما تناولنا أوضاع الأسري داخل هده المحتشدات وأهم الآليات التي تم بها قمع الجزائريين .

بالإضافة إلى ذكرنا أهم النتائج والآثار التي نتجت عن هده السياسة .

الخـــــاتمة

الخـاتمـة

في ختام دراستنا لموضوع أساليب الإدارة الاستعمارية الفرنسية في نفي وتهجير الجزائريين 1914/1830م توصلنا لعدة نتائج سنعرضها في النقاط التالية :

– في بداية الأمر إن الوجود الفرنسي في الجزائر كان مخططا له من اجل الاستيلاء على أرض الجزائر وخيراتها ومن أجل ذلك نجد فرنسا قد طبقت كل الأساليب القمعية والتعسفية وفرضت سلسلة من القوانين الجائرة لتسهيل مهمتها .

– طبقت السلطات الاستعمارية سياسات قمعية تهدف من خلالها إلى تهجير الأفراد قصد إفراغ الأرض من سكانها الأصليين إلى تفكيك المجتمع الجزائري سواء خلال الحكم العسكري (1870/1830م) أو خلال الحكم المدني (1914/1871م) ومنحها للمعمرين الفرنسيين والأوروبيين، جلب سكان الألزاس واللورين .

– من بين القوانين التي طبقت فرنسا لفرض سياسة النفي والتهجير قانون ديسمبر 1830م، قانون الأهالي، قانون وراني، قانون سياناتوس كونسيلت 1865م .

– النفي والتهجير عقوبة قانونية فرضتها الإدارة الاستعمارية وفق مجموعة من التشريعات لتسهيل عليها إبعاد الجزائريين عن أرضهم .

– نفي العلماء والفقهاء مثل إبن العنابي الذي تم نفيه إلى الإسكندرية من طرف كلوزيل وإبن الكبابطي الذي تم نفيه هو الآخر من قبل الجنرال بيجو بسبب الخطر الذي كان يشكله على الإدارة الفرنسية ومواقفها المعارضة للوجود الفرنسي وسياسته في الجزائر .

– من جهة أخرى فالهدف من نفي عائلات المقاومة الحداد والمقراني إلى كاليدونيا الجديدة هو القضاء على الثورة والروح الوطنية لدى الثوار والمقاومين .

– تم أسر الأمير عبد القادر مدة خمس سنوات بعد أن كانت فرنسا قد وعدته بنفيه إلى إسكندرية أو تركيا وفي هذه المدة أدرك الأمير أن فرنسا ليس لها كلمة (القادة الفرنسيين).

الخـاتمـة

– إن الهجرة والتهجير كلاهما ظاهرة اجتماعية كانت وليدة الظروف الصعبة التي كان يعاني منها الجزائريون سواء الاستبداد أو القهر الاستعماري أو الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للجزائر في تلك الفترة فالتهجير أسلوب رجزي يعتبر عقوبة للجزائريين.

– أتسمت الفترة الأولى من الوجود الفرنسي في الجزائر بالقمع والتعسف فقد قامت الإدارة الفرنسية بإرتكاب أبشع الجرائم في حق الجزائريين خاصة قبيلة العوفية سنة 1832م وقبيلة أولاد رياح 1845م، فكانت هذه الأحداث الأكثر وحشية ودموية فقد تم قتل وحرق كل سكان القبيلتين .

– إن قضية التهجير قد أخذت شكل صارم في إبعاد أعيان مدينة الجزائر من طرف السلطة الفرنسية بالرغم من استفادة قادة الاحتلال الفرنسي من خدماتهم إلا أنهم ظلوا متخوفين من معارضتهم ومن نشاطاتهم واعتبروها تهديدا وخطر عليهم .

– تترتب عن سياسة التهجير عدة انعكاسات نذكر منها تفكيك الروابط الأسرية من خلال فرض العمل المأجور والمسكن الانفرادي .

– تدمير وسائل الإنتاج الاقتصادي للقوة الأهلية مقابل بناء مراكز استيطانية .

– إفراغ الجزائر نسبيا من الكفاءات العلمية والدينية ما تسبب في حصول ركود ثقافي .

الملاحق

* الملحق رقم 1: صورة المفتي ابن العنابي[1]



[1] – https://oir wheipedia , org , 20/04/2025,1.

الملحق 2: معاهدة الاستسلام بين الداي حسين والقائد العام للجيش الفرنسي[1]

وزارة الشؤون الخارجية
مديرية الوثائق

نسخة

معاهدة بين القائد العام للجيش الفرنسي ، وصاحب السمو داي الجزائر

يسلم حصن القصبة ، وكل الحصون التابعة للجزائر . وميناء هذه المدينة الى الجيش الفرنسي صباح اليوم على الساعة العاشرة (بالتوقيت الفرنسي)

يتعهد القائد العام للجيش الفرنسي تجاه صاحب السمو ، داي الجزائر، بترك الحرية له ، وحيازة كل ثرواته الشخصية

سيكون داي الجزائر حرا فى أن ينصرف هو وأسرته وثرواته الخاصة الى المكان الذي يعينه . ومهما بقي فى الجزائر سيكون هو وعائلته تحت حماية القائد العام الفرنسي . وسيتولى حرس ضمان أمنه الشخصي وأمن أسرته

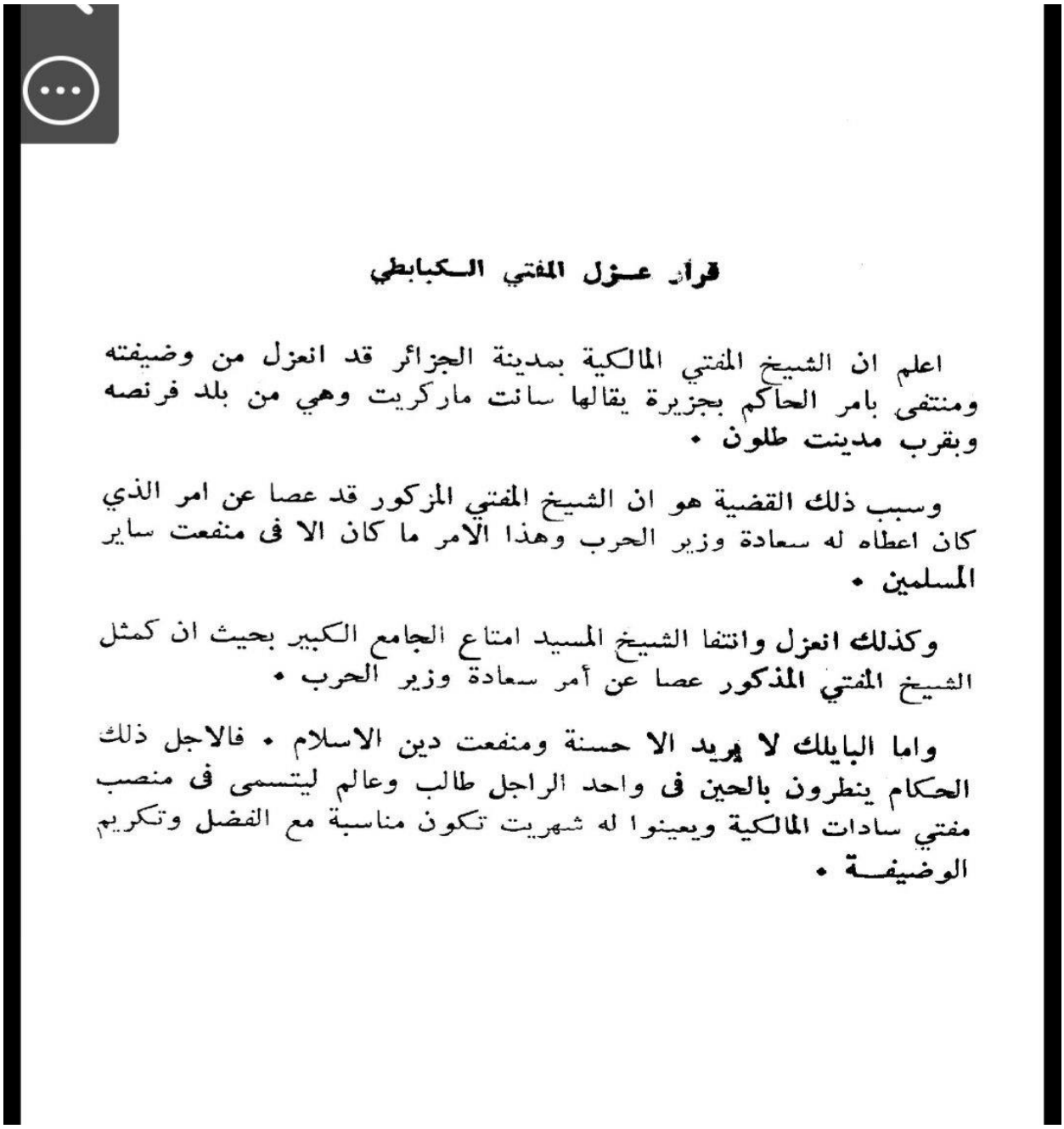
يضمن القائد العام لجميع جند الانكشارية نفس الامتيازات ونفس الحماية

ستبقى ممارسة الديانة المحمدية حرة ، ولن يلحق أي مساس بحرية السكان من مختلف الطبقات ، ولا بدينهم ، ولا بأملاكهم ، ولا تجارتهم وصناعتهم . وستكون نساؤهم محل احترام

69

[1]– عبد الحميد زوزو، نصوص و وثائق، المرجع السابق، ص7069 .

الملحق رقم 3: قرار عزل إبن الكبابطي[1]



قرار عزل المفتي الكبابطي

اعلم ان الشيخ المفتي المالكية بمدينة الجزائر قد انعزل من وضيفته ومنتفى بامر الحاكم بجزيرة يقالها سانت ماركريت وهي من بلد فرنصه وبقرب مدينت طلون •

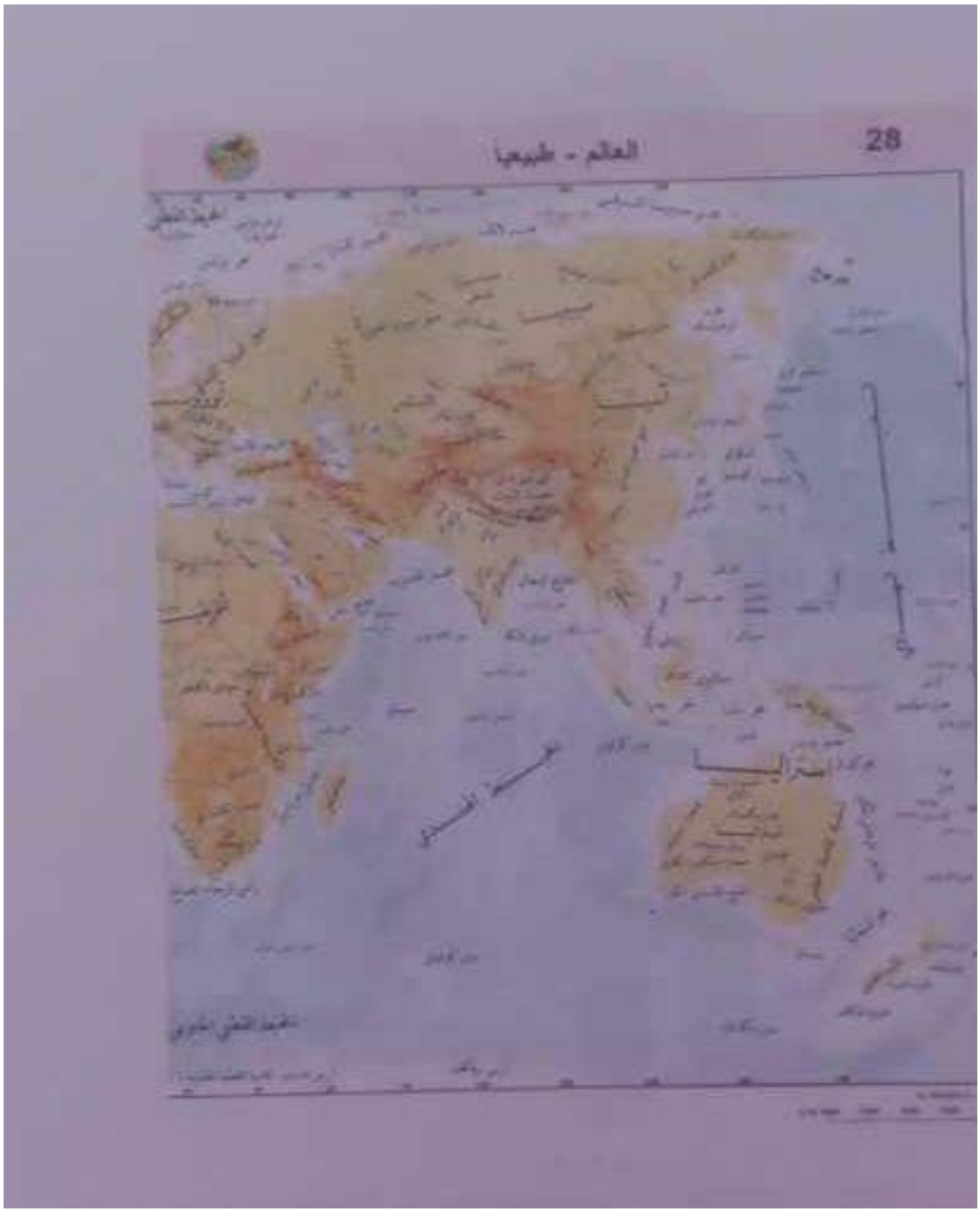
وسبب ذلك القضية هو ان الشيخ المفتي المزكور قد عصا عن امر الذي كان اعطاه له سعادة وزير الحرب وهذا الامر ما كان الا فى منفعت ساير المسلمين •

وكذلك انعزل وانتفا الشيخ المسيد امتاع الجامع الكبير بحيث ان كمثل الشيخ المفتي المذكور عصا عن أمر سعادة وزير الحرب •

واما البايلك لا يريد الا حسنة ومنفعت دين الاسلام • فالاجل ذلك الحكام ينظرون بالحين فى واحد الراجل طالب وعالم ليتسمى فى منصب مفتي سادات المالكية ويعينوا له شهريت تكون مناسبة مع الفضل وتكريم الوضيفـــة •

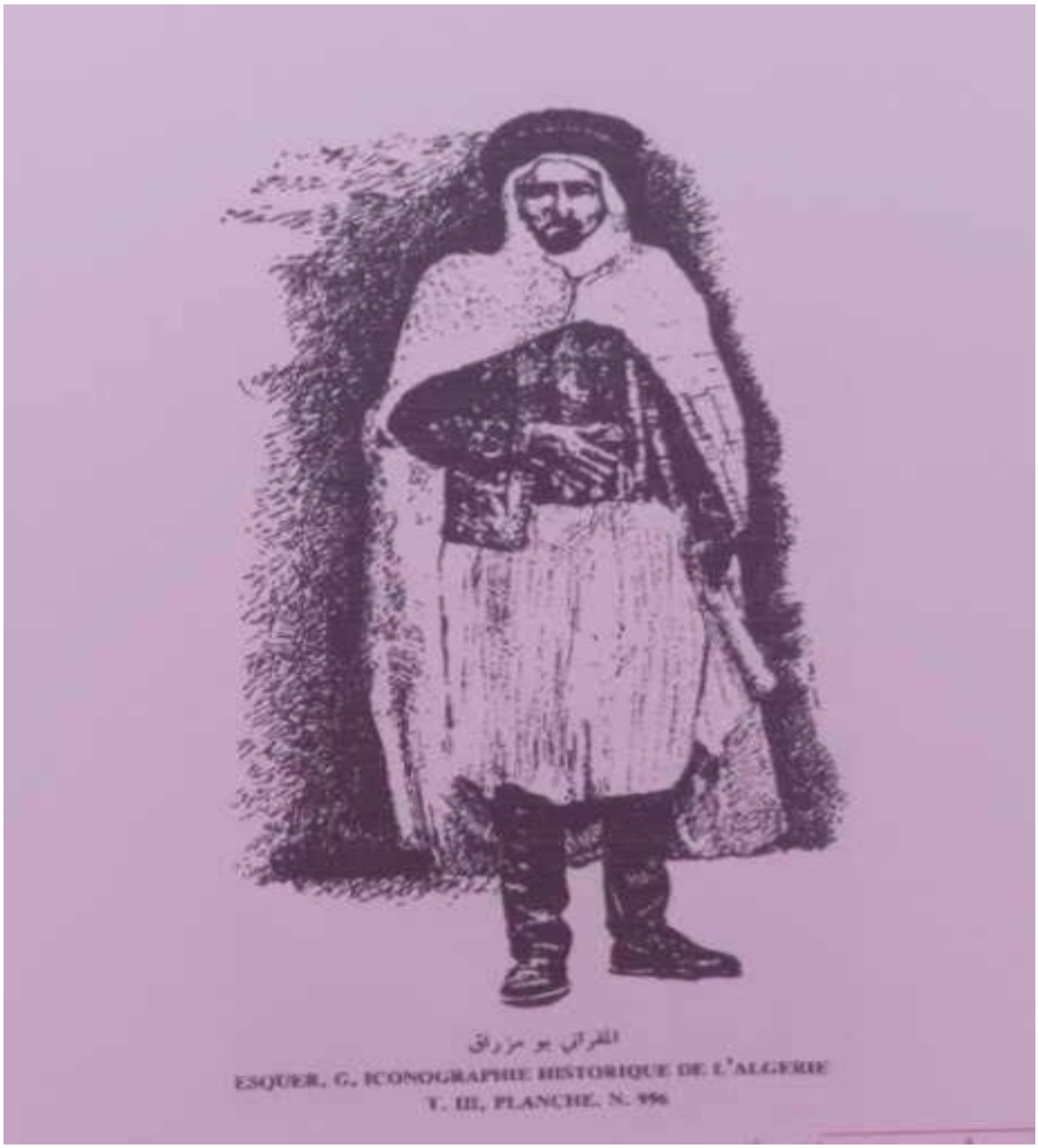
[1]– أبو القاسم سعد الله، أبحاث وأراء، المرجع السابق، ص46 .

الملحق رقم 4: موقع كاليدونيا الجديدة[1]



[1]– شبكة مهاجرين الإسلاميين، موسوعة أطلس العالم، التاريخ والآثار والجغرافيا، علوم التاريخ، ص28.

الملحق رقم 5: بومزراق المقراني[1]



[1]– بسام العسلي، محمد المقراني وثورة 1871م، المرجع السابق، ص162 .

الملحق رقم 6 : مصادرة أملاك المقراني[1]

مصادرة الأملاك الشخصية لـ 3601 كبير عائلة. مساحة الأراضي المصادرة قدرت بـ 54461 هكتار.

وهكذا عومل أولئك الذين اتهموا بالمشاركة أو مساعدة قادة الانتفاضة.

مصادرة أملاك المقراني وأفراد عائلته.

تمت مصادرة أملاك المقراني وعائلته على مرحلتين.

– الأولى بدأت بعد عشرة أيام من انطلاق الانتفاضة أي يوم 25 مارس 1871. اتخذ يومها قرار من السلطات العليا في الجزائر واعتمد في كافة الأرجاء قصد وضع كل أملاك الحاج محمد المقراني تحت الرقابة القضائية، أملاك كل القبائل وكذلك العرب الذين التحقوا بالمقراني سواءا كانت أملاكا شخصية أو تابعة.

وقد بدأ تطبيق هذا القرار يوم 5 أفريل على ملكية المقراني المعروفة باسم «جنان بوطالب» والموجودة في بن عكنون، بلدية الابيار بمنطقة الجزائر. وتقدر مساحته بـ 16 هكتار، 45 آر و65 مترا مربعا.

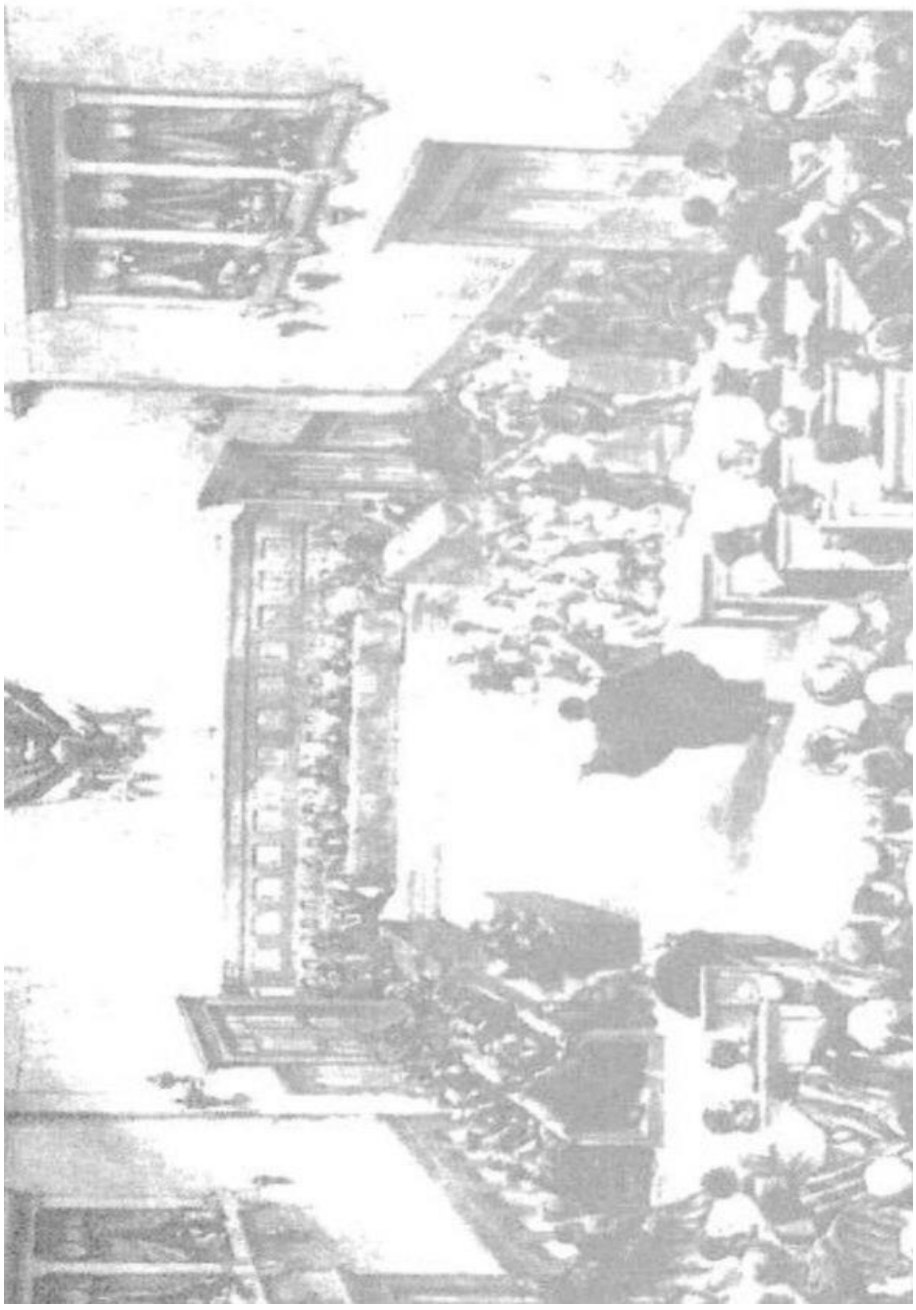
وتتكون من برجين وحديقة استجمام، وقطعة أرض لزراعة الخضروات وأخرى للأشجار المثمرة علاوة على مقهى عربي وإسطبل وبئر وعين . فكانت هذه الملكية الأولى التي صودرت.

يوم 8 ماي 1872 صودرت ملكية ثانية تابعة للباشاغا تقع في دوار على طريق سور الغزلان – سطيف في منطقة تابعة لبني عامر تقدر مساحتها بـ 33 هكتار و37 آر، وقد تتالت المصادرات الأخرى لممتلكات المقراني وكذا أعضاء عائلته حتى النصف الثاني من 1873.

وبعد هذه المرحلة، بدأت السلطات في إحصاء ممتلكات كل فرع من فروع عائلة المقراني، وقد استمر هذا الإحصاء سنتين ابتداءا من 26 ماي 1872. وقد ذُكر في هذا القرار الذي يحمل رقم 220 أن القرار يشمل كل

[1]– بسام العسلي، المرجع نفسه، ص198 .

الملحق 7: صورة تمثل قاعة جلسات قسنطينة 1873م إثر انتفاضة 1871م[1]



[1]– الصديق تاوتي، المنفيون لكاليدونيا، المصدر السابق، ص119 .

الملحق رقم 8 : مصادرة أملاك عائلة الحداد[1]

ب- مصادرة أملاك الشيخ الحداد وأفراد عائلته

تعرضت عائلة الشيخ الحداد لما تعرضت له عائلة المقراني. وطبق الإفرنسيون ضدها نفس الأسلوب في المصادرة الجماعية لكل أملاكها العقارية وغير العقارية، على الرغم من أنها لم تكن في مستوى عائلة المقراني من حيث الغنى ووفرة الممتلكات، ويكاد يكون مصدر ثرائها وغناها الوحيد هو هدايا الإخوان الرحمانيين، والأوقاف التي كان الأغنياء يحبسونها لزواياها ومشايخها. ومن هنا فقداعتبرت عائلة الحداد فقيرة لا تختلف كثيراً عن وضع بقية الأهالي. ومع ذلك استعملت السلطات الإفرنسية ضدها القسوة المتناهية. وصادرت كل أملاكها وأملاك أتباعها في محاولة لتدمير «سلطتها الروحية الخطيرة على الإفرنسيين». واذا كان المقراني قد تعرض للمصادرة بعد عشرة أيام فقط من إعلانه الثورة. فإن عائلة الحداد لم تتعرض لذلك الا بعد عدة شهور. وبالضبط في اليوم الأول من شهر آب- أغسطس- ١٨٧١. حيث أصدر حاكم قسنطينة العسكري «دولاكروا» قراره رقم

١٩٧

(٢٠٨) والذي صادق عليه «الكونت دوقيدون» يوم ٦ أيلول- سبتمبر- ووقعه شارل تاسان المدير العام للشؤون المدنية والمالية يوم ١٨ أيلول- سبتمبر- ١٨٧١ ومما جاء فيه بعد الحيثيات: «لقد وضعنا الحراسة- الثقافة- بصورة مؤقتة على جميع الأملاك المنقولة وغير المنقولة، المنسوبة للشيخ الحداد مقدم طريقة سيدي محمد بن عبد الرحمن القاطن بدشرة «صدوق» في عرش «بني عيدل» من دائرة بجاية، وكذلك المنسوبة لولديه سي عزيز بن الشيخ الحداد، قائد عموشة سابقاً، وسي محمد بن الشيخ الحداد قاضي بني عيدل وريغة سابقاً»

[1]- بسام العسلي، المرجع السابق، ص ص 197-198 .

الملحق رقم 9 : الأمير عبد القادر[1]



الأمير في حدود العام 1870

[1]– بشير بلاح، تاريخ الجزائر معاصرته، المرجع السابق، ص74 .

الملحق رقم 10 : معاهدة دي ميشال[1]

معـــاهدة دي ميشيـــل

الجنيرال حاكم جيوش الفرنصيص فى بلاد وهران ، وأمير المومنـــين السيد الحاج عبد القادر بن محي الدين رضيوا فى الشروط الآتية أدناه :

شـــــرط اول

من اليوم وصاعدا يبطل الطراد بين الفرنصيص والعرب • الجنيرال حاكم جيوش الفرنصيص وأمير المومنين عبد القادر كل واحد من ناحيته يعمل جهده لكي تحصل المودة والعهد الذي يلزم أن تكون بين شعبين اللذين مقدر عليهم من عند الله أن يعيشوا تحت حكم واحد • ولاجل هذا أمير المومنين لازم يرسل من عنده ثلاثة قناصل واحد لوهران ، واحد لارزيو وواحد لمستغانم • والجنرال كذلك يرسل من عنده قناصل لمعسكر بيش مايكون النزاع بين الفرنصيص والعرب •

شـــــرط ثاني

الدين وعوايد المسلمين يكونوا دايما محرومين ومحامي عليهم •

شـــــرط ثالث

مرابيط الفرنصيص يتسرحوا حالا وكذلك مرابيط العرب •

شـــــرط رابع

السوق يكون مسرح ولا أحد يعارض أحد •

شـــــرط خامس

كل العسكر الذين يهربوا من الفرنصيص يستحق العرب أن يردوهم لعند الفرنصيص وكذلك العرب الذين يهربوا من عند العرب بيش ما يتعاقبوا على فالطة عملوها ويجوا عند الفرنصيص حالا يسلموهم الى قنصل الأمير ان كان فى وهران أو أرزيو أو مستغانم •

[1]– عبد الحميد زوزو، نصوص و وثائق، المرجع السابق، 74 .

الملحق رقم 11 : الضرائب العربية المفروضة على الجزائريين[1]

لمحة عن الضرائب العربية (1845 ـ 1899)
قائمة باسماء الضرائب العربية

لم يشرع الأهالي فى دفع الضرائب العربية نقدا الا بدءا من سنة 1845 ، (بموجب الأمر الملكي بتاريخ 17ـ1ـ1845 ، المادة 2) •

وهي أنواع :

1 ـ الحكر (كراء أراضي العزل) •

2 ـ العشر (ضريبة الحبوب) •

3 ـ الزكاة (ضريبة الأنعام) •

4 ـ الأوسة (ضريبة كانت تدفعها قبائل الصحراء ، وألغيت حوالي 1858) •

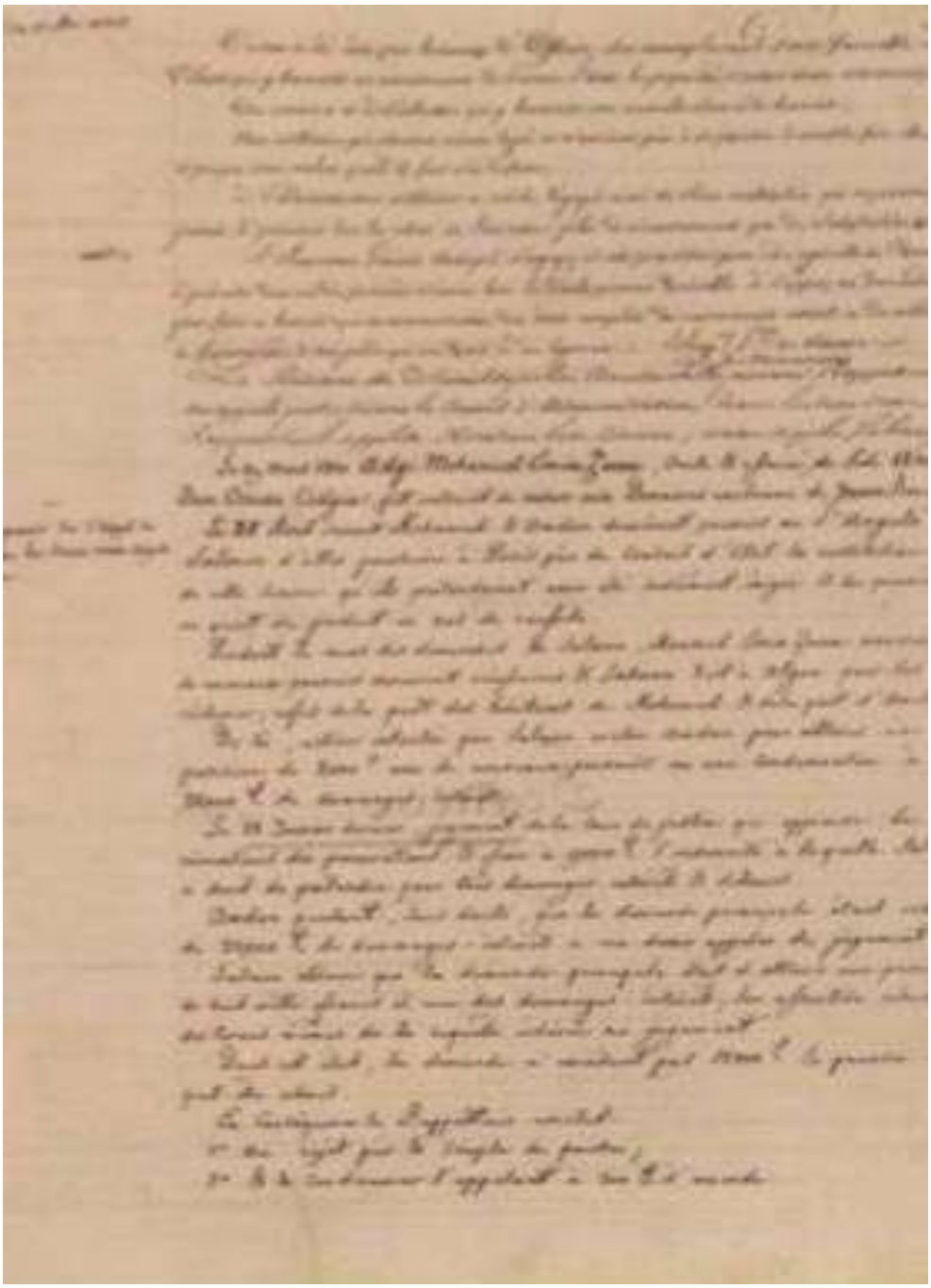
ولا وجود للزمة ضمن هذه المجموعة بالرغم من وجودها فى تلك الفترة ، وبالأخص فى ولاية قسنطينة وعند بعض القبائل فى جنوب المقاطعات الأخرى • وهذه الضريبة التي لا توجد لها أسس ثابتة ، والتي تتغير من قبيلة الى أخرى تدفع فى الوقت الحاضر بأشكال ثلاثة : اللزمة القارة ، اللزمة البيتية Lezma des Feux ، ولزمة النخيل •

ومن المناسب اضافة ، الى كل هذه الضرائب العربية ، ضريبة الرأس الخاصة بالقبائل الكبرى المعروفة كذلك باسم اللزمة ، والتي فرضت بقرار من الماريشال «راندون» بتاريخ 18 جوان 1858 •

والجدول الآتي يقدم لنا بيانا بمختلف الضرائب العربية التي يخضع لها المسلمون والاسرائيليون غير المتجنسين بالجنسية الفرنسية بالأراضي المدنية والعسكرية فى الولايات الثلاث •

[1]– عبد الحميد زوزو، المرجع نفسه، ص198 .

الملحق رقم 12 : وثيقة توضح مصادرة أملاك الأمين السكة وتهجيره[1]



[1]– العربي عمر قارة فاطمة، المرجع السابق، ص414 .

المصادر والمراجع

*** القرآن الكريم .**

1/ المصادر :

1- أحمد توفيق المدني، هده الجزائر، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، د.م.ن .

2- أحمد الشريف الزهار، مذكرات أحمد الشريف الزهار نقيب أشراف الجزائر تر: أحمد توفيق المدني، الشركة الوطنية للتوزيع و النشر، الجزائر، 1974 .

3- حمدان بن عثمان خوجة، المرآة، تر: محمد العربي الزبيري، منشورات ANEP، د.م.ن،د ت.

4- تاوتي الصديق، المبعدون إلى كاليدونيا الجديدة مأساة هوية منفية أبعاد ونتائج ثورة المقراني والحداد، ط1، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر 2007.

5- هنري تشرشل، حياة الأمير عبد القادر تر: أبو قاسم سعد الله، دار التونسية للنشر والتوزيع، تونس د ت .

6- فرحات عباس، ليل الاستعمار نق أبو بكر رحال، تح: عبد العزيز أبو بكر دار فضة للنشر، الجزائر، د ت ن.

2/ المراجع :

*الكتب/

1- آجيرون شارل روبير، الجزائريون المسلمون فرنسا (1870/1919)، تر: حاجي مسعودي أبكلي، ج1، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007 .

2- آجيرون شارل روبير، تاريخ الجزائر المعاصر، تر: عيسى عصفور، ط1، منشورات عويدات، بيروت باريس، 1982 .

3- أباظة نزار، الأمير عبد القادر الجزائري العالم والمجاهد، ط1، دار الفارابي المؤسسة للاتصال والنشر والإشهار الإسلامي، بيروت، لبنان، 1999 .

4- الأشراف مصطفى، الجزائر الأمة والمجتمع، تر: حنبفي بن عيسى، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007 .

5- بلاح بشير، تاريخ الجزائر المعاصر(1989/1830)، ج1، دار المعرفة، د. م. ن، د. س. ن .

6- بونان سعيد، تأليف نشاط جمعية العلماء المسلمين في فرنسا(1956/1936)، دار هومة للطباعة والنشر، 2010 .

7- بوحوش عمار، تاريخ السياسي للجزائر من البداية لغاية 1962م، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2010 .

8- بوعزيز يحي، كفاح الجزائر من خلال الوثائق، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986م.

9- بوعزيز يحي، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية (1954/1830)، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2008 .

10- بقطاش خديجة، الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر (1871/1830م)، منشورات دار دحلب للنشر والتوزيع، الجزائر، 1997 .

11- بقطاش علي، لمحة في تاريخ القبائل حياة الشيخ الحداد وثورة 1871م، ط3، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، د م ن، د س ن .

12- بوعزة بوضرسية، سياسة فرنسا البربرية في الجزائر (1930/1830) انعكاساته على المغرب العربي، دار الحكمة، الجزائر، 2010 .

13- بودراع إيمان، السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر خلال الحكم العسكري (1871/1830)، مطبوعة موجهة لسنة أولى ماستر، تخصص تاريخ المقاومة والحركة الوطنية، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة ريان عاشور الجلفة، 2021/2020 .

14- حفناوي علي، الرحلات الحجازية والمغاربية المغاربة الإعلام في البلد الحرام دراسة نقدية توثيقية ثقافية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2016 .

15- خالد سهيل، الإشعاع المغربي في الجزائر المشرق دور الجالية الجزائرية في بلاد الشام، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، 2016 .

16- خيضر إدريس، البحث في تاريخ الجزائر الحديث (1962/1830)، ج1، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران، 2006 .

17- خليف بن عبد الوهاب، تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال الى الاستقلال، وزارة الثقافة، الجزائر، 2013 .

18- زروف نادية، سياسة الجمهورية الفرنسية الثالثة في الجزائر (1900/1870)، دار هومة، الجزائر، 2014 .

19- زوزو عبد الحميد، الهجرة ودورها في الحركة الوطنية بين الحربين (1939/1919)، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985 .

20-سعد الله أبو القاسم، الحركة الوطنية، ج1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992 .

21- سعد الله أبو القاسم، الحركة الوطنية، ج2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992 .

22- سعد الله أبو القاسم، الحركة الوطنية (1954/1945) ، ج4، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992 .

23-.....، تاريخ الجزائر الثقافي (1954/1830)، ج6، ط1، دار الغرب الإسلامي، د م ن، 1998 .

24- سعد الله أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي (1954/1830)، ج4، ط1، دار الغرب الإسلامي، د م ن، 1998 .

25- سعد الله أبو القاسم، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج4، ط1، دار الغرب الإسلامي، الجزائر، 1996 .

26- سعد الله أبو القاسم، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج2، ط ج، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008 .

27- سعد الله أبو القاسم، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث من بداية الاحتلال، ط3، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982 .

28- سعد الله أبو القاسم، الجديد ابن العنابي رئيس جمعية المجلس العلمي لمعهد التاريخ، جامعة الجزائر، د س ن .

29- سعد الله أبو القاسم، رائد التجديد الإسلامي محمد بن العنابي، ط2، دار الغرب الإسلامي، الجزائر، د س ن .

30- سعدوني ناصر الدين، الجزائر منطلقات وآفاق، دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان، 1999 .

31- سعدوني ناصر الدين، ورقات جزائرية وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ط2، البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009 .

32- شارل أندري جوليان، تاريخ الجزائر المعاصرة (1871/1827)، تر: جمال فاطمي وآخرون، ج1، ط1، الجزائر، 2009 .

33- صالح عباد، الجزائريون وفرنسا والمستوطنين (1930/1830)، ديوان المطبوعات الجامعية، قسنطينة، الجزائر، د س ن .

34- طاهر عمر، النخبة الجزائرية وقضايا عصرها بداية القرن 20 الى ما بين الحربين، دار الوطنية للكتاب، الجزائر، 2009 .

35- عمورة عمار، موجز في تاريخ الجزائر، ط1، دار ريحانة للنشر والتوزيع، د م ن، د س ن.

36- عدة بن داهة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي (1962/1830)، ج1، ط1، المؤلفات للنشر والتوزيع، د م ن، د س ن .

37- عميراوي حميدة، آثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري (1954/1830)، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، 2007 .

38- عميراوي حميدة، موضوعات من تاريخ الجزائر السياسي، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، 2003 .

39- عميراوي حميدة، دور حمدان خوجة في تطور القضية الجزائرية (1840/1827)، ط1، دار الحديث، قسنطينة، 1987 .

40- علي محمد الصلابي، سيرة الأمير عبد القادر قائد رباني ومجاهد إسلامي، دار المعرفة، بيروت – لبنان، د س ن .

41- العسلي بسام، محمد المقراني وثورة 1871 الجزائرية، ج1، ط2، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، د س ن .

42- قنبة بن عمر، صوت الجزائر في الفكر العربي الحديث (إعلان، قضايا، مواقف)، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية بن عكنون، الجزائر، د س ن .

43- القيصر عبد القادر، الهجرة من الريف إلى المدن، دراسة ميزانية اجتماعية عن الهجرة من الريف إلى المدينة في المغرب، دار النهضة العربية، 1992 .

44- قنان جمال، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، 1994 .

45- قداش محفوظ، جزائر الجزائريين، تاريخ الجزائر (1954/1830)، تر: محمد المعراجي، منشورات ANEP ، 2008 .

46-مقلاتي عبد الله، المرجع في تاريخ الجزائر المعاصر (1954/1830)، ديوان المطبوعات الجامعية، د م ن، د س ن .

47- المهدي محمد بن علي شعيب، أم الحواضر الماضي والحاضر، مطبعة البحث، قسنطينة، الجزائر، 1980 .

*** الرسائل الجامعية/**

1- العياشي روابحي، الإدارة الاستعمارية وعلاقاتها بالعائلات الكبرى في مقاطعة قسنطينة 1837-1871، رسالة مقدمة لشهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قسم التاريخ والآثار، جامعة قسنطينة2، 2014-2015.

2-حرمة عبد الكريم، مصادرة الأراضي في السياسة الفرنسية الاستعمارية وانعكاساتها على المجتمع الجزائري (1834-1900)، أطروحة دكتوراه، تخصص تاريخ الجزائر المعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الإسلامية، جامعة أدرار، 2023/2022 .

3- يحي بن فطيمة، السياسة الإدارية الفرنسية وآثارها على المسلمين الجزائريين في عمالة قسنطينة (1875-1900)، أطروحة دكتوراه، جامعة قسنطينة، 2021-2022.

4- رشيد الزبير، جرائم الاستعمار الفرنسي خلال الثورة التحريرية وموقف المثقفين الفرنسيين منها ، أطروحة دكتوراه في تاريخ الحديث والمعاصر، الجزائر 2011-2013.

5- بن رمضان أحمد، ثورة المقراني والشيخ الحداد 1871 من خلال الشعر الشعبي القبائلي، مذكرة ماجستير تخصص الأدب الشعبي، كلية الآداب واللغات، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة الجزائر، 2011-2012 .

6- بقبق الزهرة، الأمير عبد القادر في الأسر(1849-1852)، رسالة ماجستير في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، كلية علوم إنسانية، معهد التاريخ، جامعة وهران السانية2، 2009-2010 .

7- أحمد الطائي بديعة غانم، أحكام النفي والتهجير، دراسة في الأساليب والآثار والنتائج، رسالة ماجستير في الشريعة والعلوم الإسلامية، كلية العلوم الإسلامية، جامعة كربلاء 2017.

8- بلحاج ناصر، موقف الجزائريين من التجنيد الإجباري (1912- 1916)، مذكرة ماجستير في التاريخ المعاصر، المدرسة العليا للآداب والعلوم الإنسانية، بوزريعة 2004-2005 .

9- بوسو وليد، عهد موريس فيوليت و كتابه" هل ستعيش الجزائر" (1925-1938)، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، بوزريعة 2004-2005 .

10- أسماء بوراس- سمية قيطون، الحكام العسكريون الفرنسيون في الجزائر (1830-1845)، دي بورمون – كلوزيل، دراسة مقارنة، مذكرة لنيل شهادة ماستر تخصص المغرب العربي الحديث والمعاصر، الوادي، 2017-2018 .

11-سارة بوترعة – حياة حمودة، السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر القوانين (1912/1881/1873/1865)، مذكرة ماستر في التاريخ العام، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، 2017-2018 .

12- عنان عامر، مقاومة بايلك التيطري للاحتلال الفرنسي (1830-1840)، مذكرة ماستر في التاريخ المغرب العربي المعاصر، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2021-2022.

13- قلعي أحلام- زيتوني هدى، يهود الجزائر من مرسوم كريميو1870، مذكرة ماستر في التاريخ العام، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، 2017-2018 .

14- لطيفة دجوفور- منية عبد الرؤوف محمد بن العنابي ودوره في مقاومة الاحتلال الفرنسي (1775-1851)، مذكرة ماستر في تاريخ المغرب العربي المعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الإنسانية، جامعة أحمد دراية، الجزائر2012-2022 .

* المقالات والدوريات العلمية/

1- أجقو علي، المفتي الحنفي الجزائري إبن العنابي وإسهاماته في مجال الثقافة السياسة الإصلاح والمقاومة، مجلة تجسيير للأبحاث والدراسات متعددة الاختصاصات، مج1، ع1 جامعة باتنة، 2021 .

2- العربي عمر، المنفيات الجزائريات إلى المستعمرات الفرنسية (1835- 1898)، مجلة عصور الجديدة، مج13، ع2، كلية علوم إنسانية، وهران، 2023.

3- العبيدي علي، الهجرة اليهودية بين المفهوم و التهجير دراسة سيسو تاريخية، مجلة الدراسات في التنمية والمجتمع، جامعة تلمسان .

4- العربي عمر- قارة فاطمة، نماذج عن التهجير لأعيان مدينة الجزائر من طرف الاحتلال الفرنسي (1830 - 1833)، مجلة دراسات تاريخية، مج11،ع1، 2023 .

5- بلبل محمد ، محرقة غار الفواشيش بأولاد رياح من خلال المصادر الفرنسية، مجلة العصور الجديدة، ع6،عدد خاص، 2016 .

6- بن بردي الزبير – عثمان رقب، نفي الاحتلال لمحمد بن محمود العنابي، مجلة المعارف للبحوث و الدراسات التاريخية، مج8،ع4، أكتوبر 2023 .

7- بن لعربي عمر، التهجير والهجرة الجماعية للجزائريين إلى دول المشرق، مجلة روافد مج7، جامعة الحاج لخضر باتنة1 (الجزائر) .

8- بوغوفالة ودان، الأمير عبد القادر عبقرية في الزمان والمكان، منشورات مخبر البحوث الاجتماعية والتاريخية، مكتبة الرشاد للطباعة، كلية علوم إنسانية، جامعة معسكر، د.ت .

9- بواب رضوان– حنك فتيحة، الهجرة غير الشرعية لدى الشباب الجزائري (تشخيص للأسباب والانعكاسات، الحلول)، مجلة الأكاديمية للبحوث في العلوم الاجتماعية، مج1، ع2 2020/06/30 .

10- حيمر صالح، قراءة في أمريتي (1844- 1946) حول الملكية العقارية، مجلة العصور الجديدة، ع6، د.س.

11- حبوش حميد آيت، قانون التجنيد الإجباري 1912 دراسة في ظروف صدوره و موقف الجزائريين منه، مجلة الحوار المتوسطي، مج9، ع2، 2018 .

12- حميدي أبو بكر الصديق، القضية الجزائرية في الخطاب السياسي لحمدان خوجة بع الاحتلال الفرنسي للجزائر مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، ع6، ديسمبر2017، جامعة المسيلة – الجزائر.

13- دلال صادق أحمد، النزوح وجرائم الحرب(الموصل) نموذجا، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، مج26،ع8، 2018 .

14- زواو فتح الدين، الخصائص التنظيمية لأوقاف مكة والمدينة في الجزائر العثمانية من خلال الدراسات الوثائقية، مجلة الموافق للبحوث، مج16، ع1، جامعة محمد بوضياف مسيلة، 2022 .

15- ..... جذور الفكر الإصلاحي في الجزائر ومؤامراته(1830-1931)، مجلة التاريخية الجزائرية، سبتمبر 2017، جامعة محمد بوضياف مسيلة .

16-سعودي مراد، التشريعات العقارية الفرنسية وأثرها على ملكية الجزائريين (1897/1830)، ج1، مج6،ع1، المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة الجزائر، 13-06-2022.

17- شلغوم أسماء، القاضي و مفتي المالكية مصطفى الكبابطي وموقفه من بعض قضايا عصره، مجلة البحوث التاريخية، مج6، ع2، 31 ديسمبر 2022، جامعة الجلفة 2022.

18- شويتام أرزقي، سياسة الإستيطان الفرنسي في الجزائر(1914/1830)، مجلة التاريخ المتوسطي، مج2، ع2، ديسمبر 2020، جامعة الجزائر.

19- ضيف الله عقلية، سياسة الاحتلال الفرنسي في الجزائر(1954/1830)، معهد العلوم السياسية و العلاقات الدولية، د. س. ط، د. م. ن .

20- طبعة حورية، سياسة الإستيطان والنظام العقاري الفرنسي في الجزائر المستعمرة (1914/1871)، مجلة رفوف، مج7، ع3، 30 ديسمبر 2019 .

21- قنزاز نعيمة، التهجير القسري للجزائريين إلى كاليدونيا الجديدة جريمة ضد الإنسانية، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة بجاية، د.ت.

22- كعوان فارس، مفتي الشلف الوانوغي بن بومزراق 1867-1948 سيرته ومواقفه من خلال مراسلاته والمصادر المعاصرة له، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، مج3،ع3، قسنطينة الجزائر 2019/12/17 .

23- مداني ليلى، الهجرة القسرية واللجوء إشكالات مفاهيمية وانعكاس اللامساواة في حرية التنقل، مج3، ع2، جامعة بومرداس الجزائر 2011 .

24- مقيدش علجية، قانون التجنيد الإجباري في الجزائر 1912، الظروف، محتوى، رد فعل الجزائريين، مجلة دراسات وأبحاث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مج2،ع1، جانفي 2020.

25- نايلي عبد القادر، المحتشدات وإستراتيجية الثورة في مواجهتها(1955-1962)، مقدمة في الدراسات الإنسانية والاجتماعية مج9، ع1ن جامعة الجلفة، الجزائر 2024 .

26- نزعي فاطمة – هاشمي الطيب، ظاهرة الهجرة الريفية وأسباب انتشارها وآثارها، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زيان عاشور، الجلفة .

27- فيصل ساسي محمد، إمكانية محاسبة فرنسا في جرائمها الاستعمارية في الجزائر وفق أحكام القانون الدولي الجنائي، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة ورقلة .

*** المعاجم/**

1- أبو الحسن أحمد بن زكريا، معجم مقاييس اللغة تح: عبد السلام محمد هارون، منشورات الإعلام الإسلامي، ج5، 1999 .

3- إبن يعيش، شرح مفصل للمح، ج5، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، 2001 .

3- ابن منظور، لسان العرب، دار الحديث، مصر، 2003 .

4- أحمد محتار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، ط1، مج2، عالم الكتب للنشر والتوزيع والطباعة، القاهرة، 2008 .

5- علي بن محمد الجرجاني، التعريفات، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2003 .

6- محمد علي التهناوي، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم جورج زيناتي تح: علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون، ط1، لبنان بيروت، د. ت. ن .

*** الملتقيات/**

1- الهادي حقي محمد صلاح، صورة الجزائري من خلال قانون الأهالي 1871م: تكرار التجربة رومانية فاشلة، ملتقى الدولي حول التطور التاريخي لصورة الجزائري في الخطاب الكولونيالي .

2- شيخي عبد المجيد، الهجرة الجزائرية في مواكبة المقاومات، أعمال الملتقى الوطني حول الهجرة الجزائرية إبان مرحلة الاحتلال (1830-1962) المنعقد بفندق الأوراسي، 30 أكتوبر 2006، وزارة المجاهدين، الجزائر 2007.

3- كمال فيلالي، الهجرة الحراك والمعالم الحضرية في الجزائر، سلسلة أعمال ملتقيات مخبر الدراسات والأبحاث حول الرحلة والهجرة في الجزائر، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر 2009.

4- لهلايلي سلوى، الجرائم الاستعمارية في ملف الذاكرة زمن الاحتلال الفرنسي، أعمال الملتقى الوطني الثورة الجزائرية، إشكاليات قضايا الذاكرة لأبعاد التاريخية والسياسية والقانونية، سلسلة منشورات مخبر الدراسات والبحث في الثورة الجزائرية جامعة سطيف، الجزائر، نوفمبر 2011.

فهرس المحتويات

المحـتـوي	الصفحة
إهداء	
شكر وعرفان	
قائمة المختصرات	
مقدمة	أ – ب
الفصل الأول : آليات الإدارة الاستعمارية الفرنسية في تطبيق سياستها	7–59
المبحث الأول: خلال الحكم العسكري (1830–1870)	8
1– في عهد النظام الملكي (1830–1848)	8–9
2– في عهد الجنرال كلوزيل (1835/1836)	9–11
3– في عهد فالي (1837–1840)	11–12
4– في عهد الجنرال بيجو (1840–1851)	12–15
5– في عهد الجمهورية الثانية (1848–1852م)	16–17
6– في عهد راندون 1851– 1858م	17–18
7– في عهد وزارة الجزائر والمستعمرات (1858م / 1860م)	18–20
8– في عهد بيليسي وماكماهون(1860–1870م)	21–23
المبحث الثاني : خلال الحكم المدني (1871–1914م)	23
1– في عهد الحاكم العام دي فيدون	24–26
2– في عهد الحاكم العام الفريد شانزي	26–30
3– في عهد الحاكم شارل جونار 1900–1919م	30–33
4– في عهد موريس فيوليث 1925/1927م	32–35
المبحث الثالث : توظيف الإدارة الاستعمارية للقوانين والمراسيم لتطبيق سياسة التهجير والنفي	35
1– مرسوم أكتوبر 1844م و21 جويلية 1846م	37
2– قانون 16 جوان 1851م	38–39
3– قانون السيناتوس كونسيلت 1865م	39–43

4- قانون كريميو1870م	47-43
5- قانون فارني 26 جويلية 1873م	49-47
6- قانون الأهالي أو الأندينجييا	53-50
7- قانون التجنيد الإجباري 1912	58-53
الفصل الثاني: النفي كظاهرة استعمارية	107-60
المبحث الأول: مقاربات ومفاهيم (مصطلح النفي)	60
أ/ لغة	60
ب/ اصطلاحا	63
المبحث الثاني : نفي الفقهاء والعلماء	64
المطلب الأول : نفي أبن العنابي	76-64
مطلب الثاني : نفي مصطفى الكبابطي	83-76
المبحث الثالث : نفي عائلات المقاومين إلى كاليدونيا الجديدة	86-83
المطلب الأول : نفي عائلة بومزراق المقراني	93-86
المطلب الثاني : نفي عائلة الحداد	97—94
المطلب الثالث : نفي الأمير عبد القادر وعائلته	106-97
الفصل الثالث: سياسة التهجير وانعكساتها على الجزائريين	137-108
المبحث الأول : مفهوم التهجير والهجرة	108
المطلب الأول: مفهوم التهجير	112-108
أ/لغة	110-108
ب/اصطلاحا	112-111
المطلب الثاني: مفهوم الهجرة	114-112
أ/الهجرة لغة	112
ب/الهجرة اصطلاحا	114-113
المطلب الثالث: الفرق بين الهجرة والتهجير	116-114
المبحث الثاني : تهجير القبائل ووضعهم في المحتشدات	116

(قبيلتي العوفية و قبيلة أولاد رباح)	
المطلب الأول: تعريف المحتشدات	117-116
أ/ لغة	116
ب/اصطلاحا	117
المطلب الثاني: تهجير القبائل ووضعهم في المحتشدات	121-117
أ/إبادة قبيلة العوفية في وادي الحراش 1832م	119-118
ب/إبادة قبيلة أولاد رياح 1845م	121-119
المطلب الثالث: أوضاع الجزائريين داخل المحتشدات	129-123
المطلب الرابع: الآليات الفرنسية اتجاه القبائل المهجرة	131-129
المبحث الثالث : التهجير القسري الخارجي لأعيان مدينة الجزائر	134-131
أ/تهجير حمدان بن أمين السكة إلى فرنسا	129-126
ب/تهجير أحمد بوضربة	131-129
ج/تهجير حمدان بن عثمان خوجة	134-131
المبحث الرابع : انعكاسات سياسة التهجير على الجزائريين	136-134
الخاتمة	140-139
الملاحق	152-141
قائمة المصادر والمراجع	166-154
ملخص الدراسة	167
الفهرس	171-169

ملـخـص الدراسـة

تعرضت الجزائر فترة الاحتلال الفرنسي لعدة سياسات قمعية وتعسفية أخطرها سياسة النفي والتهجير القسري الذي يعتبر من أفظع وأبشع الوسائل التي اعتمدتها فرنسا في حق الجزائريين حيث قامت بنفيهم وإبعادهم عن موطنهم الأصلي والهدف من هذه السياسة هو دفع الأهالي الجزائريين للتخلي عن أحوالهم الشخصية وتدمير هويتهم الثقافية وغصبهم على ترك أراضيهم ومنحها للمعمرين .

أما بالنسبة للعلماء والفقهاء والعائلات المقاومة والمعارضة للسياسة الفرنسية في الجزائر (معارضة للوجود الفرنسي في الجزائر)

Alegria was exposed to the period of the French occupation to several répressive and arbitrary policies, the most dangereuse of which is the policy of negation and short displacement, which is considered one of the most terrifying and most heavy means that France adopted against the Algériens, as it exiled them and removed them from their original homeland.

As for scholars, jurists, resistance families and opposition to the French policy in Algeria (opposing the French presence in Algeria)